







هدايات ٢٠٠٠

مكتبة

١. د. محمد حسين ميكل

رئيس مجلس الشيوخ السابق

بحسب  
في  
الدُّعَاءِ سِرِّيَّةِ الْحِلَّةِ

تأليف

البارون ج. دي سزيموس  
المتدوب فوق العادة والوزير المفوض سابقاً

ترجمه عن الفرنسية

يحيى خير الدين

مدير إدارة الشؤون السياسية والتجارية  
بوزارة الخارجية المصرية

مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر بمصر

١٩٤٩ — ١٩٣٠



## فهرس

صفحة

١	تمهيد . . . . .
٥	الفصل الاول: السلك - صميميات

تعريف (٥) - اختلاف عصور الدبلوماسية (٧) - اختيار الدبلوماسيين (٨)  
مسألة الثقة (١١) - محاسن السلك ومرغباته (١٢)

١٣	الفصل الثاني: المبعوث في مركزه - صفات الدبلوماسي الصالح
----	---

حسن السلوك (١٣) - الكرامة والنفوذ (١٦) - طبيعة الاستقلال - الشذوذ  
(٣٠) - اللباس (٢١) - ألف البلد وتمرغه (٢١) - كرم الضيافة والتعارف  
(٢٦) - غريزة الملاحظة (٢٩) - سلامة الذوق وقوة التمييز (٣٠) - التعبير  
والتحفظ (٣٠) - الكتمان (٣١) - حسن التصرف والمرونة (٣٢) -  
الحلق والدقة (٣٣) - الاعتداد بالنفس ونكتمان الشعور (٣٣) - الشجاعة  
الدبلوماسية والشجاعة الأدبية (٣٤) - الملوامات الفنية (٣٥) - الخبرة (٣٥)  
- الصراحة والصدق (٣٦) - العمل الدبلوماسي - التناهي في الاجتهاد (٣٨) -  
التسرع (٤٢) - الفصاحة (٤٢)

٤٢	نصائح في شئون المراسم . . . . .
----	---------------------------------

(١) القدوم والزيارات - وغير ذلك (٤٢) - (٢) قيد الاسم والزيارات على  
السوم وغير ذلك (٤٤) - المرأة في الدبلوماسية (٤٦)

٤٩	الفصل الثالث: علاقات المبعوث بوزير الخارجية وتفقد الإخبار
----	---

١ - صميميات

طبيعة العلاقات (٤٩) - أغراض العلاقات (٥١) - أشكال العلاقات (٥٢) -  
٢ - العلاقات السكتانية  
أشكالها المختلفة (٥٦)

٣ - العلاقات القوية والمختلطة

المحادثة الدبلوماسية (٦٠) - الثقة المتبادلة (٦٤) - الكتمان (٧٠) - الأعمال  
العادية والمفاوضات (٧١) - تفقد الأخبار (٨٤) - الاحتفاظ بطيب العلاقات  
بين الدول (٨٦)

٤ - علاقات المبعوث بموظفي وزارة الخارجية (٩٤)

## ٩٦ . . . الفصل الرابع . العلاقات ومصادر الاستعلام الاخرى . . .

الملك . رؤساء الدول . الأمراء (٩٦) — رئيس مجلس الوزراء . والوزراء .  
وغيرهم من كبار موظفي الدولة (١٠١) — أبناء وطن المبعوث ذوو المراكز الرسمية  
(١٠٣) — السياسيون المعتزلون ورجال المعارضة (١٠٤) — زملاء المبعوث في  
المهنية الدبلوماسية (١٠٦) — علاقات المبعوث بالكنيسة (١١٤) — العلاقات  
الخاصة . النساء . المصادر العرضية للمعلومات (١١٤) — الميون والجواسيس  
والمخبرون السريون (١١٦) — التدخل في سياسة البلد الداخلية (١١٩) .

## ١٢١ . . . الفصل الخامس . علاقات المبعوث الاخرى (تابع ما قبله) . . .

الصحافة والدبلوماسية

التشابه بين الصحافة والدبلوماسية (١٢١) — صحافة بلد المبعوث (١٢٣) — صحافة  
البلد المعتمد لديه المبعوث (١٢٤) — اعانة الصحافة (١٢٦) — الصحافة كمصدر  
للمعلومات (١٢٩)

## ١٣٢ . . . الفصل السادس . المبعوث وحكومته . . .

(١) العلاقات الشخصية (١٣٢)

(٢) العلاقات الكتابية

اعتبارات عامة (١٣٢) — التفارقات (١٤٢) — التقارير (١٤٤) — الخطابات  
الخاصة (١٥١) — تعليقات وزير الخارجية (١٥٤)

## ١٥٨ . . . الفصل السابع . البعثة . . .

الموظفون (١٥٨) — المستشار والسكرتير الاول (١٥٩) — القائم بالأعمال بالنيابة  
(١٦٢) — السكرتاريون والمحقون . الموظفون الكتابيون (١٦٥) — موضوع  
التفارقات (١٦٦) — الملقحون الحريون والبحريون (١٦٨) — الموظفون التفصيليون  
(١٧٠) — المندوبون الخبراء (١٧٢) — الفوضى والتألف (١٧٢) — معاملة  
الموظفين . السلطة والنظام (١٧٥)

## ١٨٢ . . . الفصل الثامن . مكتب البعثة الدبلوماسية . . .

عموميات (١٨٢) — رئيس مكتب البعثة (١٨٢) — المواظبة (١٨٤) — القلم  
السياسي (١٨٥) — القلم الاداري (١٩١) — نصائح واختتام (١٩٤) .

## ١٩٦ . . . الفصل التاسع . العلاقات مع الجاليات الوطنية . . .

المبعوث والجالية (١٩٦) — العلاقات الاجتماعية (١٩٨) — الدعوات (١٩٨)



( ح )

## الفصل العاشر . الظروف الخاصة أثناء الحرب . . . . . ٣٠٠

الأدب القديم في علاقات ممثلي الدول المتحاربة (٢٠٠) — العلاقات للنطوية على  
الحقد في الأيام الحاضرة (٢٠٠) — مضار هذه العلاقات (٢٠١) — العلاقات كما  
يجب أن تكون (٢٠٢)

## الفصل الحادى عشر . اصلاح الدبلوماسية . . . . . ٣٠٥

الخدمة على الدبلوماسية . قول البعض بالنائها (٢٠٥) — القول بجعل الدبلوماسية  
مماثلة للسلك الفنى (٢٠٦) — الغاء المحالفات والدبلوماسية السرية (٢٠٧) —  
الاصلاحيات المقترحة . الغاء المحالفات والمعاهدات السرية (٢١١) — ادخال الأساليب  
الحديثة في الطرائق الدبلوماسية (٢١١) — الوقوف في مسائل النفوذ عند حد  
أهميتها الحقيقية (٢١١) — الغاء الفروق بين مرتبات الدول (٢١٣) — اصلاح  
الموظفين (٢١٥) — ادخال الأساليب الحديثة في التربية الدبلوماسية (٢١٦) .



## تمهيد

ان المؤلفات التي تبحث في الدبلوماسية كثيرة . بل ومن بينها ما يسمى « بالمرشد » . غير أن هذه المؤلفات لا تبحث على وجه العموم الا في القانون الدولي والدبلوماسى أو في المراسيم ، ولا تتضمن أى ارشاد عملى ، ما خلا بعض نماذج للحررات وبضعة <sup>نماذج</sup> مبعثرة . وهذا النقص هو ما أردنا العمل على تداركه .

وبالرغم من أن الدبلوماسية صنعة أو مهنة كغيرها فلا يوجد أى كتاب مرشد للدبلوماسى حين يوجد « مرشد البستانى » بل و « مرشد الطبيب » . كذلك . وإذا نظرنا الى المهن التى قد يكون لها بالدبلوماسية بعض الشبه . وجدنا من المؤلفات الخاصة بها « مرشد التاجر » و « الصحنى » و « المحلى » .

هذا وبينما لا يفكر أحد فى احتراف المحاماة أو التجارة أو فلاحه البساتين بغير أن يعد نفسه لذلك ، فكثيراً ما يحدث أن يعين أحد أرباب النفوذ سفيراً بين عشية وضحاها ، حالة كونه لا يعرف شيئاً عن « السلك » (١)

وإذا علمنا أن الدبلوماسية — على عكس غيرها من المهن التى تؤدى فى ساعات معينة من الزمن — تتطلب عن ممارستها يقظة مستمرة ، تبين لنا أن وضع مؤلف يبحث عملياً فى فن الدبلوماسية لا يخلو من الفائدة .

وسنستعرض فى هذا البحث الحياة الدبلوماسية كما يحياها الدبلوماسيون .

---

(١) سلك الوظائف الدبلوماسية

أما المسائل القانونية وشئون المراسم فلن نقرب منها الا بقدر ما تدخل في دائرة ذلك البحث . وما على الذين تهتمهم هذه المسائل الا أن يرجعوا الى المؤلفات العديدة التي تناولتها بالبسط . على أننا سنغنى بإبداء بضعة ملاحظات في موضوع « اصلاح الدبلوماسية » وهو موضوع كبير الخطر

والناس يهتمون الدبلوماسية بصفة عامة بأنها مصدر آلام الانسانية جميعاً . وإذا لم يكن هذا الاتهام الكثير الشيوخ في الزمن الحاضر غير صحيح بالمرّة ، فهو على الأقل مبالغ فيه كثيراً وسنحاول اقامة الدليل على ذلك .

ولقد قدرنا ضرورة الصراحة في أقوالنا . فلكل يعرف أن استقاء الاخبار هو من أهم أغراض « السلك » غير أن وسائل تحقيق هذه الغاية مختلفة . ونحن لسنا اليوم في عصر ما كيافيل ( Machiavel ) بل أصبحت ظروف الحياة مقتضيات تختلف عن مقتضيات الماضي .

وطبيعى أن تتطور الدبلوماسية مع الزمن فيصبح للمسائل الاقتصادية فيها اليوم أثر أكبر مما كان عليه الحال في الأزمان السابقة . على أنه لم يكن في مقدورنا معالجة هذه المسائل على حدة خشية تجاوز الحدود المرسومة لهذا البحث . ولذلك أدخلناها في سياق الكلام على الأعمال العادية التي تبشرها البعثات .

وإذا كان لا يزال للتقاليد شأن في الدبلوماسية — قد يتغير مع الزمن — فقد رأينا أن تناول هذه التقاليد بالبحث لا يخلو من الفائدة .

واختلاف الدرجات الذي لا يزال مرعياً الى اليوم بين السفراء والوزراء المفوضين — فضلاً عن الوزراء المقيمين *Ministres résidents* والقائمين بالأعمال بصفة أصلية *Chargés d' Affaires en titre* — أمر يرجع الى التقاليد التاريخية أكثر منه الى أهمية المركز . فقد يباشر وزير اموراً أخطر وأقرب مما يباشره سفير معين في بلد آخر حيث لا يكون عليه من الواجبات غير مقتضيات التمثيل . وإزاء هذه المسميات الكثيرة كان لا بد لنا من الاصطلاح على مسمى

عام نطلقه على جميع الممثلين الدبلوماسيين بما فيهم ممثلو الكرسي البابوي . وقد وقع اختيارنا على كلمة « مبعوث » اذ هي في نظرنا أدق من كلمة « وزير عام » *Ministre Public* التي يكثر استعمالها بغير كبير سبب ومن كلمة « وكيل » *Agent* التي لا تتفق مع كرامة السلك فضلاً عن عدم استساغتها . وما التسمية التي اخترناها الا ترجمة كلمة « *missus* » اللاتينية التي استعملت قديماً وهي أقرب ما يقابل كلمة *Mission* « بعثة » .

نقول بعد هذا أن مسألة ترتيب وتوزيع مادة بحثنا لم تكن بالأمر الهين رغم ما بذلنا من الجهد لحلها على صورة عملية بسيطة . ومع ذلك فقد كان من العسير علينا توزيع مختلف المواضيع بين فصول مستقل بعضها عن البعض ، اذ الموضوع ينساق من فصل الى آخر . فكان لا بد لنا من الوقوف عند حد إيجاد الانتقال المعقول ، وقد أدى هذا الى وقوع شيء من التكرار تعذر اجتنابه . فليغفر لنا القارئ ذلك ، كما يغفر لنا ما قد يبدو له بدسياً — ومن ثم قليل الفائدة — مما دوناه من الملاحظات ، اذ اتصال هذه الملاحظات بالموضوع جعل أمر اغفالها غير ميسور .

كذلك نريد الإشارة الى أننا قد افترضنا حالة قيام العلاقات العادية بين الدول ، لا تلك الحالة القائمة الآن في جانب كبير من أوروبا والناتجة عن الحرب العظمى والتي لا يمكن أن تدوم طويلاً .

ولما كان « السلك » يتطلب فوق صفات الدهاء — وهي في الغالب فطرية — قدرة التمييز التي لا تكتسب الا بالمران ، فان المزاولة العملية وحدها هي التي تعد الدبلوماسي الصالح أكثر مما تعد الدراسة النظرية . الا أننا نرجو بالرغم من ذلك أن يستفيد الغير بالارشاد الحكيم من ثمرة خبرتنا الطويلة . وقد أصبح عدد الدبلوماسيين من غير أهل المهنة اكبر منه في أي زمن آخر ، فنختبط لو أنهم وجدوا في هذا البحث بعض الارشادات النافعة لهم .

ويبحث كتابنا هذا في « السلك » بصفة عامة وبغير أية نزعة سياسية . الا  
أنا لا تنكر أنه مستمد من التقاليد الدبلوماسية النمساوية المجرية . واذا كانت  
سياسة هذه المملكة قد انحرفت غالباً في عهدها الأخير عن طريق الصواب فان  
التقاليد — وهي تراث ذلك الماضي المجيد — ظلت سليمة قوية وكيسة ، وكان  
نظام « السلك » في تلك المملكة يضارع أحسن النظم في العالم .  
فلتكن في هذا المؤلف تحية صادرة من نفس خاشعة ، مهداة الى ذلك السلك  
العظيم الذي اندثر الى الأبد .

نيس « Nice » سنة ١٩٢٨

---

## الفصل الأول

### السلك — عموميات

**تعريف:** — تشتق كلمة الدبلوماسية من الكلمة اليونانية « Diploma » المشتقة من « Diplô » بمعنى ( طوى ) ، وكانت تدل على وثيقة مطوية صادرة من الملوك . وليس من صلة لكلمة الدبلوماسية بكلمة « Diplous » ( مزدوج ) بمعنى ( مخادع ) المشتقة منها كلمة « Dupliété » الفرنسية ( الرياء ) كما يميل البعض إلى اعتقاد ذلك .

وعلى كل حال فإن استعمال كلمة الدبلوماسية لا يرجع الى أبعد من عصر ريشليو Richelieu ، وقبل ذلك كان يغلب استعمال كلمتي « Négociateur » ( مفاوض ) و « Négociation » ( مفاوضة ) ، كما يؤيده الكتاب الحجة الذي وضعه المسيو كالليير Gallières : « في كيفية مفاوضة الملوك » .

ولكلمة الدبلوماسية في الاستعمال معان مختلفة . فهي حيناً تعنى الفن الدبلوماسى وحيناً تعنى السلك ورجاله . ويقتصر موضوع بحثنا على الدبلوماسية بهذا المعنى وحده . أما الدبلوماسية بمعنى ( السياسة الخارجية ) فلا يسعنا الاشتغال بها . فقد يتولى دبلوماسيون متوسطو الكفاءة تنفيذ سياسة قومية ، كما يحدث بالعكس أن يكلف دبلوماسيون قديرون باتباع سياسة عامة سيئة ، وليست مهمة المبعوث في مثل هذه الحالة الأخيرة بالأمر الهين .

ولقد وضع المؤلفون الذين عالجوا هذا الموضوع تعاريف عديدة للدبلوماسية لأثرى محلاً لسردها . على أننا نستثنى التعريف الذى وضعه السير أرنست ساتو Sir Ernest Satow فى كتابه الجيد A guide to diplomatic practice ( المرشد فى المعاملات الدبلوماسية ) ، فقد عرف الدبلوماسية بأنها

« استعمال الذكاء وحسن الذوق في مباشرة العلاقات الرسمية بين الدول » .  
وأضاف الى هذا التعريف العبارة البديعة الآتية وهي : « أن الغرض من  
الدبلوماسية هو التوفيق بين مصالح بلد الممثل ومصالح البلد الملتزم لديه ، والمحافظة  
على رفعة كرامته وطنه ، وتعهده انماء روح تفاهل بين الأمم International mind » .

ويبدو هذا التعريف مطبوعاً بطابع مثل أعلى لا تؤيده مع الأسف في  
الغالب علاقات الدول بعضها ببعض . فلا يزال العالم بحيث تسيطر القوة  
والخديعة على هذه العلاقات . أما الصراحة التي تطرى همساً في الإحاديث  
الشخصية فما فتئت غير صالحة لأن تقوم عليها السياسة الوطنية لأية دولة . غير  
أنه من المؤكد ، من جهة أخرى ، أن السياسة التي لا تبحث على الثقة أصلاً  
تضر بنفوذ الدولة التي تتبعها . وفي الصراحة وحسن النية قوة للحكومة لا نزاع  
فيها خصوصاً اذا كانت هذه الحكومة قوية بناتها وماهرة .

ومن العبث وضع قواعد عامة في هذا الصدد . فالحدود الممكنة التي تضعها  
حكومة ما ( لثانيتها المقدسة ) ، تحت ستار الاعتبارات الأدبية ، إنما تخضع  
لحكم الأفق السياسي الدولي والرأى العام العالمي ، وعلى الأخص لوجود دولة  
تريد أن تنصب نفسها لحماية الضعيف وتمثل دور المنتقم من المظالم ، بدافع من  
المصلحة الشخصية بالطبع . غير أن الرأى العام العالمي مرن ومتقارب بحسب  
الأزمان . وبينما لا يزال مقبولاً أن تعامل دولة قوية بالقسوة والعاظلة دولاً  
أضعف منها بشرط إيجاد الحجج لذلك ، فإنه من غير المقبول مطلقاً أن تستفيد  
دولة من كارثة طبيعية كالزلازل لتجتاح أرض المنافس الذي حلت به الكارثة .

على أن هذا مما لا يدخل في دائرة بحثنا كما تقدم القول . لذلك فإنا نقف  
عند حد وضع تعريف عام بسيط للدبلوماسية : فنقول : « أن الدبلوماسية هي  
فن مباشرة أعمال البلد وتمثيل مصالحه بمهارة في الخارج » . اذ هي في الواقع فن  
أكثر منها علماً كما أنها عبارة عن عمل ابتكار واستعلام وأخبار .



**اختلاف عصور الدبلوماسية :** — يمكن التمييز في تاريخ الدبلوماسية بين عصور مختلفة . فقد مر زمن كانت الدول تتبادل فيه ارسال السفراء في بعض الظروف الخاصة ولاداء مهمة معينة ، ويمكن أن يسمى هذا العهد بعصر ( الدبلوماسية المتقطعة ) ، ولا يزال تذكرنا به عبارة ( فوق العادة ) التي تضاف الى ألقاب السفراء والوزراء .

ثم حلت الدبلوماسية النائمة محل الاولى منذ آخر القرون الوسطى ولا يزال قائمة الى الآن . وحدث بعد ذلك أن انتشرت الأفكار الوطنية ومبادئ الحرية فأثرت في تطور الدبلوماسية . وبعد أن كانت في العهد القديم من الحقوق الخاصة بالملوك والبلاط ، أصبحنا نراها في القرن التاسع عشر تابعة في بعض البلاد للبرلمانات وللمتازين من أهل الطبقات الوسطى ، بينما هي في البعض الآخر لا تزال تابعة للتاج وللأشراف . وهي اليوم تتطور باطراد في روحها على الأقل نحو الشعبية . وأخيراً أحدث إيجاد وسائل المواصلات الحاضرة في القرن التاسع عشر ، والكهرباء ، وعلى الأخص البخار ، ثورة حقيقية في مجرى الدبلوماسية . فتغيرت مهمتها من أساسها ، وبعد أن كان المبعوث المقيم في بلد بعيد يزود بتعليمات مفصلة ويعطى تفويضاً واسع المدى ، ليتمكن من الفصل فيما يعرض له من الشؤون ويتخذ الهام من القرارات وهو في مركزه بغير أن يلجأ الى حكومته ، تبدل الحال وأصبحنا وما على المبعوث الا أن يتخبر بالبرق بل وبالتلغراف أحياناً ليخلى نفسه من كل مسئولية .

ولقد قدرنا وجوب الإشارة الى هذا الموضوع لأن اختلاف الظروف يؤثر بالطبع في مجرى العلاقات وفي الأساليب الدبلوماسية . على أنه بالرغم من تطور الدبلوماسية نحو الشعبية ، فإنه لا يزال للتقاليد قوة كبيرة ، ولم تؤثر الروح العملية بعد في الدبلوماسية فتزها الى مستوى الوكالة التجارية . نعم أن الدبلوماسية حرة كغيرها غير أن الفن الدبلوماسي لا يزال خاصاً لبعض المبتدئين التي لا يمكن الخروج عليها بغير ضرر .

اختيار الدبلوماسيين. — بحث المؤلفون كثيراً ، وأما بطريقة متفككة ، في الصفات التي يجب أن توافر لدى الدبلوماسي ، وتبرز هذه الصفات بوضوح خلال فصول هذا الكتاب . لذلك نكتفي هنا ببضعة ملاحظات لا نجد لها محلاً غير هذا المكان .

فالدبلوماسية هي المهنة الوحيدة التي يتحتم فيها على الأقل المظهر المقبول إذ أن لحسن الهيئة والرشاقة مزايا في الحياة الاجتماعية بما تحدثانه من طيب التأثير في المجتمع . أما الرجل الديم إلى الحد المنفر ، وعلى الأخص الرجل المشوه فانهما يثيران السخرية فترد ولو جزئياً على البلد الذي يمثلانه . وإذا أمكن لمن جنت عليه العليقة أن يشغل مركزاً ذا شأن في بلده ، فانه لا يصلح برغم كل ما يمتاز به من المواهب العقلية والنفسية لأن يكون مبعوثاً في الخارج .

وإذا لم تكن المقدرة المالية من الضروريات اللازمة للدخول في السلك فإن فيها للدبلوماسي ميزة كبيرة إذ تمكنه من تمثيل بلده على صورة فخمة ، ولا تجعله يعمل — كما هو الحال في الغالب — على ادخار أكبر قدر ممكن من مرتبه للمستقبل عند الاعتزال . بل أن المقدرة المالية تسهل الأقدام على الاعتزال ، ويكون منها ما يصون من الاشتغال بالشئون الحقة ، والانقياد للطامع النفسية ، التي كثيراً ما تقهر الدبلوماسي على البقاء في مركزه ، ولو ضحى في هذا السبيل بضميره وعقيدته .

كذلك الحال بالنسبة لحيثية المرشحين للسلك ومركزهم الاجتماعي . نعم أن السلك متقدم من وجهة أنه محتكر لآبناء الثراء وللاعيان ، غير أنه لا شيء يبرر هنا الاستفاد . إذ السلك يقتضي توافر بعض الصفات كما يستلزم سهولة التكيف تبعاً للعادات والأوساط ، وهذا مما يصعب اكتسابه خصوصاً بالنسبة لمن تقدم في السن . أما الذين نشأوا في وسط صالح فانهم يكونون على وجه العموم حاصلين على هذه الصفات منذ نعومة أظفارهم . وإذا جاز التشبيه فالحال هنا يشبه ، على صورة ما ، مركز الإمارة . فلقد رأينا كثيراً من الدول الحديثة

تحتفظ بأمرائها ، لا رغبة في التمشي مع تقاليد الملكية ومشروعاتها ، وإنما لتضع على رأس الدولة رجلاً بلغ من المقام درجة لم يعد لديه معها أى مطمع في صالح شخص ، فتندمج مصالحه الخصوصية بالضرورة في مصالح الدولة . وقيلساً على ذلك يكون الدبلوماسى الذى له في بلده مقام معروف ، خير من يكرس جميع قواه لخدمة الصالح العام . فإذا توجه كل طموح مثل هذا الرجل لتحقيق ذلك الغرض ، كان في هذا خير ضمان ، خصوصاً إذا كان له من ماضيه وماضى أسلافه ما يرفعه فوق المغريات الدنيئة اذ كلها أضعف من أن يستهوى نفسه مهما بلغ من القوة في الاغراء . فلا شك اذن في أفضلية هذا الدبلوماسى على من ليس لديه ما يخشى فقده . ويسهل أن ينبرى الوصولى بلا لاء البلاط وتلطف الملوك بينما الترية الارستقراطية تكسب النفس من الثقة في مثل هذه الاوساط ما يفوق التقدير . ولما كان مصير الدول — ولولم يعترف بذلك — انما يقرر غالباً في المجتمعات ( الصالونات ) السياسية وفي الأندية لافى مكاتب الوزراء وحدها ، فان اتصال الدبلوماسى بجميع هذه الاوساط مع عدم توفر للمقام والحيثية لديه أو مع جهله عادات الحياة الاجتماعية يعود بالخسران على البلد الذى يمثله . أما الدبلوماسى الذى نشأ في وسط راق فمن السهل عليه اكتساب ثقة الملك والحظوة لديه بمنزلة تفوق في اغلب الاحيان منزلة ممثل الدولة الخليفة ان كان أقل حظاً منه في هذا الشأن . ولا حاجة لبيان كل ما يترتب على وجود مثل هذه العلاقات من المزايا . وإنما نقول بالاجمال أن الدبلوماسية ربما كانت اليوم هى السلك الوحيد الذى للنسب والحسب فيه أهمية فعلية .

على أننا لا يجب أن ننسى أن روح العصر الحاضر تميل الى المساواة وتبيته فرصة النبوغ والتقدم للجميع ، والاعتداد بالكفاءة وحدها ، وأن هناك استثناءات محسوسة لكل ما تقدم ذكره . فيوجد في بعض الاحيان أشخاص تتوافر فيهم الصفات الدبلوماسية الحقيقية — ولو أن من النادر توافرها كلها معاً — دون أن يكون لهم من حسبهم ما يعدم للسلك . ونجد الدليل على هذا بصفة أخص

بين المشتغلين بالهن العقلية فقد عرفنا من أساتذة الجامعات من أصبحوا دبلوماسيين قديرين ، رغم ما يبدوا في هذا من الغرابة ، لعدم توافر صفات المرونة والتحفظ ، اللازمة لرجال السلك ، لدى المدرسين . وتقل هذه الغرابة نوعاً ما بالنسبة لرجال المحاماة .

وكثيراً ما يحدث اليوم في البلاد الديمقراطية أن يسند منصب دبلوماسي ذو شأن الى أحد رجال الدولة البارزين مكافأة له على خدماته ، أو بقصد التخلص منه وابعاده . وأمثال هؤلاء الأغراب عن السلك ، الذين تنقصهم التربية الدبلوماسية ، يقابلون بالكثير من التحفظ ويشير تعيينهم استياء كبيراً بين زملائهم من أهل السلك . وليس من شأن جو الاستياء الذي توجده مثل هذه الحالة أن يماون على خدمة مصالح الدولة . لا بل وقد يقع أيضاً أن يتنامى هؤلاء الأغراب في الاجتهاد ويسرفوا في اساءة الظن توهماً منهم أن مثل هذا المسلك لازم في الدبلوماسية الجيدة . فيكون ضررهم أكبر من نفعهم بالنسبة لحسن علاقات بلادهم بالبلاد الأجنبية .

ويجمل القول أن المثل الأعلى في اختيار المبعوث يكون في التوسط بين توافر شرطي الحسب والكفاءة الصرفة . فيكتفى على العموم بمنشأ مقبول وكفاءة حقيقية ، مع الخروج على هذه القاعدة أحياناً مع من يكون له من نشأته الرفيعة ما يكتفه من أداء خدمات قيمة في مركز معين بذاته ، وإزاء من تتوافر فيه الكفاءة النادرة ولو كان من منشأ وضيع ، اذا اقتضى المركز الذي يراد اسناده اليه ذلك ، اذ في هذه الحالة الأخيرة تنتفي أمام الكفاءة كل الاعتبارات الأخرى . على أنه يحسن الاقتصاد بقدر الامكان على الترشيح من بين رجال السلك ..

أما امتحانات القبول فلا يمكن الاعتماد على نتائجها ، والاطمئنان لها ، لأنها لا تمكن من الحكم على سلوك المرشح . كما أن المعلومات الواسعة التي يدل الامتحان على حصول المرشح عليها ليس فيها ما يطمئن من وجهة القدر على النجاح في مواصلة العمل .

فالدبلوماسية فن وليست علماً كما تقدم القول . وإذا جاز أن يكون الانسان عالماً كبيراً بما يحرز من سعة الاطلاع والتمكن من مآدق التاريخ والقانون الدولى ، فإنه قد لا يكون الادبى دبلوماسياً . لذلك فإننا نميل — ولو تعارض هذا رأى مع روح العصر الحاضر — الى تمييز طريقة ترك اختيار المرشحين من الاحداث الى موظفى الوزارة الذين يتمكنون من تعرف حقيقتهم أثناء مدة التمرين . ولا يقبل من بينهم الا الذين يتبين من الامتحان حصولهم على المعلومات الكافية . وقد يتخذ الامتحان حجة لاتضاء العناصر غير المرغوب فيها .

مسألة الثقة : — ويجب أن لا يغيب عن البال ، سواء فيما يختص باستحقاق الترشيح لوظيفة الملحق أو باسناد مركز كبير لأحد السفراء ، ان الدبلوماسية هى السلك الذى يقوم أكثر من غيره على الثقة . وإذا وجب توفر الثقة بالنسبة لجميع وظائف الدولة ، فإن الامر يتحتم بالنسبة لهذا السلك أكثر من كل عمل سواه ذلك لأن المبعوث يقيم في مركز ناه يخرج عنه دائرة مراقبة الحكومة ، وهو أمين على أهم أسرار الدولة مثله في هذا مثل الملحق الذى يحمل رموز البرقيات ، ويتسع مجال العمل أمامه أكثر من أى موظف كبير فى الداخل . وإذا كان وزير الخارجية هو المسئول عن اعمال وتصرفات المبعوث فليس من المقبول عدلاً ولا عقلاً أن يعترض على منح الوزير حق اختيار معاونيه من بين الاشخاص الذين يعرفهم حق المعرفة ، وأن يطبق بمطلق تقديره مبدأ اسناد المناصب الى اللاتقيين وهو المعبر عنه بالمثل الانجليزى « The right man in the right place » .

وللاعتبارات الشخصية فى السلك أثر كبير فى موضوع الثقة ولا يمكن أن يكون الحال غير ذلك . وإذا كان من البديهي أن يجد أصدقاء الوزير مصالحهم فى ذلك ، فإن كل شخص تعرض له فى حياته الفرصة التى تمكنه من الاتصال بوزير الخارجية أو على الأقل بأحد كبار الرؤساء فى الوزارة ، فيكسب عطفهم ويجعلهم يقدرون كفاءته . وأنا فضلاً عن عدم استنكارنا هذه الحالة ، نرى أن الكثير من

المسائل يحل بهذه الطريقة على وجه أحسن مما لو طبقت في شأن الاختيار للنباب  
الدبلوماسية قاعده صارمة .

**مهام السلك ومرفقاته .** — لاشك أن الدبلوماسية كانت تستحق  
أن يصطلح لها على مسمى خاص يميزها ولذا فهي جديرة باسم السلك .  
« La carrière » الذى يطلق عليها بحق . وهى اذا لم تكن بالشئ المقدس  
المحتجب تحت أستار الغموض — كما تبدو للغريب عنها — ولا بالمهزلة — كما  
يميل المشاغبون من مختلف الطبقات الى توهم ذلك — فانها احدى المهن المغرية  
الى حد كبير . فالدبلوماسى يشاهد بلاداً عديدة ، ويكتسب قدرة خاصة فى  
الدهاء ، كما أن اتصاله بالمصرفين فى شئون السياسة العالية وبأسرار هذه السياسة  
يجعله قديراً على تعرف خبايا النفوس . ولا بد للمقارنات التى يقوم بعملها بين  
العادات المختلفة أن تثبت فى نفسه عاطفة انسانية سامية ، وتوسع دائره تفكيره  
الى أبعد الحدود .

وأذا كان لا يعنى باعتبارات المراسم السخيفة ، لدرجة تجعله يقدمها على كل  
شئ آخر ، فان العقلية الواسعة التى يكتسبها من البلدان والأوساط المختلفة تجعله  
يحسن ادراك حقيقة الحكمة القديمة القائلة :

homo sum : humani nihil a me alienum puto

« انى انسان ويخيل لى أن لا شئ مما يتعلق بالانسان غريب عنى » .



## الفصل الثاني

### المبعوث في مركزه - صفات الدبلوماسي الصالح

**مسمى السلوك .** - يجب على المبعوث ، لكي يحسن القيام بمهمته ، أن يسلك في حياته الخاصة مسلحاً لا غبار عليه من أية ناحية ، حتى ولو كان يمثل دبلوماسية لا تركز على أساس الفضيلة ، بالرغم مما يبدو في هذا الرأي من التناقض .

وهذا السلوك مفروض عليه في العصر الحاضر لا باعتباره مثلاً لمقام سام فقط - وقد كان يتبنى ازاء هذا الاعتبار في الماضي كل ما عداه - بل أن هناك اليوم اعتباراً آخر ، ألا وهو ضرورة تجنب الانتقاد والمطالعن والسخرية ، بل والتعرض للفضيحة سواء في الوسط الاجتماعي أو في الصحافة . ذلك لأن المبعوث مراقب بصفة مستمرة . وهو في المدن الصغيرة لا يكاد يخطو خطوة دون أن يعرف ذلك . وما أسهل ما يستغل ضده أقل عيب أخلاقي فيه بمعركة من لهم في ذلك مصلحة سياسية أو غيرها - وكثيراً ما هم . والسبيل الوحيدة لاجتناب مثل هذا الخطر تكون بعدم التعرض له . ولiegفر لنا القارىء هذه النصيحة البديهة . على أن هناك اعتبارات أخرى ، ذات شأن أسمى مما تقدم ، تفرض حسن السلوك على المبعوث . فالسلوك الحميد خير الوسائل لكسب الاحترام والاشتهار بالجد ، وذلك أمر لا بد منه لمن يريد أداء مهمته على وجه مشر . أما النقائص والعيوب فلا تغتفر الا للناخب الكبير الشأن ، ولا يغتفرها له سوى الاصدقاء والحال ليس كذلك بالنسبة للمبعوث ، فهو في حاجة لكسب احترام الرأي العام . أضف الى هذا انه بالنظر لما جبل عليه الانسان من الميل للتعميم ، فان كثيراً من الناس يحكمون على أخلاق أمة قياساً على ما يبدو لهم من مسلك ممثليها في

الخارج . فإذا حرص المبعوث على أن تكون حياته الخاصة طاهرة نقية بقدر الامكان ، فإنه يؤدي بذلك خدمة وطنية لبلده ، ويكون من عمله قدوة في حسن السلوك والكرامة لا للناس جميعاً فحسب ، بل وللتصلين به ولا بناء بلده المقيمين في الخارج على وجه أخص .

وعلى المبعوث أن يكون كبير الحنرفى كل ما يتعلق بالشئون المالية ، اذ يجب أن تكون نزاهته بعيدة عن كل شك أو رية . وعلاوة على أن أغلب الانظمة الخاصة بالبيئات التمثيلية تحرم على المبعوث المعاملات التجارية والمضاربات في البورصات ، فإن مما يجب عليه أيضاً أن يحتجب المقامرة بمبالغ كبيرة . ولالوم عليه في اقتناء العقارات في البلد الذى يقيم فيه الا اذا كان ذلك بطريق المضاربة . على أنه يحسن به أن يحتجب ما قد يترتب على هذا من المشاكل المنغصة ، وذلك بعدم الاقتناء بتاتا اذا اقتضى الحال .

ولا يجب أن يقبل أية هدية أو أى أجر من أى نوع كان الامن حكومته . بل ويحسن به فوق هذا أن لا يقبل الهدايا البسيطة من زملائه أو أهل طبيقته الا وهو عالم بمناسبتها وبشرط أن يرد مثلها اليهم . أما الارباح والعمولة على الصفقات التى تم بناء على تدخله ونفوذه ، فهى مما لا يجوز للدبلوماسى الحصول عليه بتاتا ، ولو أن ذلك أمر مشروع فى معاملات الأفراد . ويجوز للمبعوث — متى سمح نظام التمثيل فى بلده — أن يقبل ، بموافقة حكومته ، الأوسمة والهدايا البسيطة من رئيس الدولة المعتمد لديها .

وقد يحدث فى مناسبة خاصة — كالاتقال مثلا — أن ترغب الجالية من أبناء وطن المبعوث فى أن تقدم له تذكارا للدلالة على حسن تقديرها له . وهذه عادة كثيرة الشيوخ فيما يختص بالقناصل . فعلى المبعوث أن يحتجب أى عمل من شأنه حث أبناء وطنه على تقديم مثل هذه الهدية . بل يجب أن يعمل على تثبيط عزمهم ، اذا تيسر الامر بغير أن تجرح عواطفهم . فإذا لم يتيسر ذلك كان غير ملوم فى قبول التذكار على أن لا تكون قيمته المادية كبيرة .



ولا يكفي أن يكون المبعوث خاليا من العيوب البارزة بل يجب عليه أن يأخذ نفسه بمتتهى التحفظ في شئون العواطف . اذ ليس مما يقوى نفوذه أن تكون له علاقات بتلك الفئة من النساء اللاتي يوصفن بالفرنسية بعبارة « Demi-monde » ، وتعريبها اللفظي « انصاف الاحرار » . والاتصال المعروف — ومن باب أولى المعاشرة العلنية — يمكن أن ينال من كرامته أكبر النيل . ومن واجب الحكومات أن تستدعى في الحال مبعوثيها الذين ينزلون الى مثل ذلك الدرك غير مكترئين بكرامتهم العامة أو الخاصة ، لان الرأي العام يتمتع من مثل هذا التهتك ويعتبره قلة في الذوق ، ولا يحترم من يقدم على ارتكابه . كذلك يجب على المبعوث مراقبة سير السكرتاريين الذين يعملون معه بغير أن يتشدد في الزامهم بمثل ما يفرضه على نفسه . ولا شك في أنه لا يمكنه أن يتدخل لديهم في ذلك اذا كانت حياته الخاصة نفسه مضغة في الافواه .

والذين يعنون بمسائل الاخلاق يستنكرون كذلك وجود مثل تلك العلاقات بين المبعوث وبين السيدات في دائرة تعارفه الاجتماعية ، بل ويتشددون في حكمهم عليها . على أننا نرى — من وجهة نظرنا الخاصة — أن مثل هذه العلاقات لا يمكن أن تقاس بالعلاقات الفرامية العلنية غير المشروعة . اذ المميز المهم لها هو التستر ، وليس في الامكان الوقوف على مدى ما تصل اليه الصداقة في العلاقات الاجتماعية . فالامر مقتفر ما دام لم يصل الى الفضيحة . وقد يجد المبعوث من مثل هذه العلاقات وسيلة ثمينة لتعرف نفسية الوسط الذي يعيش فيه . لذلك لا يؤاخذ المبعوث أو أى دبلوماسى آخر على ما يوجد لنفسه منها في الاوساط الاجتماعية ، بشرط مراعاة التحفظ وعدم التهتك واجتناب خطر الفضيحة ، وعدم الوقوع فريسة لقتانة ماهرة مخادعة تعمل لاغراض شخصية أو سياسية .

أما المسائل الدينية ، فليس من شك أن لكل امرئ دينه وليس في وسع أحد أن يفرض شيئا على آخر مما له مساس بالشعور الدينى . غير أنه يجب على

المبعوث ، مهما كانت عقيدته الشخصية ، أن لا يجرح عاطفة الجمهور الدينية . بل ويجب عليه أن يتقدم بالمعونة للمعاهد الدينية التي تكون تابعة لحكومته ، وأن ينمي عند الزوم في نفوس أبناء وطنه عواطف الدين . ويحدث في بعض البلاد أن يكون للملوك أو لرؤساء الحكومات الاجنبية نوع من الرعاية الخاصة فيما يتعلق بالكنائس ، فيجدون في ذلك مصدر قوة لهم من الوجهتين الدينية والادبية ، وعلى الاخص قوة سياسية . فتل هذه الرعاية تكسب الدولة التي تتولاها بعض الحقوق كما تفرض عليها بعض الواجبات . وتكون مباشرة ذلك بمعرفة مبعوث هذه الدولة . فلذا لم يكن في قدرته أداء تلك المهمة بال العناية والدقة اللازمتين أما لانه يدين بدين آخر ، أو لانه يحرص على لادينيته ، يحسن به في هذه الحالة أن يتقدم بطلب نقله الى مركز آخر لا تقوم فيه أمامه مثل هذه الصعوبات .

على أننا نقدر أنه يمكن للمبعوث البروتستانتي أن يحتفظ بعقيدته ويظل مسيحياً صالحاً مع القيام برئاسة حفلة دينية كاثوليكية ، أو الاشتراك في مثل هذه الحفلة بل وأداء ما هو مفروض على من يتولى الرئاسة فيها من الركوع وتقبيل الصليب أو الانجيل اذا اقتضى الحال . فهو اذا ارتضى القيام بمهمة الرئاسة في الحفلة ثم يتمسك بعد ذلك ببروتستانيته ، لئلا بعمله هذا على قلة في النوق متناهية . أما سليم النوق المسيحي حقاً ، فلا يتردد — في مثل هذه المناسبة — في أداء كل الشعائر ، كما لو كان هو نفسه كاثوليكياً ، مقدماً روح الموضوع على شكله .

أما اللاديني الذي يرى نفسه فوق الاديان جميعاً فالامر حين بالنسبة له ، اذ هو لا يخرج عن أنه قيام ببعض اجراءات بسيطة تقتضيها وظيفته التي يتناول الاجر على أدائها .

الكرامة والنفوذ . — ولا يكفي أن يكون سلوك المبعوث حسناً بل يجب أن يكون متفقاً وكرامة المهمة السامية للمعبود بها اليه . ولا يزال للنفوذ الشخصي

شأن عظيم في العصر الحاضر بالرغم مما فيه من ميول ديموقراطية واضحة ، لذلك كان من الواجب على المبعوث أن لا يقتصر على العناية بأمر سلوكه وتصرفه الشخصي بل يجب عليه كذلك أن لا يهمل ناحية المظاهر الخارجية التي من شأنها أن ترفع قدره . على أنه يمكن التمييز في هذا الصدد بين البلاد . ففي بعضها — خصوصاً في القارة الأوروبية — لا يكسب منصب السفير والوزير بناته شيئاً كبيراً من النفوذ ، وإنما الأمر يتعلق بشخصية من يشغل هذا المنصب ، فعلها وحدها يتوقف ما يهتبه المبعوث لنفسه من المركز الرسمي والاجتماعي . وإذا ظهر المبعوث بشيء من العظمة والأبهة أفاده ذلك كثيراً ، بشرط أن يكون شخصه محبوباً . أما في بعض البلاد الأخرى — وعلى الأخص في الشرق — فإن منصب المبعوث يحاط بهالة عظيمة من التكريم بغير كبير التفات الى شخصية من يشغله ، والمبعوث يجد مكانه مهيئاً منذ وصوله . ولا يجب أن يستنتج من ذلك عدم لزوم المظاهر والأبهة بل الأمر بالعكس ، لأن هذه البلاد تتمسك أكثر من غيرها بالمظاهر . فإذا أسرف المبعوث في أسباب الظهور زاد ذلك في رفعة قدره .

وهناك بعض بلاد صغيرة تسود فيها الأفكار الديمقراطية الصرفة وليس لشئون المظاهر والأبهة فيها أية أهمية . ويدهى أن يكون المبعوث في مثل هذه البلاد في غنى عن المظاهر ، وحسبه أن يكون متادباً ودوداً وكفئاً ليتمكن من القيام بواجبه بطريقة مرضية . وإذا فاتته الطموح في مثل هذه المراكز الى كبير الجاه بسبب أخلاق البلد الديمقراطية فانه في مقابل ذلك يكون في مأمن من الحملات العدائية مثل تلك التي تنفع اليها الاغراض السياسية . فإذا كان المبعوث فطناً أمكنه الاهتمام الى المسلك الملائم سواء في مظاهره الخارجية أو في سلوكه الشخصي ، مسترشداً بما يعرفه عن الوسط . هذا مع احتفاظه بمقامه لا جرياً على التقاليد فحسب ، بل وعملاً بما يدركه من استحسان الرأي العام لذلك . وعليه أن لا يعادى أحداً وأن يجتنب على الأخص كل منازعة علنية مع وزير الخارجية .

أو مع غيره عن يتصل بهم ولذا مع أى فرد آخر. وأن ملحمة مستظرة لأفعل في اصلاح ذات البين غالباً كما أنها قد تؤول بأشد من الجواب الغليظ . والمطالبة العنيفة تقابل بالرد الجارح وربما كان الانتهاء اليه مقصوداً عمداً ويسبق تدبير . والعنف ينزل الانسان الى مستوى مخاطبه ، في حين أن الاجابة اللبقة لا تنال من المستوى الرفيع الذى يجب على المبعوث أن لا يتنزل عنه مراعاة لمصلحته . ولم يكن من النادر في الماضي أن يتبارز المبعوث خصوصاً مع أهل طبقته . أما اليوم فلم يعد أحد يقدم على ذلك ، خصوصاً في البلد الذى يقيم فيه المبعوث ، إذ أن رئيس الدولة يرى في المبارزة مساساً بالاحترام الواجب لشخصه .

ومن المؤكد أن هناك حالات يكون حرص المبعوث فيها على الكرامة الذاتية ، التي يتطلبها مركزه ، مضراً بعمله . فمن ذلك أنه لا يستطيع السعى في كل مناسبة الى لقاء من هو في حاجة اليهم كما يفعل الصحفي حين يقصد الحصول على حديث ، إذ أن هذا العمل يضر بنفوذ المبعوث ويحمل الغير على سوء التأويل . بل أن الشخص الذى يسعى المبعوث اليه يكون أول من يسيء الظن به متسائلاً عن أسباب هذا السعى . هذا الى انه من واجب المبعوث أن يتدبر في اختيار الاشخاص فقد تضره زيارته لبعضهم لدى الآخرين . ومع ذلك فلا يجب المغالاة في التمسك باعتبارات الحيثية والنفوذ كما يفعل بعض المبعوثين من السفراء والوزراء الذين لا يسمح لهم كبيرياؤهم بالتجرد من صفتهم الرسمية ، مهما كانت المناسبة ، حتى في الاجتماعات الودية الخاصة . فثل هؤلاء المعجبين بأنفسهم يحملون بعملهم على كبير السخرية .

هذا وإذا عرضت للمبعوث فرصة ملائمة للحصول على معلومات سياسية هامة وكانت تحول دون انتهازاها بعض اعتبارات الحيثية من مثل ما تقدم ذكره وجب عليه حين التردد في التقدم بالخطوة الاولى لتحقيق ذلك الفرض ، أن يوازن بين المصلحة المرجوة وبين ذلك الضرر الاعتباري . ويكون في هذا كما في غيره ، على شيء من المرونة التي لا بد منها لكل دبلوماسي . فإذا اقتضى الامر

الزيارة وقدر المبعوث أن ليس من واجبه البدء بها وجب أن يذكر أن أهل البلد أقل احتياجاً للغريب منه اليهم . وأن عاداتهم الاجتماعية ، المختلفة عن عاداته أو مشاغلهم الخاصة تجعلهم بحيث لا يرون مانعاً من تأجيل أداء مثل ذلك الواجب الأدبي . بينما يقتضى الحال أن لا يبطئ المبعوث في مقابلة الشخص المقصود ، والا ضاعت قيمة المعلومات التي يريد الحصول عليها منه لو تأخرت المقابلة . هذا فضلاً عما للزائر على المزور من ميزة . فهو الذي يختار وقت الزيارة ويدير الحديث ثم ينصرف متى شاء . وإذا اقتضى الحال مراجعة بعض الوثائق الرسمية أثناء الزيارة كان على المزور تقديم هذه الوثائق .

ووجود العلاقات الودية يسمح في الكثير من الأحيان للمبعوث بأن يذهب مباشرة لمقابلة الشخص المقصود أو أن يحدد موعداً للمقابلة في مكان معين ، وتكفي للخروج من الحرج في مثل هذه الحالة ، إشارة لطيفة تشعر المزور بما كان عليه من واجب البدء بالزيارة . وإذا كان مما لا يغتفر للمبعوث أن يضعف فرصة الحصول على معلومات هامة أو القيام بسعى ذي شأن لمجرد تلك الاعتبارات البسيطة المتعلقة بالمقام ، فليس معنى هذا وجوب تقدمه بالزيارة في الأحوال التي يعرف أنه لن يحسن لقاءه فيها .

والتوفيق بين هذه الاعتبارات المتناقضة ليس في الواقع بالأمر الهين ، وإنما لمثل هذا وجب أن يكون الدبلوماسي قديراً ومهماً في تصرفاته . وعلاوة على ذلك يجب أن يكون المبعوث عالماً بأحوال النفس الإنسانية بحيث إذا أراد استمالة شخص تبين ما إذا كان يقف منه موقف التودد أو يعامله بالكبرياء والترفيع . فن الناس من لا يقبلون الأعلى من يتظاهرون بالاعراض عنهم .

ولا بد أن يكون للشعور العام السائد في البلد المقيم فيه المبعوث نحو وطنه تأثير في مسلكه . فيختلف هذا المسلك تبعاً لما إذا كان الوسط ميالاً أو غير مكترث أو معادياً بكيفية صريحة لبلد المبعوث . وفي هذه الحالة الأخيرة يجب التمييز أيضاً بين ما إذا كان ذلك العداء عاماً أو خاصاً بأحد الأحزاب . فكل

من هذه الفروض يستلزم من جانب المبعوث خطة معينة يتبعها ازاء السلطات والبلات أو ازاء الرأي العام . ويرجع الى حسن التقدير وسلامة الذوق في هذا أيضاً لتحديد المسلك الواجب ، اذ ليس من الميسور وضع قواعد عامة لمثل هذا التصرف .

وبعمل القول أنه يجب على المبعوث ان يكون حسن السلوك للغاية ، وقورا مع التلطف نحو جميع الناس، وأن لا ينصاع للتقليد الاعمى . والانسان قادر على أن يتخذ لنفسه مظهراً رقيقاً بغير ذلك التكلف الذى يجب على المبعوث اجتنابه . والقاعدة التى يجب فيها الدبلوماسية المصرية الفائدة والمصلحة هى أن يكون ديموقراطياً في روحه ارستقراطياً في مظهره .

**طبيعة المستعمل - الشذوذ .** — ان الحرص على الكرامة لا يمنع المبعوث من أن تكون له طبيعة مستقلة ، فهو ليس بالآلة المسخرة . ولا ضرر في أن يكون المبعوث على شيء من الشذوذ ، بل قد يكون في الشذوذ ما يقوى نفوذه في أحوال كثيرة ، هذا مع تجنب كل ما من شأنه إثارة السخرية . فهو حين يكون في البلاد التى أخذت بالمدنية الاوربية يجعل مسلكه متفقاً مع رأى العام ، اما في بلاد المنطقة الحارة حيث يختلف النظر بالنسبة لكل ما هو شاذ وغريب فيجدر به أن يسلك سبيلاً متفقاً مع رأى زملائه . ويجب عليه في جميع الاحوال ان يعنى باحترام التقاليد المرعية في علاقاته بالحكومة المعتمد لديها وبالعبادات الدينامسية بصفة عامة . ولهذا أهمية كبيرة كما سيتبين القارىء ذلك مما يلي .

فاذا كان في ماضى المبعوث او في منشئه ما يحمل على المطاعن ولو بغير كبير منه روجب عليه ان يحرص كل الحرص على تجنب كل ما من شأنه تبرير تلك المطاعن . فهو اذا كان من أصل يهودى مثلاً وجب عليه أن لا يحاول اخفاء ذلك لأنه أمر لا خجل منه كما لا يعمل على اعلائه بصورة متعمدة واضحة . هذا منع تجنب مواطن الضعف المتهم به أبناء اسرائيل بصفة عامة . كذلك لا يجب

على المبعوث المنعم عليه حديثاً برتبة أو نيشان أن يحمل الشارة الدالة على ذلك في كل مكان . ومن كانت عائلته من التجار يجب أن لا يظهر بالاهتمام بأثمان السلع في كل مناسبة .

**اللباس .** — ان لأمر اللباس في هذا السلك أهمية خاصة بالنظر الى اضطراب أهله الى كثرة الاختلاط بالناس . لذلك كان على المبعوث أن يعنى كل العناية بلباسه بل وبالتأقفيه وانما مع القصد والاعتدال . اذ لا يحدر به أن يبدو للناس مهملاً في زيهِ كالقرويين ولا مبالغاً في تأقفه كالمتظرفين ، أو ان يغرب في هذا الباب على الأقل . وتختلف أهمية موضوع اللباس تبعاً للبلاد اذ منها ما يكون التأقفيه لازماً ومنها ما يكتفى فيه بحسن الهندام . ولا يجب على كل حال الخروج في هذا الشأن على العادات المتبعة مهما بدت غريبة . فمن ذلك أن لا يتردد المبعوث في ارتداء لباس بطل استعماله — كالردنجوت — في بلد لا يزال يرتديه أهلُه في المناسبات الكبرى . ولا في ارتداء لباس آخر في وقت يكون من غير المناسب ارتداؤه في بلده . ولا بد من احتمال هذه العادات والخضوع لها ولو سخر منها المبعوث في نفسه . ونشير هنا الى أن بعض بلاد الشرق أو المناطق الحارة يتسامح في أمر اللباس بما لا يمكن التسامح به في غيرها .

والقاعدة بالاجمال في هذا الشأن هي أن لا يخرج الانسان على مألوف الوسط مع ملاحظة ان هناك حالات نادرة تتطلب من المبعوث عناية خاصة بالرداء كأن يقصد تهيئة جوصالح يكون محتاجاً اليه في ظرف معين ، ولو ان أثر ذلك ضئيل في الواقع .

**ألف البلد وتعرفه .** — للمبعوث كل المصاحبة في أن يظهر بطيب الميل للبلد الذي دعتَه الظروف للحياة فيه . وأول صفات الشهامة يقتضى أن لا يسعى المرء الى بلد يتمتع بضيافته ولا أن يتحدث عنه بالسوء بغير مبرر . والمبعوث اذا ألف

البلد الذى دفعت به اليه المقادير، وشعر بأنه غير غريب فيه، سهل بذلك على نفسه الحياة وتمكن فى الغالب من تحقيق كبير الفائدة لحكومته .

لهذا فمن المهم أن يكون المبعوث مستعداً بطبيعته لألف البلاد الأجنبية وللتكيف بمقتضيات مختلف أوساطها الرسمية والاجتماعية . وعليه أن يحتفظ بماضيه لنفسه وأن يعمل على إيجاد ما يصل بينه وبين الوسط الجديد فى مركزه ، وهذا أمر يسهله الاستمرار على الاختلاط بالناس وكثرة ارتياد الأندية المهمة التى توجد فى بعض البلاد . ويقصر بنا القول دون التعبير عن مبلغ استنكارنا لتلك العادة المسترخلة ، التى أصبحت تقليدية فى السلك لفرط انتشارها ، الا وهى تحقير المبعوث للركز الذى يشغله ووقف المدح والثناء على المركز الذى كان يشغله من قبل ، ثم لا يلبث الذم أن ينقلب مدحاً بمجرد أن يغادر المبعوث مركزه ، وهكذا . فهذه العادة التى لا تخلو من التكلف ، ترجع بلا شك الى ما جبلت عليه النفس الانسانية من عدم الرضاء بما تملك ثم الأسف عليه بعد فقدانه . وأغلب الذين يفعلون ذلك من الدبلوماسيين إنما يحاولون به اخفاء ما أصابهم من قلة النجاح فى عملهم . فهم يروون العجائب والغرائب عن البلاد النائية ، وعن أعمالهم وتصرفاتهم فيها ، وهم مطمئنون الى عدم تيسر تمحيص ما يقولون . نعم ان مثل هذه التبرمات والاتقادات الدبلوماسية والاجتماعية لا ضرر فيها على كل حال ، ولا يعيرها أحد أية أهمية جديدة . غير أنها ، وهى لا تخفى على الدوائر الحاكمة ، ليس من شأنها أن ترضيها حتى ولو لم تبعث على اساءة الظن . واذا شاء مثل أولئك الزملاء أن نقدم لهم دليلاً على سخف هذه العادات — ونقدر أن حسن ذوقهم يغنيهم عن الدليل — فإن الحرب الكبرى قد جاءتهم به على صورة مفاجئة .

وهناك من الدبلوماسيين من يقتصرون على الاختلاط بزملائهم ولا يوسعون دائرة تعارفهم بدافع من الكسل أو الكراهية للبلد المقيمين به ، أو لمجرد الخرق فى الرأى منهم كما هو الغالب وهم يستمدون كل معرفتهم ومعلوماتهم مما يدور



بينهم وبين زملائهم من الاحاديث . فثل أولئك المبعوثين يفقدون بلا شك كل مستقبل لهم في السلك لأن الاخبار التي يقفون عليها خلال تناولهم الشاى مع الزملاء من أمثالهم تكون مستندة في العادة الى اعتقادات وهمية يزخرها الخيال بكثير من كاذب الصور المتوارثة عن الزملاء السابقين ، كما أنها كثيراً ما تكون من حيث الموضوع عبارة عن أنباء شوهدت بالنقل عن طريق أكثر من شخص واحد . وتلك الاعتقادات الوهمية التي يعنى بتثبيتها في بعض الاوساط الدبلوماسية المختلفة ، يأخذ بها الساذج على اعتبارها حقائق واقعة ، تبلغ في بعض الاحيان حد الغرابة المضحكة . فمن ذلك مثلاً ما كان من كراهية الأجانب لليابان بعاطفة قد لا تحلو من الحسد لدرجة بلغت أن لا يعمل شيء في طوكيو وتراه الهيئة الدبلوماسية مقبولا . وأنا لندكر حادثة وقعت لنا في اليابان وهي أن سفير دولة أوروبية كبيرة وجه نظرنا مرة الى بعض محطات التلغراف وقد دمرتها العاصفة منتقداً في سخرية قلة متانة الاعمال اليابانية . وكانت أمامنا عندئذ شجرة بلوط ضخمة جدا اقتلعتها العاصفة ، وألقتها بمجوار تلك المحطات المتخربة . فتساءلت في نفسى عما اذا كانت تلك الشجرة لم يحسن غرسها هي الاخرى . . . . . ولم يكن ذلك السفير بالشخص العادى بل هو أحد الساسة الذاكيا . ومن هذا يتبين مبلغ ما لتلك العادة من قوة السريان والعدوى ومقدار ما تنتهى اليه من افساد النظر والحكم .

والضرر من هذه العادة أقل بالطبع في المدن الكبرى الشهيرة بظرفها مثل باريس ولندرة وما كانت عليه فينا في الماضى . ذلك لان أعضاء الهيئة الدبلوماسية في هذه المدن أكثر اختلاطاً بالاوساط الوطنية ، ولا يقتصر منهم على التزاور الا أولئك الذين أخفقوا في تقوية مركزهم في البلد ، وليس لثروتهم من قوة العدوى بين زملائهم مثل ما لها في غير هذه البلاد . غير أن الخطر منها موجود كما يدرك أهل السلك ، وذلك مادعانا الى الإفاضة نوعاً ما في هذا الموضوع المضحك . على أنه توجد حالات تكون فيها لتلك العادة الحقاء نتائج كبيرة الاهمية اذ

أنها تعرقل السياسة التي ترى المقامات العليا انتهاجها . من ذلك أنه كان لدى كثير من الدول الكبرى ، قبل الحرب العالمية ، أسباب تحملها على التخوف من مزاحمة اليابان الاقتصادية ، ولم تكن بريطانيا العظمى تتراح دائماً الى الموقف السيامي لحليفها . فلم يكن من الغريب أن يبدو مثل هذا الشعور من ممثلي تلك الدول في طوكيو . أما ما لا يمكن للعقل ادراكه فهو اشتراك دبلوماسي النمسا والمجر في هذا الشعور ، في حين أن دولتهم كانت هي الدولة الكبرى الوحيدة التي لا مصالح لها في امبراطورية الشمس المشرقة ، تقوم على مجرد الطمع والانانية ، وكان من شأن ذلك أن يجعل لهم مركزاً ممتازاً في تلك البلاد .

ولكى يصل المبعوث الى ما يحتاجه من تعرف نفسية الوسط الذي دعي للحياة والعمل فيه ، يجب عليه أن يعرف البلد وروحه . وسيله الى ذلك الاختلاط المتصل بالكثيرين وبالأوساط المختلفة ان أمكن . ومن السهل عليه ارباد النوادي الرسمية والمجتمعات الراقية ، الا أنه يحسن به أن يوجد لنفسه علاقات في الأوساط الأخرى أيضاً وبقدر ما يستطيع . وإذا أراد الاستفادة مما يدور بينه وبين الشخصيات البارزة من محادثات وجب أن لا يقف جهده عند ذلك الحد ، بل يعمل على دراسة تاريخ البلد وجغرافيته ونظمه السياسية في أقل وقت ممكن . ومطالعة الجرائد اليومية مفيدة له بلا شك الا أن دراسة المؤلفات الثمينة هي التي تمكنه وحدها من تحصيل المبادئ الضرورية لفهم ماضي البلد وحاضره ، وتعينه على بث الثقة والود في نفوس كل من يتحدث اليهم . ولما كان المبعوث مثقلاً بالعمل وبالواجبات الاجتماعية ، خصوصاً في الأيام الأولى من توليه منصبه في المركز المهم ، وكانت كل ساعات يومه موزعة بين مختلف الواجبات ، فانه بالطبع لا يطالب بتكريس لياليه للدراسة كالتلميذ . لذلك يحسن به أن يعد نفسه قبل وصوله الى مقر عمله ، وتكفي في الغالب قراءة القليل من المؤلفات لتحصيل المبادئ المطلوبة . وأن مالى المبعوث من الخبرة الدبلوماسية كفيل بتسهيل هذا التحصيل ، وقد لا يدعوه الحال لاكثر من

مطالعة المؤلفات التي يحس بالحاجة الحقيقية للالمام بها ، وليس أحسن من الخبرة وصواب النظر مرشداً له في هذا الصدد . وقد يحدث أن يجد الانسان أحياناً معلومات كبيرة القيمة من الوجهة البسيكولوجية حيث لا يتوقع ذلك . فمن هذا أن الكتب الدراسية المقررة لمدارس الدولة تحتوى في الغالب على كثير من المعلومات الكبيرة الفائدة للدبلوماسى الاجنبى . ذلك لأن الأساليب الدبلوماسية لا تستعمل عادة مع الأطفال بل انهم يلقنون الاشياء بهراحة حين يراد توجيه افكارهم الى ناحية معينة . ولا شك أن اللغة التي توضع بها الكتب المدرسية تختلف كثيراً عن لغة المذكرات الدبلوماسية في المسائل الخاصة بالقومية مثلاً . ومعرفة الشعب تستوجب معرفة لغته حتماً ، والاجنبى يعيش في شبه منزول . مادام يجهل هذه اللغة . لذلك لا نرى بدأ من الالحاح في توصية المبعوث بتعلم لغة البلد المعتمد لديه ، ولو بعض الشيء ، فان ذلك يسهل عليه فهم هذا البلد ، ويمكنه من قراءة الصحف والكتب ، وادراك مغزى البلاغات والمقالات الموحى بها . ويجعله يسمع أو يقرأ أحياناً أشياء لم تكن معدة لسمعه أو بصره . وعليه أن لا يدعى جهل اللغة ان كان يعرفها ، لأن ذلك لا يلبث أن يعرف ويؤذيه في مصالحه .

كذلك يحسن بالمبعوث القيام برحلات كثيرة في البلد الذي يقيم فيه ، وانما يجب أن يفعل ذلك بكيفية علمية ، مبتعداً عن كل ما من شأنه تهينة أسباب الدسائس . فمن الخطأ مثلاً — مهما حسنت نيته — أن يقصد جهة معينة ، ولو كزائر عادى ، متى عرف أن الصحف قد تنسب هذه الرحلة لغرض سياسى . وبديهي أن تمام الوقوف على حقائق بلد معين لا يكون الا اذا حل الانسان به صغيراً ودرس في مدارسه . وهذا شرط لا يتوافر غالباً لدى المبعوث . واذا فرض وتوافر لديه لتفوق عليه في هذا المجال أهل البلد أنفسهم بل والاجانب أيضاً ، نظراً لما يحيط بمركزه الدبلوماسى من نزاعات التشكك ، ولذلك لا ينتظر من المبعوث أن يأتي بالمعجزات . ورغم هذا فلن صدق الرغبة وصواب النظر يمكنانه في القليل .

من الزمن من الوصول نسيئاً الى ما يلزم لعمله من المعلومات . ويسهل الامر عليه ما لديه من الاختبار في الماضي ، اذ يجد فيه ما يغنيه عن طويل الدراسة التي قد يحتاج لها غيره .

وقوة الارادة المقترنة في بعض الاحيان بنوع من الانحاء الذاتي ، تعاون المبعوث كثيراً على ألف مقرر عمله الجديد والشعور بالراحة فيه ، وتدعوه الى الاهتمام بماضى البلد وعلى الأخص بتحفة الفنية ، وبشئون حاضره ، وتوجد في نفسه الميل لأهله وحب الخير لهم .

كرم الضيافة والتعارف . — يريد الناس أن يكون المبعوث كرم الضيافة . وليست الولائم والحفلات في السفارات والمفوضيات مجرد تقاليد قديمة ، بل لا يزال لها ما يبررها في هذا العصر العمل الديموقراطي . ونفوذ المبعوث — كما قدمنا القول — يستوجب أن لا يقف عند حد الحياة على صورة ملائمة بل أن يظهر في شئ من البذخ . فالذا لم يكن للدولة التي يمثلها دار خاصة — وهذه حال غير مستحسنة من الوجهة العملية — وجب على المبعوث أن يختار منزلاً وافياً بالحاجات من حيث الموقع والاستعداد . أما اذا كانت البعثة موفدة لمدة قصيرة فيجوز للمبعوث أن يقنع بجناح مناسب في دار من الدرجة الأولى ، ويعد لمكاتب البعثة اذا اقتضى الحال محلاً آخر .

واذ كان لا يسع المبعوث قبول الدعوات دون رد مثلها ، فان تبادل مثل هذه المجاملات الاجتماعية لمن أقوى الوسائل لتعزيز مركزه في الجماعة ، ولاكتساب الشهرة التي هو في حاجة اليها . اذ به يسهل عليه الالتقاء بالشخصيات البارزة والاتصال بالعدد الكبير من الناس والتعرف بهم ، كما يتمكن المبعوث اليقظ في مثل هذه المناسبات من الحصول على أئمن المعلومات ، بل ويباشر فيها أحياناً معالجة أهم المواضيع . لذلك يحسن بالمبعوث الجديد أن يسعى الى التعرف بالكثيرين ، ثم يختار بصائب النظر بعد ذلك من يرى الاختلاط به من العائلات . وسيجد في الغالب أن أفضل وأسهل وسيلة لتحقيق هذه الغاية تكون بجمع

العديدين من الأشخاص في منزله ، لا بالا ستفاء بقبول الدعوات التي توجه اليه . وهو لا يلبث أن يتبين الذين تقضى مصاحبة عمله بتوثيق العلاقات الاجتماعية معهم ، ومن تجذبه اليهم الميول الشخصية . غير أنه يجب عليه أن لا يقصر في الاجتماع بعد ذلك ، من حين لآخر ، بالعديدين من غير تلك الدائرة المحدودة ، ويستقبلهم في داره في المناسبات الكبرى . وهكذا لا يضع المبعوث كثيراً من وقته في مقتضيات الصلات الاجتماعية ، لأن الأفيده أن تقدره حق التقدير دائرة محدودة لا أن يتمتع في الوسط عموماً بشهرة سطحية لا تلبث أن تزول بمجرد مغادرته مركزه . واتباع تلك الطريقة يحمل الغير على السعي لاكتساب مودته والاعتزاز بالحصول عليها .

أما المبعوث الذي لا يظهر بالكرم في استقبالاته فمركزه الاجتماعي لاشك يتأثر من جراء ذلك . ومظهر هذا الكرم يتبع التقاليد والظروف القائمة في كل بلد كما سبق التنويه . والمبعوث لا يلبث أن يعرف ما اذا كان الواجب عليه أن يسرف في المظاهر أو أن يكتفي بالتمشى في حيناته مع عادات الوسط . ففي بعض البلاد ذات العقلية العملية ينتظر الناس أن يرد المبعوث اليهم قدر ما يقدمون له بالتدقيق ، ولا يثقون بعبارات المودة الا اذا اقترنت بشيء من الكرم في الضيافة .

كذلك تتوقف مسألة اختيار نوع الدعوات والولائم وطرازها على العادات المحلية ، فهي التي يجب أن تراعى في الدعوة ( الى الغداء أو العشاء أو الرقص أو الحفلة الساهرة ) . وفي بعض البلاد يلبي رئيس الدولة والأمراء دعوات البعثات خلافاً للبعض الآخر . فاذا أراد المبعوث في الحالة الأولى أن يدعور رجال الدولة الرسميين وجب عليه أن يدعو كذلك رجال البلاط . ويراعى عرف البلد في شأن المراسم التي تتبع في هذه المناسبات كما يراعى ما يجب من التشدد أو التساهل فيها . واذا حالت الظروف حيناً من الزمان دون اعداد المبعوث داره بالكيفية الفخمة اللازمة لمثل هذه الدعوات ، فان هذا لا يمنع من دعوة زملائه وغيرهم من

الأشخاص غير الرسميين الى اجتماعات خصوصية في داره ، دون أن يكون بذلك مقصراً في واجبه ازاء البلاط أو الحكومة .

وعلى المبعوث أن لا يحمل أى شئ من شأنه ارضاء مدعويه وجعلهم يقدرون حسن ضيافته . فالطعام الشهى ، والشراب المنتخب بكل عناية ، وجمال تنسيق المنزل ، وفن تهيئة الجو الهنيء في الاجتماع ، كل أولئك مما يستلزمه الحال حتماً في هذا الصدد . كذلك يجب على المبعوث أن يراعى بالدقة أصول المراسم وقواعد الأسبقية ، حتى يرتاح كل مدعو الى مكانه ويكون مغتبطاً بوجوده مع من تجمعه بهم الميول الودية . ولما كانت الدعوة الى دور البعثات ذات النفوذ مما يتطلع اليه الناس كثيراً ، وكان المبعوث غير قادر بالبداية على دعوة الناس جميعاً ، فهو يحتاج الى الكثير من حسن التقدير في انتخاب المدعوين بحيث لا يغضب من لم تتناولهم الدعوة . ولتحقيق هذا الغرض ، خصوصاً في الدعوات الرسمية ، يحسن به أن يقف عند حد تطبيق قاعدة عامة تكون واضحة للجميع وأن لا يتمشى مع ميوله الشخصية . ويسهل وضع مثل هذه القاعدة بتحديد طبقة المدعوين . فهو يدعو المبعوثين مثلاً الى وليمة العشاء ويدعو السكرتاريين للسهرة التي تليها ، أو يدعو السكرتاريين الأوائل بالدور على التوالي وهكذا .

ولاشك أن كثيراً من الأشخاص المتشبعين بروح العصر الحاضر وبالميول الخيرية يأخذون علينا اعطائنا مثل هذه الاهمية الكبيرة لأمور نافعة ، يضع فيها من المال الكثير ما يمكن بنقله في ما هو أنفع ، وتخصيصه لأغراض انسانية . ونعترف أن ما ينفق في الحفلات التي تتطلبها التمثيل لم يكن في وقت من الاوقات متناسباً بتماماً مع النتائج التي يراد الحصول عليها ، وأن سيول الشمباتيا وأطنان اللحوم الرقيقة التي تبادلها الرملاء في الماضي لم تحل دون وقوع أفطع الحروب . كما أن وليمة الكبيرة في أغلب الاحيان عبء ثقیل على مولها وعلى من أقيمت اكراماً له ، فكلاهما لا يتضرع منها فحسب ، بل ويأسف على ثمين الزمن الضائع فيها كما يتخوف مما قد يتلوها من انحراف الزواج بسبب ضعف المعدة ، وانه

ينقلب أن لا يجد السرور فيها سوى بضع سيدات وبعض مدعوين من غير ذوى الشأن ، وملحق يعرض وسامه الحديث ، أو ضابط يختال فيردائه الجديد ، أو عاشقان يحددان فيها فرصة المقابلة . غير أننا بالرغم من كل ذلك نقدر أنه لا يجب نسيان جانب الضعف الانساني وتأثير العادات . فنحن أن وجد العالم يسر الرجال والنساء بالظهور أمام الجماهير ويتبادلون الدعوة لتناول الطعام جملة . وإذا كانت مظاهر التمثيل الدبلوماسي والحفلات الاجتماعية أصبحت اليوم أبسط مما كانت عليه في الزمن الماضي ولم يعد لها بالفعل ما كان من الشأن ، فإن من كبر الخطأ أن لا يقدر لها شيء من الأهمية أصلاً . وهذا سبب ما نراه من أن نفس من يبدىهم مقاليد الامر في الجمهوريات يعملون بحق على التمشي مع مثل هذا النوع من الحياة ، وإن السياسيين القائمين بنشر أبعد المبادئ تطرفاً يتشبهون في هذا الصدد بأسلافهم الارستقراطيين ، ولا يقدمون على تطبيق نظرياتهم الشعبية في هذا الصدد .

**غريزة الملاحظة .** — ننتقل الآن الى ما يطلب توافره بنوع خاص من الصفات اللازمة لمنه المبعوث ، فنقول أنه يلزمه أن يكون حاصلًا قبل كل شيء على موهبة خاصة في الملاحظة . فهو كالشرطي يجب أن يكون متيقظاً ليلاً ونهاراً فيلاحظ من الاشياء كل ما يفيد مهمته أو أعماله ، مستعيناً في ذلك بشيء من الادراك الفطري ، والمبعوث في حاجة الى مثل حساسية الاشخاص الذين يستأنفت نظرم بالعادة رقم معين أو لون خاص ، مثل أولئك الذين يخيل اليهم رؤية الرقم ١٣ في كل مكان . وذلك الادراك الفطري أو تلك الغريزة توفر عليه عناء ملاحظة الاشياء التي لا فائدة له فيها والتي ليس من شأنها في الغالب سوى ربك أفكاره . فبتلك الغريزة لا ينصرف بمجهوده العقلي الانحو الهام من الامور ، ويزداد الامر سهولة لديه بفضل ما يتمتع به عقله من الراحة بعدم الاشتغال بغير المهم ، والقدرة على ذلك لا تكتسب الا بالمران ،

وتيسر للمبعوث بصفة عامة أن يحسن الملاحظة بعد مضي بضعة شهور أو

نصف عام على وصوله الى مقر عمله الجديد، ولو أن هذا أمر تابع في العادة لقوة فطنته . عندئذ يكون قد اتسع له الوقت لمعرفة الناس ودراسة الاعمال ثم تتلاشى بعد ذلك قوة الملاحظة لانه كلما ازداد ألفه للوسط المحيط به كلما قل تأثير بعض الاشياء في حساسيته ، فتبدو له طبيعة ليس فيها ما يستلفت النظر . على أن القليل من المجهود العقلي الغريزي يكفي بعد ذلك ، فيسجل ما لم يعد يلفت النظر بذاته من الاشياء وتكون فيه مع ذلك فائدة لحكومة المبعوث . فالخبرة المكتسبة التي يرشدها سليم الحكم هي التي تعوض ما ينقص من قوة الملاحظة

سمة الزور وقوة التمييز . — ان هذه الصفات ضرورية للمبعوث كغريزة الملاحظة . فهو في الواقع لا يتمكن من نقد ما يصله من الاخبار الا بسلامة الذوق والقدرة على التمييز ، ثم يستخلص من تلك الاخبار النتائج التي يقضى بها سليم المنطق . والقدرة على ادراك «الحقيقي» و«الممكن» من الامور هي الصفة التي لا بد منها في كل مفاوضة ، وستجىء مناسبات كثيرة في خلال الفصول التالية نعود فيها الى هذا الموضوع . ونكتفي هنا بالاشارة من جديد الى انه لا يحسن للمبعوث أن ينظر الى مركزه كأنه أهم مركز في العالم ولأن يعطى كل ما لديه من الاعمال أهمية واحدة . والمبعوث في المراكز القليلة الشأن الذي يعطى كبير الأهمية للتافه من الامور ، ينتهى به الحال الى افساد حكمه ، ويكون من ذلك ضرر عليه عند ما يعهد اليه بمركز أكبر .

التبصر والحفظ . — على المبعوث أن يكون كبير الحذر شديد الحرص في تصرفاته وأقواله . فلا ينبغي أن كلماته محسوبة عليه ، وانما تنقل عنه بواسطة أهل السوء في الغالب . فقلة التحفظ منه توجد المناسبة عفوا لاجداث أثرسيء وغير حقيقي في النفوس بل وتسبب احيانا ما يحسب له كسابقة مكذبة . وما اصدق قول تاليران Talleyrand : ( أنه يجب أن يكون لدى وزير الخارجية نوع



من الحساسية الغريزية ينبهه بسرعة ويمنعه قبل كل مناقشة من التورط فيما يربك) .  
فهذه نصيحة توجه كذلك للبعوث الذي عليه أن يدرك حقيقة المثل القائل : ( أن  
السكوت من ذهب ) ، وأن الافضل أن يصفى المرء لا أن يتكلم . ونكتفي  
بالإشارة الى بعض ما يجب عليه من ذلك فنقول : ان الواجب على المبعوث أن  
يتحفظ فيما يفوه به أمام الخدم ، كما يجب عليه أن يرتاب بصفة خاصة فيمن  
يسعون بكل الوسائل للتعرف به وبسط آرائهم له منذ وصوله . فهم أما لا قيمة  
ولا خطر لهم ، واما موفدون عمداً — وهذا هو الاغلب — لملء على الكلام  
واستراق ما يجرى على لسانه . ولتجنب المبعوث نشر أى مقال أو كتاب سياسى  
باسمه ، على ان هذا أمر تحرمه على رجال السلك اكثر الانظمة الخاصة به .

الكتامة . — والكتان من أزم الصفات كذلك للبعوث . فاذا عرف فيه  
الحرق والثروة أو الذهول لم يعد يفضى اليه أحد بسر ، بعد أن كان مستودع أهم  
الاسرار . فالواجب عليه اذاً أن يكون قادرا على الكتان وأن يحذر من هو أقوى  
منه حتى لا يستدرجه فى الحديث فيقف على ذات نفسه ، سواء بما يحمره اليه من  
التكلم بصريح العبارة أو بادراك ما يدور فى خفيه مما يبدو عليه من الارتباك . كما  
يجب أن يكون قادرا على طى ما يبلغ اليه من الامور فى قرارة نفسه . واذا كان  
الرجل المعروف بالاستقامة والصمت فى الحياة الخصوصية ينال ثقة الناس  
فيستودعونه أسرارهم ، لما فى طبيعة الكثيرين من الشعور فى بعض الظروف  
بالحاجة للانضاء بما فى نفوسهم الى الغير بلا قصد ولا غرض ، فان للبعوث من  
منصبه ما يحمل الناس على اعتباره حفيظاً للسر ، عليا بعيوب الحياة . فهو اذا  
كان شديد التكم بالكيفية للملائمة للمنصب الذى يشغله ، تهيأت له أكثر من  
غيره فرص العلم بالكثير من الاشياء التى لاتصل الى مسامع عامة الناس ، ومنها  
يستخلص ما قد يكون مفيداً لعمله .

**حسن التصرف والمرونة.** — كذلك الشأن بالنسبة لحسن التصرف ، إذ أنه من الصفات التي لا يسع المبعوث اغفلها بغير ضرر ان أراد أن يحاط مركزه بالاحترام . فعليه أن يتمشى مع التقاليد والعادات في كل ما هو خاص بالمظاهر الخارجية ( كالاعیاد وغيرها ) ، وأن يتحمل الاخذ بهذه العادات مهما بدت غريبة له — كما قدمنا القول — ما دامت لا تتعارض مع مصالح وكرامة بلده ومع مركزه الشخصى . ولا يجب أن يحاول اصلاح الامور المحيطة به ، فذلك ليس من شأنه ولا يمكن أن يوفق للنجاح فيه . على أن له أن يحاول من حين لآخر ، بعد أن يثبت قدمه في مركزه ، احداث بعض التجديد فتفيد للمرونة في هذا الباب كل الفائدة .

ومن البلى أن الاعتبار الخاصة بحسن التصرف لا يجب أن يتباغ في تقدير المبعوث ما يجعلها تغلب على الاعتبار التي تملها عليه سلامة الذوق ان لم نقس الواجب الوطنى . فمن ذلك أن لا يطالب بمثل اليونان في تركيا بالاشتراك مع زملائه في الاحتفال بعيد ذكرى فتح القسطنطينية . وهو لا يفعل ذلك حتى ولو كانت التعليقات التي لديه لا تحتم الامتناع عن الاشتراك بنص صريح .

واذا لم يكن حسن التصرف في الامور فطرياً فمن الميسور اكتسابه بالمران . أما حسن التصرف الدبلوماسى فأكثر تعقيداً ، اذ يشترط له توافر الادراك البدهى علاوة على شيء من المجهود من ناحية الذاكرة ، وهذا لا يتوافر لدى جميع الناس ولا يكتسب الا بالتجربة وحدها . لهذا يكون من البعث محاولة التوسع في شرح خاصية لا توجد الا بالمناسبة . فقد تنبأ لها هذه المناسبة كما يحوز أن تبقى معدومة كل العلم . فمن ذلك أن يتمتع المبعوث عن اقامة حفلة ما يوم ذكرى وفاة أمير البلاد . ويحسن به للتفادى من الوقوع من ناحية الذوق في مثل هذا الخطأ ، أن يعد بواسطة أحد السكرتاريين قائمة بتواريخ أمثال هذه الذكريات

وأن تكون لديه قائمة أخرى بالأيام التي يجب عليه فيها قيد اسمه في القصر أو القيام بزيارات كما في مناسبات الأعياد .

ولقد عرفنا مبعوثاً حدد يوم قيامه بالاجازة قبل موعد السفر بـ زمن طويل ثم حدث أن تقرر ت عودة رئيس الدولة الى عاصمته في نفس ذلك اليوم ، ودخوله فيها ظافراً بعد حملة تكلفت بالنصر . فلم يعن المبعوث بما كان يقضى به الواجب في هذا المقام ولم يؤجل سفره ، فكان من ذلك بالطبع ما حمل على الاستقار والتأويل ، واتخذ دليلاً على عدم الاحترام من جانب حكومة المبعوث ، بينما لم يكن الحال كذلك في الواقع . وهذا مثال واضح لسوء التصرف ، اذ كان في وسع المبعوث أن يعدل موعد سفره بعد أن أبلغ الأمر في الوقت المناسب .

وهناك أغلاط ترتكب في حسن التصرف وتكون مقترنة بحسن النية . وقد تلعب المصادفات بأكثر الناس أدباً وحنفاً فيذهب ضحية هذا اللعب . وانما تلك حالة استثنائية يغتفرها الرأي العام في أغلب الأحيان .

الحزق والرفق . — والحظ في الكلام وخصوصاً عند الاجابة التي يقصد بها التخلص هو صفة متصلة في آن واحد بحسن التصرف وبالمهارة . وهذا فن فيه كبير الفائدة والنفع للمبعوث .

وكذلك الحال فيما يختص بالدقة ، فلا يجب أن ينسى المبعوث أنه اذا كانت الدقة كما يقال بحق هي « أدب الملوك » ، فانها أدب الدبلوماسيين أيضاً .

الاعتداد بالنفس وكتمان الشعور . — والتواضع ان كان محبوباً لدى عامة الناس فانه لا يفيد المبعوث في أغلب الأحوال بقدر ما تفيد ثقته بنفسه . ويجب أن يكون مظهر هذه الثقة طبعياً كي تحدث أثرها المقصود ، فلا يبدو من المبعوث ما يشعر بحمله نفسه على الظهور بهذا المظهر ، كما يجب أن لا يصل الاعتداد بالنفس الى حد العجرفة . وانما يكفي في هذا الباب أن يضع المبعوث نفسه دائماً في المكان الاول الذي هو في الواقع مكانه — بحيث يراه

فيه أصحاب النفوذ والسلطان. والثقة بالنفس اذا اقترنت بالرزانة الطبيعية التي تنميتها التجارب الدبلوماسية، تجعل المبعوث قادراً على استماع أرق العبارات وأقساها بغير أن يتحرك فيه ساكن.، وتمكنه من افساد كل محاولة يراد بها الوقوف على حقيقة نفسه، كأن توجه اليه عبارات مقصود بها احداث أثر خاص لديه ثم يؤخذ في تحليل هذا الاثر بكل جرأة.

وبالاعتداد بالنفس وكتبان الشعور يستطيع المبعوث الاحتفاظ في كل المناسبات بظاهر هادئ، فلا ينبجج أحد في اخراجه من هذا الهدوء لاستتارة الغضب ولا باستغلال غير ذلك من حالات الضعف الانساني.

ولئن كان الحياء من أكبر العيوب في المبعوث فان حدة الطبع والتهيج مما كذلك من الصفات غير المحمودة. واذا لم يكن ذو الطبيعة الهادئة في حاجة لضبط نفسه دائماً، فان العصبي المزاج يتمكن بالمران أيضاً من أن يكون مثله في ذلك. على أن هناك حالات يجد المبعوث فيها—وهو عالم بالوسط وبالظروف—أن من المفيد التظاهر بشيء من ( التواضع الدبلوماسي ) تحقيقاً لغرض خاص، كما لو كان يريد اخفاء اهتمامه بأحد الشئون، أو استدراج شخص ليفضله بأسراره، أو كان يمتزم مهاجمة محدثة بقوة فيزيده ارتبا كما بما في هذا العمل من التناقض مع مظهر التواضع الذي اتخذه قبل ذلك. ولكن مثل هذه الوسائل ليست مما ييسر تكرار استعماله.

الشجاعة الرومانسية والشجاعة الروية. — «Nil admirari nil timere»  
«أنا لا يهر في شيء ولا أرهب شيئاً». تلك حكمة جميلة يجهده بكل مبعوث أن يعطيل التأمل فيها. واذا كانت القدرة على كتبان الشعور لازمة للمبعوث في كل حين، فانه لا يطلب منه بالبداية في الظروف العادية مثل ما يطلب من الجندي في ساحة القتال من الشجاعة. ومع هذا فإن هناك حالات تكون فيها الشجاعة الطبيعية لازمة له أيضاً. فقد يحتاج الحال أن يظهر للجمهور بمظهر من لا ينال الخوف من نفسه، سواء أمام تهديد المدافع أم في أى ظرف آخر.

ومثل هذه الشجاعة الدبلوماسية ، المصطنعة أو الحقيقية ، هو ما يجب أن يكون في جعبة المبعوث لاستعماله عند الحاجة .

أما ما يحتاج اليه بصفة مستمرة فهو الشجاعة الادبية . فهناك حالات تستوجب أن يعرض فيها نفسه بل ويجازف بشهرته ومركزه في سبيل وطنه .

**المعلومات الفنية .** — ان المبعوث كالمحامى في حاجة لواسع الالمام بكل المعلومات الفنية التي تتطلبها مهنته . فيجب أن يكون متمكناً كل المتمكن من القانون الدولي ، عالماً بالمعاهدات والاتفاقات السياسية والتجارية وغيرها ، القائمة بين البلد المعتمد اليه وبين البلاد الأخرى ، ولا سيما ما يتعلق منها ببلده . وعلاوة على ذلك يجب أن يكون على علم كاف بالمواد الأخرى المتصلة بالدبلوماسية ، بحيث يعرف أين يجد التفصيل الوافي عنها كلما احتاج لذلك . والا فانه — مهما بلغ من الذكاء — يتعرض لخطر الزج بنفسه في سبيل المطالبات التي لا تستند الى أساس ، والدفاع عن القضايا غير الصالحة ، وتكون النتيجة أن يعرف بقلة الجد . وما أسهل توجيه مثل هذا الانتقاد للدبلوماسى ، خصوصاً اذا كان من أصل ارستقراطى فهذا يحمل عندئذ على اعتباره من الهواة .

وتحقيق شرط هذه المعرفة على وجه الكمال ليس بالامر الهين . فالملحق الذى نجح في امتحان القبول في السلك يز المبعوث في الغالب من الوجهة النظرية ، اذ لا يبقى عالماً بغيره الا اليسير مما درسه في مناسبة امتحانه الدبلوماسى . ولذلك كان من الواجب عليه تعويض ذلك بالدراسة الجدية ومراجعة الوثائق والمؤلفات في ما له صلة بعمله .

**الهمة .** — على أن هناك حالات لا يكون فيها الذكاء ولا صدق النظر ولا كل معلومات العالم كافياً لحل معضلة معقدة . وإنما الخبرة المكتسبة وحدها هي التي توصل الى هذا الحل قياساً على الاحوال المشابهة . لذلك فانا نعتقد أن للخبرة في الدبلوماسية أهمية أكثر مما لها في أية مهنة أخرى . فهي صاحبة الكلمة

الاخيرة في التصرفات غالباً ، وهى أصدق مرشد الى حلقات الاتصال المفقودة في التقاليد الدبلوماسية .

**الصراحة والصرف .** — والصراحة هى احدى الصفات اللازمة للبعوث العصرى . نقول هذا غير مترددين ، مهما بدا الامر غريباً فى نظر أولئك الذين لا يرون فى الدبلوماسية الا الكذب المجسم . فقد اندثرت تلك الازمان التى أمكن للسير هنرى وتون Sir Henry Wotton أن يقول فيها : « أن السفير هو رجل شريف يوفد للخارج ليكذب لمصاحبة بلده » . . . ولن تقدم لتأييد رأينا بغير الاعتبارات العملية . أما القواعد الاخلاقية فلا يزال أثرها ضئيلاً فى الحياة الدولية الحاضرة ، ولا يمكن أن تمشى الوطنية مع قوانينها الا فى النادر . على أننا سنلقى نظرة على الجانب الاخلاقى للموضوع لمحاولين بكل جهد أن لا نأخذ بغير المنطق السليم .

فاذا كان الكذب بقصد الغش والاضرار بالغير مستنكراً ، وكان الكذب بالعادة ينم على طبيعة غير نبيلة ، فأن هناك حالات تقدر جواز الكذب فيها ونستطيعه كل الاستباحة . ذلك لأنه توجد ظروف يمتنع الكذب فيها لاجتناب ايلام الغير بذكر الحقيقة ، وهو فى هذه الحالة يعد واجبا أدبياً اذ فيه منع لوقوع ذلك الألم بغير اضرار بأحد .

والمبرر للكذب فى مثل هذه الحالة يقوم على فكرة الايثار ، غير أنه يوجد مبرر آخر يقوم بالعكس على فكرة الانانية . مثال ذلك حالة الدفاع المشروع اذا هوجم الانسان بأسئلة احتيالية ، اذ لا شك أن لمن يوجه اليه السؤال الكبير الخطر مطلق الحق فى أن يجيب اجابه مهمة او ان ينكر متعمداً . ذلك لأن السكوت يعد فى الغالب جواباً ويتطلب مهارة قد يفتضح الامر بغيرها . والاجابة المهمة تحتاج كذلك لمثل هذه المهارة التى لا تتوافر لدى كل انسان . فهل تجوز مطالبة من ينصب له مثل ذلك الشرك الادبى بأن يتوخى الصدق والصراحة مع مهاجميه ؟ فالامر فى الواقع لا يخرج عن أنه شرك منصوب ، ومن يهاجم

بسلح السؤال وجب أن يعطى حرية اختيار السلاح الذى يدافع به عن نفسه ، مثله فى ذلك مثل من يهاجمه اللصوص . وفى انكار هذا الحق تبرير للصوصية الأدبية وتسليم بحق التهديد وبحق كراه الغير على الاعتراف . ويلوح لنا ان الرجل الضعيف وحده هو الذى يأخذ بنظرية عيب الكذب من الناحية الأخلاقية على اطلاق ذلك . اما القوى فيضرب صفحاً عن هذا ، وأما الداهية فيسهل عليه الافلات من حرج الضمير ، وأما الرجل السبيء فإنه بالطبع لا ضمير له .

والآن نعود الى موضوعنا فنقول أنه يجب على المبعوث أن يكون أشد حذراً من عامة الناس ، لأن الكذب من جانبه لا يعلل بالدفاع المشروع ولا برغبة الايثار ، وانما يعتقد الناس أنه يكذب ليخدع الغير . هذا الى أن عادة الكذب تستدعى قوة الذاكرة ولا سيما لدى من كان على اتصال مستمر بشخص بذاته مدة طويلة ، ولا تتوافر هذه القوة عند جميع الناس خصوصاً بعد أن يتجاوز المرء سنا معينة . فالكذب يعرض المبعوث لخطر الاقتضاح الذى لا بد من وقوعه حتماً ، لأننا نعيش اليوم فى عصر التلغراف والتليفون ، وفيه يعرف كل شئ ، وتحصل الصحافة على الأنباء بكل سرعة . فلمى الامسألة زمن فقط . واذا كانت المراوغة تؤدى الى ضياع الثقة فالكذب من باب أولى . فالحكومة المعتمد لديها المبعوث الكذوب — وكذا زملاؤه أنفسهم — يفقدون عاجلاً كل ثقة فى أقواله ، فلا يعودون يصدقونه ولا يفضون اليه بأى شئ مما لديهم ، وهكذا يتأثر نفوذهم ويسوء مركزه نهائياً . وليس معنى هذا أن يكون المبعوث ساذجاً ، بل له فى الاجابة المبهمة مخرج يفديه من الالتجاء الى الكذب . واذا احتاجت مثل هذه الاجابة الى شئ من المهارة لا يطلب توافره لدى كل شخص ، فان هذه المهارة مما يتحتم توافره لدى كل دبلوماسى .

أما التأكيدات والتصريحات غير الصحيحة التى تلقى جزافاً فيجب على المبعوث أن يجتنبها وأن لا يقدم على شئ منها الا بأمر صريح من حكومته .

ولقد عرف بالمرستون ويسارك بقول الحق . ويقال أن عادة الصدق كانت  
تخدم أغراضهما كثيرا حتى عندما يرتاب السامع في صحة أقوالهما الحقيقية ويعزو لها  
معان غامضة ، اذ كان مثل هذا التشكك يتفق ومصلحتها كل الاتفاق . والواقع  
أنه اذا اضطر المبعوث المعروف بالصدق الى الكذب مرة في ظرف خاص  
وبصفة استثنائية فان قوله يصدق ويغض الطرف عن كذبه ، ولا سيما عندما  
تبين الاسباب القوية التي حملته على ذلك يوم تعرف الحقيقة .

والصراحة أحسن ما يفسد الدعائس التي يلجأ إليها لكل مبعوث جديد ذى  
شأن من يحبون الصيد في الماء العكر .

ومن الجائز أن يقال أن الكذب كان له محل في الدبلوماسية العتيقة أو  
انه كان لازما ، اذ للمبعوث لم يكن يقيم في مركزه بصفة دائمة ، وانما كان يوفد له مهمة  
خاصة ولزم من قصير ، فكان من الميسور له أن يعود مبتهجا بنجاحه بعد الاتصاف  
في ميدان الحيلة والخذاع ، غير آبه لما يتركه وراءه من الاثر . على أننا لا ندرك  
كيف كانوا في ذلك العصر يوفقون بين النزول الى هذه الاكاذيب ، وبين عظيم  
الشأن وصفة السيادة التي كانت لشخصية المبعوث . ونقدر أن الامر لم يكن عاما  
والا لما أمكن الرضاء به واستساغته . والظاهر أن الحال بقيت كذلك الى أن  
مدت السلك الحديدية ووصل التلغراف بين البلاد ، وانتشرت الاخبار ذلك  
الاتصال الواسع بواسطة الصحف . فطالما كانت وسائل التمحيص والمراجعة  
غير ميسورة كان في وسع المبعوث أن يكذب بغير تعرض لخطر الاقتضاح .  
وليس الحال كذلك في أيامنا هذه . فالصدق في المعاملات الدبلوماسية يجد  
المبعوث من المزايا ما هو أعظم وأبقى مما قد يحصل عليه من ضئيل النجاح السريع  
الزوال بالا كاذب وبالمعلومات المستقاة من المصادر غير الموثوق بها .

العمل الدبلوماسي . التناهي في الاجتهاد . — . ننتقل الآن الى  
الكلام بشيء من الاجماز عن عمل المبعوث . ففي جميع المهن كلما جد الانسان  
واجتهد وكان عمله منظما ومرتبيا كلما عظم أمله في النجاح . أما في الدبلوماسية



فالامر يختلف وربما كانت هي الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة ، والمهنة التي لا تغلب  
قوة الارادة فيها دائماً على الصعوبات . وليس معنى هذا بالبداية أن يكون المبعوث  
كسولاً في عمله . بل الواجب عليه عند ما يشغل أحد المراكز الجديدة بوصفها  
بالمراكز الدبلوماسية ، أن يكون متحفزاً للعمل في كل لحظة . فقد يضطر أحيانا  
لمواجهة الكثير من العمل الذي لا يقتصر على ساعات النهار فحسب ، وإنما يلزمه  
مكتبه جانباً كبيراً من الليل ان لم يضطره لتضيق ليل عديدة بأكملها لانجازه .  
فلا بد له عندئذ من بذل كبير الهمة واعمال قوة الارادة ليتمكن من القيام بمهمته .  
غير أنه بالعكس تعرض في الدبلوماسية حالات لا يفيد فيها النشاط الكثير ، بل  
قد يترتب عليه الضرر . وخير قاعدة تطبق اليوم في صدها هي قول تاليران :  
« surtout pas de zèle » وترجمته « لا تنأى على الاخص في الاجتهاد » .

وهذا يقرب في معناه من قول الشاعر العربي « حب التناهى غلط » .  
ولقد أدرك القارئ مما تقدم أن أهم عمل المبعوث ليس هو الذي يؤدي في  
مكتبه ، بل هو في الغالب ما يقوم به في علاقاته الاجتماعية ، أو خلال وجوده في  
حفلة ساهرة أو راقصة أو في النوادي . اما العمل المكتبي فيقتصر على تدوين نتيجة  
ذلك العمل الاساسي ، وثابت ما حصل عليه المبعوث من المعلومات وما  
وفق اليه من النجاح في حديث دار في اجتماع خاص . وما اردأ الدبلوماسي الذي  
يشغل مكان قيامه بمهمته وهو معتكف في داره طول يومه ، مقتصر على تنفيذ  
ما يتلقاه من التعليمات ، وعلى قراءة الصحف وتبليغ احاديث من يزورونه بالصدفة .  
فدأومة الاختلاط بالناس هي التي تمد المبعوث بالكثير من المعلومات الثمينة .  
ووجوده بينهم هو الذي يمكنه من تبادل الاحاديث والتنقل فيها بين شأن  
 وآخر ، دون أن يكون في ذلك ما يدعو الى سوء الظن أو يلفت النظر . ومن  
خلال ما يقال بالمصادفة يصل المبعوث الى الوقوف على كل ما يريد معرفته ،  
بينما هو لو قصد شخصا من أولئك الذين تحدث معهم بالصدفة ، وزاره في محل  
عمله ، لحمل هذا الشخص على التساؤل عما يريد منه بهذه الزيارة ، حين لا محل

لمثل هذا التساؤل في الاجتماعات العامة التي يرتادها وهو غير قاصد في الواقع شيئاً معيناً في الغالب . فهناك يلتقي بمن يتبادل معه الحديث ، وبينما هما يمتعان النظر بمشاهدة المتخاصرين من الراقصين ، يتناول كلامهما العموميات مع التعرض لبعض المسائل السياسية ، ولا يدور بخلد محدثه أن المبعوث الماهر قد انتهى الى ما جعله يسقط الكثير من المسائل المدرجة في قائمة معه فيها بيان ما يقصد الوقوف عليه من المعلومات ، مرتاحاً لانجاز أكبر جانب من المهمة التي كان عليه أدائها في تلك الليلة . هذا وهناك ظروف عديدة تقتضي أن لا يعمل المبعوث فيها ما من شأنه استلفات النظر ، وأن لا يبالغ في الاهتمام بغير داع فتعكس النتيجة ولا يصل الى ما يريد من المعلومات ، علاوة على توجيهه الأنظار الى ما لا تريد حكومته أن يعرف عنها الاهتمام به من الأمور ، بل قد يظن بأن لهذه الأمور من الأهمية ما لا أصل له في الواقع . ومثل هذا يكون عند قيام المفاوضات في شأن من الشئون .

وفي الدبلوماسية من متروع المسائل والشئون ما لا مثيل له في أية مهنة أخرى ، كما أن في السلك الدبلوماسي نواح عديدة مختلفة ، ومراكز لكل أنواع الكفاءات ولتختلف المقدرات المالية . وهذا يفسر ما يشاهد من وصول الدبلوماسي المتوسط الكفاءة الى أعلى درجات السلك بغير أن تعترض تدرجه أية عقبة . وسر ذلك هو استمرار وجوده في مراكز قليلة الأهمية لا تنهياً فيها حتى ولا فرصة ارتكاب الاغلاط الجسيمة .

والمهام الملقاة على عاتق المبعوث العصري هي من أنواع ثلاثة مختلف بعضها عن البعض وهي : السياسة ، والاعمال الادارية الخاصة بالدولة وبالافراد ، وشئون التمثيل . ففي المركز الذي لا شيء فيه سوى واجبات التمثيل يكون المبعوث قادراً بالبداية على القيام بمهمته ، ولو كانت لدى بلاط أحد الملوك ، بغير حاجة لان يكون نابياً ، اذ يكفي أن يكون سلوكه ملائماً . هنا ويعرف كل دبلوماسي لديه بعض الخبرة أن التباين بين أنواع هذه المهام كبير لدرجة تؤثر في حرية

التصرف في الوقت ، بل وفي مظهر الحياة الدبلوماسية نفسها . فالاعمال تتدرج وتختلف بين المركز الذي يحتاج لبذل الجهد الكثير والذي يزيد فيه عدد البرقيات الرمزية المرسله لحكومة المبعوث عن الالف في السنة ، وبين المركز الذي لا أهمية له بتاتاً حيث لا يبلغ عدد البرقيات السنوية فيه سوى اثنين أو ثلاث ، والذي ينتهى شاغله الى الاعتقاد بأنه لم يعد من رجال السلك بسبب انقطاع الصلة بينه وبين كل ما هو متعلق بالسياسة العالية ، حتى يخيل اليه أنه متقلد احدى وظائف البلاط .

كذلك قد يكون بعض المراكز مهما بالنسبة لاحدى الدول بينما لا تكون فيه البتة مصلحة لدولة اخرى . كما توجد مراكز لا يكون فيها لبلد المبعوث كبير مصالح سياسية ، بينما تكون له فيها مصالح أخرى مهمة من ناحية العلاقات التجارية بين البلدين ، أو بسبب وجود عدد كبير من أبناء وطن المبعوث يقطنون في البلد المعتمد لديه ، فيتولى عندئذ مهمة الدفاع عن مصالحهم . فمن الخطأ أن يئذل المبعوث نشاطاً كبيراً حيث لا توجد مصالح لبلده . والاسراف في هذا الباب لا يزيد في عمل موظفي الوزارة وسكرتاري البعثة الى حد كبير فحسب ، وإنما يضر فوق ذلك في الغالب بطيب العلاقات بين البلدين حين يكون من الميسور الوصول بهذه العلاقات الى ما يقرب من حد الكمال ، اذ لا توجد بين البلدين سوى المودة يعملان على تعهدهما وانماتهما والاحتفاظ بها . فزيادة الاهتمام من جانب المبعوث في مثل هذه الحالة تخلق أسباب النزاع والمناقشة بغير مبرر وتثير الصعوبات أمام حكومته . وقد يؤدي به الافراط في الاجتهاد وشدة الرغبة في العمل الى الاشتغال بالذمائم دون السياسة .

فاذا أراد المبعوث القيام بخدمة بلده على أحسن وجه ، وجب عليه أن يحتنب مثل هذا التصرف ، وأن يسلك سلوكاً متفقاً ، لا مع ميوله الشخصية بل مع أهمية المركز . وعليه أن يئذل قوته ونفسه في أداء مهمته حيث يتطلب الحال ذلك . فاذا كانت المصالح قليلة وجب عليه أن يحدد جهوده بالقدر المتناسب

مع هذه المصالح . وإذا لم يكن في المركز الذى يشغله سوى مقتضيات التثيل وجب عليه الاكتفاء بأداء هذه المهمة ، واعتبار ما يقضيه من الزمن في هذا المركز أجازة بعد في أنثائها نفسه للقيام بمهام أكبر في المستقبل . وليرض بالواقع فيوفر على نفسه منغصات الطموح ، أو يخصص جهوده للحصول والاطلاع فيدرس الآثار أو تاريخ العملة حيث يقيم ، أو يملأ فراغ وقته ببعض المشاغل الفنية .

الفسرع . — ان التسرع كالتناهى في الاجتهاد قد يؤدى في الدبلوماسية الى كبير الضرر ، سواء أكان التسرع فيما يباشره المبعوث من الأعمال في البلد الذى يقيم فيه أم فيما يبلغه لحكومته من شئون هذا البلد . نعم ان بعض الامور يتطلب التصرف العاجل في السلك الدبلوماسى أكثر من غيره ، وأن بعض القرارات يجب أن يتخذ بغير ابطاء . الا أنه يحسن بالمبعوث فيما عدا أحوال الضرورة المستعجلة أن يبحث الامور في هدوء وأن يقلبها على كل وجوهها .

النصائح . — ونشير أيضاً الى أنه يجب أن يكون المبعوث فصيحاً اذ هو مطالب بالتحدث الى الجمهور أحياناً . فالمقدرة على الخطابة ان لم تكن لازمة له حتماً ، فان فيها فائدة عظيمة له على كل حال .

### نصائح في شئون المراسم

( ١ ) انقروم . الزيارات . وغير ذلك . — لم يعد اليوم للراسم ما كان لها من الشأن في الماضى حينما كان المبعوث يمثل قبل أى شىء شخص ملك مطلق ، وكان عليه أن يسهر على حماية امتيازات هذا الملك بكل حرص وعناية . ومع ذلك فالرغم من الحياة الديمقراطية العملية التى نشهدها في هذا العصر ، يكون من الخطأ اغفال أهمية هذه المراسم كلية . وتختلف هذه الأهمية تبعاً للبلاد كما قدمنا القول ، فليس على المبعوث الا أن يتبع في هذا الشأن كما في

غيره عادات البلد . والمؤلفات في موضوع المراسم كثيرة فإذا ألدنيا هنا ببعض النصائح في هذا الموضوع ، فاذلك الا لأنها تتناول بعض شئون المراسم — ومنها ما لم تستقر له قاعدة الى الآن — من جانب نعتبره عملياً بما لنا من طويل الاختبار . فبمجرد ان يصل الى علم المرشح للنصب الدبلوماسى نبأ موافقة الحكومة صاحبة الشأن على تعيينه لديها ، يحسن به ان يقوم بزيارة مبعوث تلك الحكومة في عاصمة وطنه ، فيعبر له شخصياً وبصفة خصوصية محنة عما يشعر به من الارتياح للمهمة التي استلقت اليه .

ومتى وصل المبعوث الى مقر عمله ، وقبل ان يقدم أوراق اعتماده ، يقوم بزيارة وزير الخارجية . ويحسن به ان يزور كذلك بصفة خصوصية زملاءه من مثلى البلاد المخالفة لبلده ، والآخرين ممن له بهم معرفة شخصية . ويجوز له ان يقوم بزيارة السيدات من افراد عائلات اولئك الزملاء في نفس الوقت .

وبعد المقابلة الرسمية التي يقدم فيها أوراق اعتماده ، يقوم بزيارة جميع زملائه بصفة رسمية . ومن المستحسن في هذه المناسبة كما في غيرها ، ألا يظهر بمظهر من يعنى بالتافه من الاعتبار ، فلذلك خير له . فلا يتردد في الذهاب بنفسه ليزور القائمين بالأعمال ، ويترك بطاقته الى جميع أعضاء السلك السياسى والى زوجاتهم . وعلى من يشغلون الدرجات الصغرى في السلك أن ينتهزوا أول فرصة بعد ذلك للتقدم اليه والتعرف به . كذلك يجب أن يترك بطاقته لدى الدبلوماسيين الغائبين ، وعلى هؤلاء عند عودتهم واجب الزيارة الأولى .

ويجب على المبعوث أن يعامل عميد السلك السياسى باحترام ، كما يحسن به أن يوجه خطاباته اليه بعبارة (عزيزى العميد) ، فهي أفضل من عبارة (زميلى العزيز) . أما أعضاء قنصلية بلده ، وأفراد جاليته ، فالمعتاد أن لا يبدأ المبعوث بزيارتهم . غير أن له كل المصلحة في أن يظهر ، في هذا الصدد أيضاً ، بمظهر الرجل الكريم الخلق الواسع الفكر . فيزور مع زوجته ، ان كان متزوجاً ، حرم القنصل وزوجات بعض كبراء جاليته ، ان كانت لهم صفة رسمية كأن يكون أحدهم

مندوباً (قوميسيراً) أو رئيساً لبعثة خاصة أو غير ذلك ، فيكون في هذه الصفة ما يحول دون تضرر غيرهم . ولو أن المبعوث بدأ كذلك بزيارة قنصل بلده إما كان في هذا أى ضرر ، بل على العكس يكون فيه ما يعاون على انشاء طيب العلاقات بينهما . أما المرقوسون الآخرون فن البديهي أنه من واجبه أن يبدأوا بزيارة المبعوث الجديد ، كما أنه من واجب نسايتهم أن يزور السيدات من افراد عائلته ، وان يتركن لمن بطاقات على الاقل . وأما القناصل الآخرون فيعاملهم المبعوث بمثل ما يعامل به أصحاب الحيثية الذين يلتقى بهم في الحياة الاجتماعية . ويجب على المبعوث قبل أن يستقبل رسمياً أى قبل ان يتم اعتماده ، ان يتخذ في تصرفه بعض التحفظ .

والسفير في البلاد التي لا يزال يتبع فيها نظام التشريرات الخاص بمحفة استقباله ، يقوم كذلك بعمل الزيارات بعد الاستقبال ، وبعد أن يكون قد عمل بالطريقة المبسوطة فيما تقدم . وعلى رؤساء هيئات التمثيل — ما عدا السفراء الآخرين — الذين يدعون بكتاب خاص لحضور حفلة الاستقبال الرسمية — أن يؤدوا له الزيارة الأولى . غير انه يحسن به ان لا يبدى كبير الاهتمام بمثل هذه الصغائر ، وأن لا يتمسك بتلك التقاليد التي لم يعد معمولاً بها في أيامنا الحاضرة .

(٢) قيد الاسم والزيارات على العموم وغير ذلك . — تختلف العادات تبعاً للبلاد فيما يتعلق بالزيارات وقيد الاسم لدى الملوك واعضاء العائلة المالكة . ففي بعض البلاد ، وخصوصاً في بلاد الدول الكبرى ، لا يرى بأس في قيد الاسم بالواسطة ، وفي ارسال بطاقات الزيارة مع أحد الاتباع . بينما في غيرها ، وعلى الأخص في بعض البلاد الصغيرة ، يحمل العمل بهذه الطريقة على الاستياء . وإننا بالرغم من تحييدنا لشمى المبعوث مع عادات البلد ، نعتقد ، في هذه الحالة الخاصة انه لا يمكن ان يطالب المبعوث بأكثر مما سنذكره فيما يلي :

فيحسن للمبعوث أن يقيد اسمه دائماً بنفسه في دفتر المعد لذلك عند رئيس الدولة . وفي حالة عدم وجود دفتر خاص لهذا الغرض يقوم بزيارة كبير أمناه .

البلاط ، على ان يندب أحد السكرتارين لقيد اسمه لدى الامراء . وكثيراً ما تكون مراسم البلاط بالغة في الغرابة . فمن ذلك انه لا يزال مقرراً في كافة البلاد ان الامراء والأميرات غير ملزمين برد الزيارة ولا بترك بطاقاتهم للمبعوث وزوجته بعد حفلة الاستقبال ، ما لم يكن من السفراء ، ولو أن المهديين من الامراء يقومون برد الزيارة . والامر الاشد غرابة في هذا الباب بل والجرح للكرامة هو ان لاى أمير حديث السن الحق في نهو الزيارة وصرف المبعوث الكبير السن عند استقباله ، ولو كان سفيراً يمثل بصفته هذه شخص مليكة .

أما الزيارات الدورية فليست لها قاعدة مطلقة . وانما يحسن بالمبعوث أن يزور زملاءه وبعض كبريات السيدات ورجال الدولة الذين يحتلط بهم . ويقوم بالزيارة على الخصوص في أول فصل التزاور وفي الأعياد الاسمية ، حسب العادة الجارية . كما يتبع هذه القاعدة في قيد اسمه في البلاط .

أما البطاقات فيحسن أن يودعها بنفسه لدى كبار الموظفين وغيرهم من أهل طبقته ، ولدى بعض السيدات من صاحبات الصالونات ذات الشأن . أما غير أولئك ، فيكتفى بإرسال البطاقة لهم مع التمييز في الطريقة . فيرسلها حيناً مع السكرتارين ، وحيناً مع أحد الكتاب بل ومع أحد الحجاب أو الخدم بحسب أهمية الشخص المرسل اليه . وقد كانت البطاقة تطوى في الماضي من أعلاها اذا أريد التعبير عن العطف من عل ومن أسفلها اذا أريد التعبير عن الخضوع والتواضع . وأما اذا طويت من جانبها فذلك دليل التساوى في المقام . واذا كان مثل هذا التصرف لم يعد جارياً ولا مفهوماً في هذه الأيام ، الا أنه يحسن بالمبعوث أن يطوى البطاقات من جانبها ، خصوصاً ما يتركه منها بنفسه .

واذا أقام المبعوث مأدبة رسمية كبيرة كان له كل المصلحة في أعداد ترتيب الاسبقية بواسطة مكتب كبير الامناء ، اذ التصرف على هذا الوجه يدفع عنه كل مسئولية . واذا استقبل امير البلاد في داره كان من واجبه ان يعرض لمواقفته مقدماً اسماء المدعوين بواسطة كبير الامناء .

ونشير اخيرا الى امر لا يلتفت له غالباً رغم دقته . ذلك انه يجب على المبعوث اذا اراد التعارف بشخص كبير المقام ، ان يلجأ الى وساطة شخص آخر معادل له في المقام او قريب من ذلك . فلا يتعرف المبعوث بأحد زملائه بواسطة احد المحققين ولا بوزير من وزراء الدولة بواسطة رؤوس من الموظفين ، فان في ذلك مساساً بالاحترام الواجب للشخص المراد التعرف به .

## المرأة في الدبلوماسية

وبما أن موضوع النهضة النسوية هو مما يشغل الافكار في هذا العصر ، فقد رأينا أن نختم هذا الفصل الخاص بالبحث في الصفات اللازمة للدبلوماسي الصالح بايراد بعض الملاحظات في شأن المرأة في السلك الدبلوماسي .

وأول ما نذكره في هذا الصدد ، هو أن وجود ربة للدار حسنة الادارة فيه كبير فائدة للتشيل بما تخفف عن عاتق زوجها من الواجبات المتعددة . على أن هناك كثير من الدبلوماسيين يحسبون الاشراف على الشئون المنزلية بأنفسهم فترى دورهم لا تنقل من حيث حسن النظام عن غيرها ، واستقبالاتهم وحفلاتهم ليست أقل ترتيباً من مثلها عند زملائهم المتزوجين . وتقوم لديهم زوجة أحد كبار موظفي البعثة بالتصديق في الولايم استيفاء لمقتضيات الشكل . على أنه لا نزاع في أنه اذا اقترن اللطف لدى زوج المبعوث بالذكاء والفطنة ، أمكنها أن تبث روح السرور في صالونها بالكيفية التي لا يقدر عليها سوى النساء . وبهذا تحيط البعثة بمحور من الميل والاستحسان الخاص .

نعم لم يعد للصالونات ما كان لها من النفوذ في الزمن الماضي ، ولكن هذا النفوذ موجود على كل حال . والمبعوث المتزوج يمتاز بلا شك من هذه الجهة على زميله الاعزب ان كانت زوجته أهلاً للقيام بمهمتها . غير أن الدبلوماسي الذي لا عائلة له يمكنه أن ينحصر لأعمال وظيفته أكثر من الزمن الذي ينحصره زميله المتزوج . هذا فضلاً عن أن وزراء الخارجية لا يتقنون بمبعوثيهم



المتزوجين بقدر ما يشقون بالآخرين ، خصوصاً اذا كانت لديهم أسباب قوية تحملهم على هذا التمييز .

وتجرى بعض الحكومات على قاعدة عدم ايفاد المبعوث الى البلد الذى تنتسب اليه زوجه . وبالعكس يحدد البعض الآخر فى مثل هذا الطرف ميزة خاصة . والواقع أن للامر فى هذا الصدد ما يحببه وما يعارضه . فان كان من المؤكد أن الدبلوماسى المقيم فى بلد يشعر فيه أنه بين أهله وعشيرته ، يصبح أقل التفاتاً وملاحظة لما يدور حوله وأشديلاً الى من يحيطون به ، وان هذا الميل قد يصل به الى الحرج والقلق ناحية الضمير ، ان لم يحمله على تضحية مصالح وطنه فى سبيل ميوله ومصالحه الشخصية ، فان من الصحيح أيضاً أنه لو تمكن من ضبط عواطفه ، واحتفظ بسلامة النظر والحكم ، كان له من ذلك الطرف وما يهينه من الفرص ، ما يسهل عليه استقاء الاخبار بل وانما العلاقات بين البلدين . لذلك فان من رأينا انه لا توجد قاعدة ثابتة تطبق فى مثل هذا الامر الدقيق الذى يختلف النظر اليه وتقديره تبعاً للكان ولخلق الاشخاص واستعدادهم .

غير أن الامر يختلف ان كان لدى المرأة استعداد دبلوماسى صحيح ، وهذا فى رأينا لا يتفق والواقع على وجه العموم . نعم لا شك فى حصول المرأة على بعض الصفات بما ذكرنا فيما تقدم مثل حسن الذوق ودقة الملاحظة لدرجة تفوق فيها الرجل . ولكن الرجل يمتاز عليها من ناحية التروى وضبط النفس ، ولا يمكن ان يكون الحال غير ذلك ما دام للعواطف والميول الشخصية اثر كبير فى حياة المرأة . لذلك لا يرضى المبعوث المتزوج بأن تشتغل زوجه بالسياسة الا فى الاحوال النادرة جداً ، وهذا لا يمنع من قيامها عند المناسبة باذاعة امر عمداً لمعرفة ما يحدثه من الاثر ، او ان تعمل على ترويح فكرة معينة بذاتها . اما الهام الكبير المعقدة فمن الخطر ان يعيد بمثلها اليها . لهذا الاسباب يتعذر الحكم من حيث المبدأ فيما اذا كان الافضل ان يكون المبعوث متزوجاً او اعزياً اذ الامر يتعلق بشخصية الزوجة . وقد تعاون سيدة زوجها فى اداء مهمته معاونة

فعلية كما قد تضر أخرى بمركز زوجها حتماً بما تظهره من النفور والكراهية للمحيطين بها ولأبناء وطنها ، أو بما يصدر عنها من العبارات غير الموفقة خصوصاً في أمور السياسة . لذلك ربما كان في الأخت أو إحدى القرابات خير عوض عن الزوجة .

من هنا يتبين أننا لا نحبذ تعيين النساء في الوظائف الدبلوماسية ، أو على الأقل في المراكز الرئيسية ، إذ قد تصلح المرأة إذا اقتضى الحال للقيام بوظيفة سكرتيرة . والتجارب القليلة التي عملت إلى اليوم في هذا الشأن لم تصادف نجاحاً ، بل تبين منها أن ميدان السياسة الداخلية أصح لمجهودات المرأة من الدبلوماسية . وبالأجمال فإنه لا مصلحة للحكومات في قلب العادات المستقرة منذ قرون ، وفي التعرض للسخرية مع وضع ممثلها ( المرأة ) في مركز حرج .

---

## الفصل الثالث

### علاقات المبعوث بوزير الخارجية وتفقد الاخبار

#### ١ - صوميات

**طبيعة العلاقات .** — تختلف علاقات الدول بعضها ببعض من حيث اتساع دائرتها كما تختلف علاقات الافراد . ويمكن التمييز بينها اذ منها ما يقوم على اساس التحالف ومنها العلاقات الودية ، كما توجد علاقات عادية لا تتجاوز حدود اللياقة ، واخرى متوترة او فائرة اوسيته وهى التى يتلوها قطع العلاقات . وتتأثر صلات المبعوث بوزير الخارجية تبعاً لهذه الاشكال ، فكل منها يعين درجة علاقتها الرسمية بكل دقة . كذلك يمكن التمييز بكيفية واضحة الحدود بين ثلاثة انواع من علاقات هذين السياسيين ببعضها من حيث طبيعة ومرمى الاحاديث التى يتبادلانها .

فهى أما رسمية ، وأما غير رسمية وسرية ، وأما خصوصية . ولكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة مميزات خاصة تراعى فى المحادثة والمراسلة بين المبعوث ووزير الخارجية .

فالرسمى هو كل ما قاله المبعوث ( أو وزير الخارجية ) باسم حكومته . ولا عبء بما اذا كان يتكلم بناء على أمر صادر له أو كان يتحدث من تلقاء نفسه ويتحمل مسئولية أقواله ، كما يحدث أحياناً . وتحسب فى هذه الحالة كل كلمة على قائلها وتلزمه .

أما الاحاديث السرية فهى كل ما يتحدث به ويكون قائماً على أساس ثقة المتكلم بالمخاطب . فهى موجهة له شخصياً ، وانواعها كثيرة مختلفة . فقد تكون

عبارة عن تبليغات موجهة بصفة سرية من حكومة الى أخرى لا يراد القيام بعملها رسمياً . وقد تكون عبارة عن أحاديث يتبادلها المبعوث مع وزير الخارجية — بصفتهما الرسمية طبعاً — بعد التفاهم بينهما صراحة على أنها لا تقيد حكومتهما ولا تنزع أو تنشر . أما التبليغات غير الرسمية فهي وإن كانت من نوع المحادثات السرية وتقوم بصفة عامة على نفس الاساس والاعتبار ، إلا أنها تنزع في الغالب بصفة غير رسمية . بمعنى أن السلطة التي صدرت عنها هذه التبليغات لا تقبل تحمل أية مسئولية بشأنها وإن اعترفت بمصدرها . ونوع المحادثة أو المكاتبة بين المبعوث ووزير الخارجية هو الذي يبين ما اذا كانت علاقتهما رسمية أو سرية . كذلك توصف العلاقات بأنها غير رسمية حينما تتعامل دولة مع ممثل حكومة لا تعترف بها قانوناً (de jure) وإنما تعترف بها فعلاً (de facto) فقط . وهذا الممثل (فوق العادة) ، كما يسمى أحياناً ، يقوم في الواقع بمثل مهمة المبعوث وإن لم يتمتع بالمراي الدبلوماسية ولا بالحصانة القضائية (Exterritorialité) ، وذلك ما يجعل قيامه بمهمته أشد صعوبة .

أما العلاقات الخصوصية فهي التي يتصل بها المبعوث بوزير الخارجية فيما لا علاقة له بعملهما . ولا يتحمل أحدهما أية مسئولية من جراء المحادثات التي تدور فيها إلا بقدر ما يتحمله كل شخص مهذب في علاقاته بالغير .

وإذا ساءت العلاقات بين الدول تأثرت ولا شك بذلك العلاقات القائمة بين ممثليها . ولا يمكن افتراض حالة تنقطع فيها الصلة الرسمية بين الممثلين إلا إذا انقطعت العلاقات الدبلوماسية ورحل المبعوث . أما قبل ذلك فقد تهبط العلاقات الرسمية الى أشد درجات الفتور وتأثر العلاقات السرية فلا تباشر باستمرار بل وقد تنعدم تماماً ، بينما تظل العلاقات الرسمية والخصوصية قائمة متصلة . وليس من النادر في مثل هذه الأحوال أن يستبدل المبعوث قائم بالأعمال بصفة دائمة . فإذا كان المبعوث أو القائم بالأعمال محترماً لشخصه أو محبوباً لذاته فر بما ظلت علاقته الخصوصية بوزير الخارجية متصلة بل وقد تكون حسنة ، ولو أنها تفسد

بالضرورة حين احتداد الازمات السياسية وتبقى كذلك الى أن تنفرج الازمة .  
هذا ويحدث ان يفقد المبعوث شخصياً ثقة الحكومة المعتمد لديها واحترامها له بينما تكون العلاقات بين الدولتين قائمة في حدود اللياقة والواجب ، بل وقد تكون ودية . عندئذ تنقطع مع المبعوث كل علاقة خصوصية ولا تبقى الا العلاقات الرسمية . غير أن هذه الحال لا تنوم طويلا ويستدعى المبعوث غالباً بغير ابطاء . وإذا لم يبد من جانب حكومة المبعوث اهتمام في هذا الاستدعاء فقد يكون الباعث على ذلك هو رغبتها في الدفاع عن ممثلها فيما اتهم به ، لا اعتبارها أنه لا يستند الى أساس صحيح ، او الى قصدها المحافظة على كرامته . وقد تذهب في هذا السبيل — اذا قدرت — الى حد فرض بقاء المبعوث غير المرغوب فيه على الدولة الأخرى وهي الاضعف بالطبع .

**أغراض المبعوثات .** — يجوز القول أن العلاقات التي يباشرها المبعوث مع وزير الخارجية ترمى الى ثلاثة أغراض مختلفة هي : أولاً — تنفيذ الأوامر الصادرة اليه والمناقشة في الاعمال والمفاوضات السياسية أو الخاصة بالشؤون الادارية . وثانياً — تفقد الأخبار . وثالثاً — استبقاء طيب العلاقات القائمة بين الدولتين وتحسينها اذا اقتضى الحال . ( ولا تعرض هنا بالطبع الى حالة أصبحت اليوم نادرة وهي التي يقوم فيها المبعوث عمداً بعمل مكيفيل من شأنه افساد تلك العلاقات ذلك لأنه لا يجب ان يعهد للمبعوث ابداً بمثل هذه المهمة . وإذا اقتضت ضرورة ذلك ، وجب ان يكون التنفيذ بغير واسطته . وكل ما يجوز ان يطلب الى الدبلوماسي في مثل هذه الحالة هو ان يظل محتفظاً — الى ان يستدعى — بمظهر فاتر في حدود اللياقة ، ولا يمكن ان يتأخر هنا الاستدعاء طويلا .

ومباشرة المبعوث للوسائل التي تدخل في الطائفة الاولى مما تقدم بيانه تكون على صورة تبليغات « communications » أو تصريحات « déclarations » أو اخطارات « notifications » أو معاتبات « représentations » أو مطالبات

« réclammations » أو احتجاجات « protestations » الى غير ذلك . وسنعود الى هذا الموضوع فيما بعد .

**أنطال المعرفات .** — أما من حيث الشكل فإن العلاقات بين المبعوث ووزير الخارجية تكون أما شفوية وأما كتابية وأما محتلفة . وتختلف الدبلوماسية في هذا الشأن اختلافاً بينا عن غيرها من المهن الأخرى عند المقارنة ، فإذا كانت معاملات المحامى أو التاجر تقوم على قاعدة « scripta manent » أى بقاء ما هو مكتوب ، وكانا يطالبان بالكتابة في كل تبليغ ذى شأن ، فإن كل ملحق حديث يعلم أن الأمر الوزارى فى شئون السياسة يجب أن ينفذ فى الحال وبالطريق الشفوى وحده ، الا اذا رسم الامر غير ذلك . كما يعلم أن أعظم التصريحات خطراً من الوجهة السياسية لا يحصل فى بعض الأحيان الا شفوية . وليس القصد من تصريف الحكومات على هذا الوجه عدم البر بالعود أو ترك الباب مفتوحاً للتخلص من الوفاء بالمعهود عند الضرورة ، وإنما هو الحرص على أن لا تكون هناك وثائق مكتوبة يمكن أن تقدم للغير على سبيل البرهان . فالتسويات الرسمية والمعاهدات أو الاتفاقات هى وحدها التى تدون نصوصها بالكتابة ، وان لم يكن الامر كذلك فى جميع الاحوال . أما ما يدور من المحادثات الكثيرة بين المبعوث ووزير الخارجية فلا يترك الا القليل من الآثار الكتابية . يؤيد ذلك ما يشاهد فى مكاتب البعثات حيث لا يوجد للمسائل السياسية الا بعض ملفات صغيرة ، بينما يوجد العديد من الملفات الضخمة للمسائل الادارية وهى التى تحصل المخبرة فيها على العموم بطريق الكتابة ، وتتخذ معاملتها على غير هذا الوجه لأن موضوعاتها محددة وفنية وتباشر بناء على طلبات خاصة تقتضى الرد بالكتابة مع ارسال المستندات الصحيحة .

واذا جاز القول أن القاعدة العامة هى ان يعالج المبعوث المسائل السياسية شفويةً فإن هناك مع ذلك استثناءات لهذه القاعدة . من ذلك أنه يفضل استعمال الكتابة فى أحوال المعاتبات ليكون أثرها أشد مما لو استعمل فى صدها الطريق

الشفوى . كما أنه كثيراً ما يحدث أن يختار المبعوث طريق الكتابة في حالة لا يقضى فيها مبدأ بنلك ، وإنما يكون الاختيار راجعاً الى الظروف أو الى تدبير خاص يقدر المبعوث ضرورته . فمن ذلك أن تكون العلاقات قد وصلت الى درجة من الفتور لم يعد يزور فيها المبعوث وزير الخارجية — ومثل هذه الحالة مؤقت ينتهى أما باستئناف العلاقات أو بقطعها — فإذا كان لديه تبليغ سياسى للوزير أرسله اليه كتابة بموافقة حكومته . كما يحدث أيضاً أن لا يتمكن الوزير من استقبال المبعوث بسبب المرض أو أنه يؤجل المقابلة عمداً ، أو أن لا يتيسر للمبعوث التوجه لمقابلة الوزير بسبب الغياب أو انحراف الصحة ولا يريد تكليف أحد السكرتاريين بالقيام مقامه في هذه الزيارة . ففي هذه الحالات يجوز له أن يبلغ الموضوع بالكتابة بشرط أن لا يكون في الأمر ما ينجم عنه ضرر مطلقاً . وتكون الكتابة على شكل كتاب خاص يحرص المبعوث على أن يذكر فيه أن التبليغ وأن كان مكتوباً ليس له أكثر من قيمة التبليغ الشفوى . كذلك تعرض للمبعوث حالة يقدر فيها أن التبليغ سيكون له وقع خاص لدى الوزير فيبدأ قبل الزيارة — وبإذن من حكومته في الغالب — بإحاطة الوزير علماً بكتابة بكل أو بعض غوى ذلك التبليغ مؤملاً أن يجد الوزير ، وقد وقف على ما تضمنته ذلك الكتاب ، أكثر استعداداً للمباحثة في الموضوع .

فالوثيقة المكتوبة والتصریح الشفوى قد يكون لهما إذاً في الدبلوماسية أهمية واحدة . ولا يتيسر الحكم على أهمية أمر بناء على مجرد حصول السمع فيه بالكتابة أو بالمحادثة الشفوية .

على أنه كثيراً ما يؤيد المبعوث حديثه الشفوى أو يكمله بمفكرة موجزة عن موضوعه بتركها لوزير الخارجية في آخر الحديث ، بشرط أن يكون لديه بذلك إذن من حكومته . ومثل هذا العمل يحصل دائماً حين يكون الموضوع معقداً وقابلاً لاحداث سوء التفاهم . والاجراء على هذا الشكل هو ما نسميه بالعلاقات المختلطة التى يجب أن توضع في صف العلاقات

الشفوية لانها متفرعة عنها . فما المذرة المكتوبة الا ملحقا أو جزءا مكملًا للمسعى الشفوي الذي قام به المبعوث . ولا تدخل في هذا النوع بالطبع حالة تكليف المبعوث من حكومته بالكتابة الى وزير الخارجية في أمر معين او بتسليمه وثيقة ما ، فيقوم بإيصال هذه الوثيقة بنفسه للدلالة على اهمية الامر او لاعطاء بعض الايضاحات عنه .

اما تفقد المعلومات السياسية — وهو احد الاغراض الثلاثة المتقدمة الذكر التي يعمل المبعوث على تحقيقها في اتصاله بوزير الخارجية — فلا يكون الا بطريق الحديث الشفوي ، اذ لم تجر العادة ان يكتب لوزير الخارجية للوقوف على رأيه في صدد ثورة او انقلاب سياسي مثلا .

وأما المسائل الأخرى فنالميسور أن تعالج بالكتابة أو بالحديث الشفوي . ويمكن أن تدور المحادثة الدبلوماسية على الكثير من المسائل المتباعدة تمهيدا للوصول الى معالجة موضوع معين أو الادلاء برأى أو الوقوف على نأ . وليس من شأن مثل هذا الحديث المتشعب في الواقع أن يسهل معالجة هذه الوجوه المختلفة بوضوح ودقة ، الا أن فيه مزايا دبلوماسية كما سيتبين ذلك مما يأتي .

ولقد حلت اللغة الفرنسية منذ آخر القرون الوسطى محل اللاتينية واعتبرت اللغة الدبلوماسية في العلاقات الشفوية والكتاتية . ونحن لا يسعنا الا الموافقة على هذا الاختيار الذي أقره الاستعمال ، اذ علاوة على ما فيه من دليل الاجلال والاحترام الذي تستحقه فرنسا ذات الماضي المجيد والاهمية بين الدول ، يلوح لنا أنه واف بالحاجة من الوجهة العملية على أحسن وجه . نعم توجد لغات أخرى لا تقل في سعة الانتشار عن الفرنسية بل ومنها ما هو أغنى وأكثر الفاظا غير أن هذه اللغة هي أكثر اللغات دقة واحكاما ، وفيها العديد من التراكيب وتوسع للكثير من التعبيرات أكثر من اللغات الأخرى . هذا الى أن دقة اللغة الفرنسية تسمح لمن امتلك ناصيتها بالتعبير عن آراء محددة وإيراد حقائق في أقوى الصيغ مع الرقة في الأسلوب . ولهذا أهمية كبيرة في المكاتبات .



فهذه الصفات العديدة تجعل من اللغة الفرنسية اداة دبلوماسية فائقة لمعالجة الشئون السياسية على الاخص . لذلك نرى استعمالها جاريا في كل مكان اللهم الا في البلاد التي لا ترضى للدبلوماسية بلغة عالمية ومن بينها بريطانيا العظمى والولايات المتحدة اذ تتخاطب بلغتها الخاصة . ويعالج الامر في هذه الحالة بقدر الامكان في المحادثات الشفوية . على أنه اذا كان في اللغة الفرنسية من المزايا ما يجعلها صالحة لان تكون لغة عالمية ، فاننا لا نعتقد أن عادة استعمالها لازمة حتما لمعالجة المسائل السياسية .

أما المسائل الادارية وعلى الاخص الفنية والتجارية ، فيجب التسليم بأن استعمال لغة عالمية واحدة لمعالجتها أمر لا يخلو من المضار . ونذكر في هذه المناسبة حالة وجدت فيها مفوضية النمسا والمجر في بوخارست منذ عشرين سنة اذ كانت مكلفة بتبليغ الحكومة في فينا من جهة والحكومة الرومانية من جهة أخرى نتائج أعمال قوميسون مجرى روماني يقوم بمهمة تحديد الترخوم . فوثائق أعمال هذا القوميسون كانت توضع في الاصل باللغتين المجرية والرومانية ثم ترد الينا ضمن مذكرة التبليغ مترجمة الى الالمانية أو الى الفرنسية تبعا لما اذا كانت واردة للمفوضية من وزارة النمسا والمجر أو من الحكومة الرومانية . وكان على أحد السكرتاريين أو الملحقين البؤساء أن يترجم هذه الوثائق المحتوية على الكثير من الاصطلاحات الفنية من اللغة الالمانية الى الفرنسية أو العكس ليتيسر ارسالها الى الجهة المختصة بها . واذ كان من الواجب ترجمتها مرة ثانية الى اللغة المجرية أو الرومانية قبل وصولها الى مقرها ، فلا شك أنها تصبح في النهاية غير مفهومة لدى السلطات التي تعنى بها . ولا يمكن أن تؤدي الطريقة المتبعة في هذا الشأن الى غير ذلك . لان المبعوث ولو كان خبيراً ، لا يتسع له الوقت لوضع المذكرات في المسائل الفنية بنفسه . كما أن معاونيه من الموظفين ليسوا من العبقرية والنبوغ في مختلف العلوم والفنون بحيث يكونون قادرين على التصرف في شئون التجارة والجمارك والمصارف ولا ندري ماذا غير ذلك أيضا . ولا يسعف

القاموس الفنى الخاص فى أحد هذه الموضوعات فى مثل الاحوال المتقدمة الذكر اذا لا يتيسر استعماله لغير الخير. وحيث أنه لا يمكن أن يلحق بهيئة كل بعثة خبراء فى مختلف أنواع النشاط الانسانى، لذلك يستحسن فى المسائل ذات الاهمية الخاصة أن يرسل أصل الوثائق وهو الذلىه القوة القانونية، مع التعليق عليه بما يراد بل وترجمته كله أو بعضه فى خطاب الارسال. وتسهل بعد ذلك ترجمة هذا الاصل فى البلد المرسل اليه بمعرفة أحد الاختصاصيين. هذا وتقضى العادة الجارية الى اليوم فى تركيا بأن تكون المكاتبات فى مثل هذه الاحوال باللغة التركية دون غيرها ويقوم بتحريرها المترجمون. واذا لم تحمل هذه الطريقة الاوجها واحدا من الموضوع فان فيها على كل حال جانبا طيبا.

\*\*\*

## ٢ — العلاقات الكتابية

**أشكالها المختلفة.** — لما كانت العلاقات الشفوية والمختلطة متنوعة ومعقدة وتتطلب دراسة مستفيضة فاننا نبدأ بالقاء نظرة على العلاقات الكتابية بين المبعوث ووزير الخارجية مرجئين الاولى الى ما بعد ذلك. فالعادة المقررة اليوم فى جميع البلاد هى أن تكون المكاتبات بين المذكورين على أشكال أربعة بينها من الفروق ما يميزها بعضها عن البعض وهى :

( ١ ) المكتوب الرسمى Note ou lettre officielle

( ٢ ) المذكرة الشفوية Note Verbale

( ٣ ) الاوراق التى تسمى بغير تمييز بينها بالاسماء الآتية :

Mémoire  
Aide-mémoire  
Mémorandum } مذكرة أو مفكرة

Notice موجز

( ٤ ) الكتاب الخصوصى Lettre particulière

فالمكتوب الرسمي « Note » أو « Lettre officielle » كما يسمى في بعض البلاد ، هو الوثيقة الرسمية الصحيحة ويحمل دائماً توقيع مرسله . ولذا فإنه يسمى أحيانا بالمذكرة الممضاة « Note signée » ، تميزا له عن المذكرة الشفوية . ويوجه الى الوزير او الى المبعوث بالذات ويحرر في صيغة رسائل الاعمال ويحتم غالبا بعبارة المجاملة المعتادة ( وتفضلوا بقبول الخ ... ) . وقد جرت بعض الحكومات على استعمال ضمير الغائب فيما تحرره من المذكرات . فتبدأ مثلاً بعبارة ( يتشرف سفير دولة .. الخ ) وتحتم بصيغة المجاملة المتفقة مع هذا الاسلوب كما يأتي : ( ويشتر السفير الموقع هذه الفرصة ليقدم الى سعادة وزير الخارجية عبارات .. الخ ) .

وإذا كان الشكل الأول ودياً أكثر من الثاني ، فإن استعمال هذا الأخير لا يدل على شيء من حيث طبيعة العلاقات مع الدول الأجنبية في العواصم التي يستعمل فيها وحده . أما في البلاد التي اعتادت استعمال الشكل الأول ، فإن عدول وزير الخارجية فجأة عنه الى الشكل الثاني يكون القصد منه الدلالة على ثور العلاقات بل ويمكن — كما كان الحال في روسيا قديماً — أن يعبر عن انقطاع العلاقات السرية .

أما المذكرات الشفوية فهي — كما يدل اسمها — محررات يجب أن تقوم مقام التبليغات الشفوية ، ولكن هذا التعريف لم يعد اليوم مطابقاً للواقع . وهي تصدر من مكاتب البعثات « chancelleries » ويستعمل فيها ضمير الغائب في الإشارة الى مرسلها ان كان الوزير أو البعثة ولا تذيل بتوقيع ما . وتختلف العادات من حيث ضرورة اختتامها بعبارة مجاملة من عدمه . غير أننا لانرى ضرراً في مثل هذا التأدب .

أما المفكرات على اختلاف مسمياتها المتقدمة البيان فالغرض الاصل منها هو تثبيت بعض نقط الحديث في ذاكرة المخاطب ويسلها المبعوث الوزير أثناء المحادثة . وليس في العادات الدبلوماسية ما يفرض لها شكلاً معيناً كما في

الحالتين المتقدمتين . لذلك يختلف شكلها اختلافاً كبيراً تبعاً للغرض المقصود ولذوق المحرر وتكتب على العموم بأسلوب موجز خال من التعميق ولا يوجه فيها القول الى شخص بالذات ولا تتضمن غير الوقائع ولا تحمل أى توقيع . وكذلك تختلف المكاتبات الخصوصية فى الشكل تبعاً للوضوع وللغرض المراد تحقيقه ، وتبعاً لدرجة ما بين المراسلين من المودة . لهذا فهى تصطبغ بمختلف ألوان الاحساسات والعواطف من رفع الكلفة التام الى منتهى الفتور . ولتعزيز المسعى الذى يقوم به المبعوث بالكتابة أو لزيادة شأنه ينصر أحياناً فى المكتوب على أنه مكلف به بأمر من حكومته . وليس لمثل هذا النص كبير فائدة من الوجهة العملية فالأمر يهبط على كل حال . ويمكن وصف جميع هذه الاشكال بالسرية عند الضرورة .

هذا ويجب أن تكون العبارة على الدوام واضحة محكمة ومهذبة . فالبداية الدبلوماسية القائل بالحزم فى العمل واللين فى الوسائل «Fortiter in re suaviter in modo» هو أكثر انطباقاً على التبليغات الكتابية منه على المحادثة . ولذا وجب اجتناب كل عبارة جافة فى المحررات . ولقد اندفعت بعض الحكومات أحياناً فى سبيل استعمال اللفظة فى المكاتبة ، غير أن هذا أمر يستنكره البعض الآخر ويعتبره مخالفاً لكل قواعد الفن الدبلوماسى . وعلى كل حال فالواجب على المبعوث أن يراعى العادات فيجيب على ما يوجه اليه من الرسائل بنفس الشكل مستعملاً نفس عبارات الجمالة . ويجب عليه فى هذا المقام أيضاً ان يعمل على ارضاء جانب الزهو لدى الغير ، وأن يترفع عن الصغائر فلا يفضن بالالقباب يوجهها الى مراسله متمشياً مع العادات ولو لم يكن هناك ما يبرر ذلك . وليس ترتيب مختلف المواد التى تتكون منها موضوعات الوثائق الدبلوماسية بالامر السهل كما يبدو لأول وهلة . فالقاعدة كما يقول المختصون من المؤلفين تقضى بتحرير مكاتيب بمضنة عن جميع المسائل الهامة وعلى الأخص ما يدخل منها فى دائرة السياسة ( وهو الذى يعالج بالكتابة ) ، و باستعمال المذكرات الشفوية فى صدد الأعمال القليلة الأهمية .

أما المفكرات فالغرض الوحيد منها هو اثبات أهم النقاط مما يدور في محادثه .  
ولكن مخالفة هذه القواعد أمر كثير الوقوع خصوصاً فيما يتعلق بالتمييز بين  
المذكرات المضاة والمذكرات الشفوية . فمن قلة الذوق معالجة مسائل الملك  
الشخصية أو المسائل الدقيقة بغير طريق للمذكرات المضاة أو المكاتبات  
الخصوصية . غير أنه ليس من النادر أن يعالج موضوع كبير الأهمية بمذكرة  
شفوية . ولهذا النوع من المكاتبة ميزة في نظر مكاتب البعثة إذ يسهل إرسال  
المكاتبة في غيبة المبعوث بما أنها لا تحتاج للتوقيع . ويكثر استعمال هذه  
الطريقة فلا يقتصر على قليل الأهمية من الشئون التي قد لا يعلم بها المبعوث  
أصلاً وإنما يتعدى ذلك إلى غيره من الشئون الأخرى التي لها بعض الأهمية .  
وتدل ملفات الأوراق على أنه كثيراً ما تكون بعض المكاتبات الخاصة بمسألة  
واحدة مذكرات مضاة والبعض الآخر مذكرات شفوية . فكان أهمية موضوع  
الرسالة ليست هي التي تحد في كل الأحوال شكلها ، بل أن مجرد الرغبة في إرسالها  
على وجه السرعة بغير اقلال راحة المبعوث هو الذي يدعو أحياناً لذلك . ويلتزم  
المبعوث بالطبع من حيث المبدأ بالمذكرات الشفوية الصادرة من البعثة بمثل  
ما يتقيد بالمذكرة المضاة . على أن في وسعه أن يتصل منها مدعياً عدم العلم بها .  
ويجب أن لا يحمل ذلك على تفضيل استعمال المذكرة الشفوية ، خصوصاً وأن  
الامر قد يبلغ من الأهمية درجة يكون من غير المعقول معها أن يدعى المبعوث  
جهله إياها . وعلى كل حال يحسن بالمبعوث أن يحرص على عدم اسراف مكاتب  
البعثة في استعمال هذا النوع من المراسلة .

وتستعمل بعض الحكومات المفكرات للرسائل والتصرّيات المتعلقة بالأمور  
السياسية الهامة . ولكن هذا النوع من الأوراق يختلف بطبيعته عن المفكرات  
التي تكلمنا عنها فيما تقدم إذ يعنى بتحريره ويبسط الموضوع فيه بأسهاب ثم  
يرسل مرفقاً بمكاتبة .

أما المكاتبات الخصوصية فيمكن أن تتناول كل أنواع المسائل إلا أنه يجب

عدم الاسراف في استعمالها مع قصرها على الحالات التي يكون فيها الموضوع دقيقا او مستعجلا. واذا اريد ان يفض الكتاب بمعرفة الوزير شخصيا أو بمعرفة سكرتير حائز لتام ثقته وصفت الرسالة بأنها « شخصية ». وكذلك الحال بالطبع بالنسبة للرسائل الموجهة من الوزير للمبعوث .

ونرى أن نشير في هذا المقام أيضاً الى أن هناك مذكرات تبادلها مكاتب البعثة في بعض الجهات مع الوزارة في صدد مسائل شكلية صرفه .

وأخيرا يوجد نوع من المذكرات يعرف « بالمذكرات المشتركة » تستعمل كما يدل على ذلك اسمها ، عند ما يقوم جملة مبعوثين بمسئو واحد لدى وزير الخارجية . فكل ما ذكر فيا تقدم يطبق كذلك على هذه المذكرات . والمتفق عليه عموما هو أن يتبع في التوقيع عليها الترتيب الاليجدى لاسماء الدول باللغة الفرنسية كما يحصل في المؤتمرات الدولية . وتقضى العادة أحيانا باتباع ترتيب أقدمية المبعوثين ، فيبدأ بالتوقيع أسبقهم في الاقليمية وهو الذى يختص بشرف ارسالها للوزير أو تقديمها له شخصيا في بعض الأحيان . ولما كانت هذه التبليغات تتضمن غالبا الشكوى من أمر معين ولا تحتوى الا فى القليل النادر على ما يسر ، فان مثل ذلك الشرف ليس من الامور التى يتطلع اليها .

ولا نطيل الكلام الى أكثر من هذا الحد على المراسلات الدبلوماسية بين المبعوث والوزير ولو أننا لم نوف الموضوع حقه بما أسلفنا من ملاحظات . وانما قدرنا الاكتفاء بهذا الاجاز نظرا لوجود مؤلفات عديدة عاجت هذا الموضوع بطريقة علمية وافية .

\*\*\*

### ٣ — العلاقات الشفوية والمختلطة

المادة الدبلوماسية . — الآن ونحن نتناول العلاقات الشفوية بين المبعوث ووزير الخارجية أو القائم مقامه عند الاقتضاء ، نشير بادئ ذي بدء الى أن هذه العلاقات هي التى تهيم أحسن الفرص للمبعوث لاستخدام الصفات

التي جذناها في الفصل المتقدم.

والغالب أن تجرى المحادثة الدبلوماسية في وزارة الخارجية في مناسبة المقابلات الأسبوعية التي يقوم بها وزراء الخارجية عادة أو عند ما تدعو الحاجة لمقابلة خاصة . ونظام الاستقبال الدوري نظام معقول وصالح لتعهد انماء طيب العلاقات . وكثيرا ما تكون المحادثة الدبلوماسية في غير الوزارة أى في مناسبة الالتقاء في المجتمعات . والفرق بين حالتى المقابلة له أهمية من الوجهة البسيكولوجية كما تقدم البيان ، لأن المقابلة بالصدقة وعلى غير انتظار يستتر فيها قصد التعرض للكلام في بعض الموضوعات أكثر مما لو تقابل المبعوث مع الوزير في زيارة رسمية .

وللمبعوث عند الضرورة أن يطلب مقابلة وزير الخارجية ، وقد جرت العادة أن يستقبله الوزير في نفس اليوم الذي يطلب فيه ذلك . وفي الماضي كانت تطلب المقابلة بالكتابة أو بواسطة أحد السكرتاريين شخصا ، وكذلك الحال حين يدعو الوزير المبعوث لمقابلته . أما اليوم فقد تناول التبسيط هذه الاجراءات ، وأصبح يكتفى بالإشارة التليفونية الا في حالة المقابلة الأولى ، اذ يحسن بالمبعوث أن يراعى فيها الرسميات . وليس هذا الشرط لازما في حالة تعيين وزير خارجية جديد تقضى العادة بأن يودى له المبعوث الزيارة الأولى .

والأصل أن يعتبر وزير الخارجية كرئيس للهيئة الدبلوماسية المعتمدة لدى حكومته . فله بناء على ذلك أن يدعو ممثلى الدول الأجنبية في أى وقت وعليهم أن يلبوا الدعوة في الساعة التي يحددها الوزير الا اذا حالت دون ذلك قوة القاهرة . وطبيعى أن لا يحدد المبعوث موعد المقابلة اذ هو قادر على التصرف في وقته كما يشاء ، وأن يكون تحديد هذا الموعد متروكا للوزير اذ لا تتوافر له مثل هذه الحرية . وعلى المبعوث أن يقدم هذه المقابلة على كل شئ آخر فيتصرف في كل ما سبق له الارتباط به ، ولا يحاول تعديل الموعد الذي حدده الوزير الا عند الضرورة القصوى . ولا تكون مثل هذه الضرورة الا في حالة مرض المبعوث أو غيابه ووصول الاخطار اليه متأخرا بحيث لا يتمكن من العودة الى العاصمة

في الموعد المضروب .

ويستعمل وزراء الخارجية في الدول الكبرى حقهم هذا كثيرا فيدعون السفراء والوزراء المفوضين لمقابلتهم كلما شاءوا . على ان العادة قد استقرت في بعض المراكز الموصوفة بالصغيرة على أن لا يستدعى وزير الخارجية الا ممثلي الدول الصغرى . أما ممثلو الدول الكبرى فيزورهم الوزير بنفسه اذا كان لديه ما يبلغه اليهم أو يبعث لهم برسالة مع موظف موثوق بأمانته . ويلوح لنا انه لا يوجد ما يبرر مثل هذا التصرف المنطوى على معنى الخضوع للاقوياء ، ولا تسعنا الموافقة على هذا التمييز الذى لا يتفق مع روح العصر الحاضر ، بل يرجع الى ذلك العصر القديم الذى كان فيه لسياسة المظاهر والابهة المقام الأول . واذا جازت التفرقة فلا يجب أن تبنى على علو مرتبة او اهمية دولة بالذات بل على اهمية العلاقات القائمة بين هذه الدولة وبين البلد الذى يمثله وزير الخارجية . فكثيراً ما تكون العلاقات بين دولتين صغيرتين على درجة من عظم الشأن تزيد على مثلها في علاقات دولة صغيرة بدولة كبرى ممثلة لديها . على ان هذا التمييز في الاعتبار انما هو امر خيالى في الواقع وتبين صحة ذلك بالفعل في التطبيق العملي ، ذلك أن وزير الخارجية يرى في الجرى على عادة زيارة الممثلين اضاءة ثمين وقته فيقصر زياراته ورسائله على الحد الضرورى . وهكذا لا تنبأ لمبعوث الدولة الكبرى فرص الالتقاء بوزير الخارجية مثل ما تنبأ لزميله ممثل الدولة التى تعامل معاملة الند . وغير هذا فهو يفقد ما قدمنا يانه من المزايا التى يتفوق بها الزائر على المزور .

ولما كان من الواجب منح مثل هذا الامتياز لكل الدول الكبرى ولم تكن هذه الدول فى اى حين مجتمعة فى جانب سياسى واحد ، فانا لا نتبين المصلحة السياسية التى تستفيدها حكومة الدولة الصغيرة من جريها على هذا التمييز . فالمبعوث كما قدمنا القول يزور وزير الخارجية فى يوم الاستقبال الرسمى أو فى الساعة التى يحددها للمقابلة مرتديا اللباس الذى تفرضه عادات البلد وتجهيزه



درجة علاقات الود بينه وبين الوزير . ففي الحالة الأولى أى في يوم الاستقبال الرسمي ينتظر المبعوث بدوره للدخول على الوزير . ولما كان للسفراء حق التقدم على الوزراء المفوضين — وفي هذا محل للاتقاد — فقد يحدث ان ينتظر الوزير دوره ساعة ثم يضطر للتأخير ساعة أخرى بسبب قدوم بعض السفراء خلال هذا الانتظار ، وليس في رأينا ما يبرر ذلك مطلقاً . ( وللتفادى من مثل هذه الحالة المؤلمة جرى بعض وزراء الخارجية على تخصيص يومين في الاسبوع للقبالة ، احدهما للسفراء والثاني للوزراء المفوضين والقائمين بالاعمال ) .

اما في الحالة الثانية فيجب على المبعوث ان يراعى الدقة في الميعاد فقد يستقبله الوزير في الساعة المحددة تماماً . على انه يحدث ان يضطر للانتظار كما في حالة دخول احد زملائه عند الوزير قبيل وصوله . فلا يجب ان يستاء المبعوث من ذلك لان وزير الخارجية لا يستطيع تقدير الزمن الذي تستغرقه المحادثة الدبلوماسية مقدماً ، ولا يمكن ان يطالب بقطع هذه المحادثة حين تكون قد بلغت اهميتها ، لمجرد مراعاة شعور دبلوماسي آخر ينتظر الدخول عليه .

وبما أن المبعوث يرى من زيارته الى تحقيق غرض أو أكثر مما سبق لنا بيانه ، كان عليه أن يرتب الحديث وكيفية تناول الموضوع ، وليس هذا بالامر البسيط . فاذا أراد أداء مهمة كلفته بها حكومته كان طريق الدخول في الموضوع مهنياً ، اذ يبدأ بالكلام في هذه المأمورية الا اذا كان فيها ما لا يرتاح له الوزير ، أو كان مكلفاً بالحصول على بعض معلومات أو بتوجيه ملاحظات بغير ان يلفت النظر الى ذلك لكي لا تقدر للامر أهمية كبيرة . فاذا لم يستطع بدأ الحديث بالتكلم في مثل هذه الأمور ، فانه ياترقى أى موضوع من شأنه أن يثير اهتمام مخاطبه . واذا كان لديه من الأنباء السارة ما يبلغه اليه كان ذلك احسن ما تبدأ به المحادثة ، فيروح ذلك عن نفس الوزير المشغل بالمشاغل ويهيء جواً صالحاً للحديث متشرباً بالود والانشراح .

وفي الماضي كان الحديث يبدأ ببعض عبارات في التحية والمجاملة وبالكلام

لحظة في شئون الحياة الاجتماعية ثم ينتقل من ذلك الى المباحثة في الأعمال ، وكان الخروج على هذه الطريقة يوصف بقلة الادب . ولقد كان يخجل الى المتحدثين في سذاجتهم امكان اخفاء أغراضهم بهذه الطريقة .

أما اليوم فيجب اجتناب هذا الأسلوب بتاتا في أوربا وأمريكا وعلى الأقل حين زيارة وزير الخارجية في مكتبه، فان في ذلك اضاعة ثمين وقته بينما لا يوجد من هو مثقل بالمشاغل مثله . أما في بعض بلاد الشرق فلا يزال التقدم ببعض عبارات التحية لازماً . وواجب المبعوث في كل هذه البلاد هو الحرص على أن يكون مؤدباً وان يعمل ما هو مستحسن تبعاً لمعادات البلد ، لأن عبارات التحية اذا اعتبرت سخيفة في بلد او اتخذت دليلاً على النفاق والكذب فقد تكون لازمة من وجهة التأدب في بلد آخر .

**الثقة المتبادلة .** — ولكي يستفيد المبعوث من علاقاته بوزير الخارجية كل الفائدة يجب عليه أن يعمل على ايجاد الثقة المتبادلة معه . نعم ان الوزير يعاونه في ذلك عن طيب خاطر ، ولكن العمل على ايجاد هذا الجو من واجبات القدام الحديث اى المبعوث . وبغير هذه الثقة المتبادلة لا يمكن ان توجد بينهما علاقات خصوصية وثيقة ، وهى العلاقات التى تسمح للمبعوث بالاستزادة من فوائد اتصاله بالوزير علاوة على الحظوة بصداقته .

والصراحة والصدق لازمان للمبعوث في مكتب الوزير لزومهما له في غيره . فالكذب مع الزميل مرة قد لا يكون بالأمر الخطير ولا يعرض الى اكثر من فقد ثقته وحده ، وربما كان الدافع له يبرر الاستهانة بهذه النتيجة . أما الكذب مع وزير الخارجية فانه يؤدي الى فقدان المبعوث لثقة واحترام الحكومة كلها نهائياً . وما يصاب به من جراء ذلك في نفوذه وفي مركزه لا يتعادل في كل الحالات مع ضئيل ما يحصل عليه من التجاح الموقت بمكره وخديعته . ولما كان الوزير كثير المشاغل فان الوقت لا يتسع له للتحليلات البسيكولوجية والاثار الذى يبقى

في نفسه من المبعوث في مثل هذه الحالة يقتصر على واقعة الكذب وحدها فلا يبحث عن الظروف المخففة لذلك ، و يصبح المبعوث في نظره بمن لا يمكن الوثوق بهم ولا الانضاء اليهم بشيء مطلقاً .

نعم قد تعرض حالات يضطر المبعوث فيها للكذب كأن يتأني من حكومته أمراً بأبناء الوزير بخبر مخالف للحقيقة لغرض من الأغراض السياسية أو الحربية . فاذا وافق المبعوث شخصياً على هذا التصرف أو كان غير موافق عليه ولكنه لا يرى الأمر من الأهمية بحيث يمتنع عن تنفيذه ويستقيل ، فلا بد له عندئذ من أداء هذه المهمة .

وقد يحدث كذلك أن يقدم المبعوث على ذكر شيء للوزير يعرف أنه غير مطابق للحقيقة علماً منه أنه يؤدي له بهذا خدمة في ذلك الحين . ولكن هذه الحالات نادرة وكأنا هي الاستثناءات المؤيدة للقاعدة . فلا تلجأ حكومة تحترم نفسها الى مثل هذه الوسيلة الا اذا حملتها على ذلك الضرورة القصوى ، كما أن وزير الخارجية يلتمس العذر فيما بعد للمبعوث عند ما يعرف الظروف التي اضطرته للتصرف على ذلك الوجه . كذلك في حالة الفرض الدقيق الثاني يكون من الميسور للمبعوث أن يوضح للوزير فيما بعد الأسباب التي أوجت له بذلك العمل . ولا تكفي مثل هذه الحالات النادرة لاعتبار المبعوث كدولياً بشرط ان يكون في الواقع بمن لا يقدمون على الكذب حتى ولا حين توجه اليه الأسئلة المخرجة . وليس معنى هذا أن يستسلم اعتباطاً لمن يوجه اليه السؤال فيرغمه على الاجابات الساذجة أو المضطربة . فالظاهر بالنهول مع ابداء الدهشة ، والتأكيدات المهمة ، والمراوغة في الاجابة بل والاحتجاج الصريح في حالة وضوح سوء نية سائله ، كل ذلك يخرج المبعوث من الحرج ويسهل له الأمر عدم اعتياده الكذب كما قدمنا القول .

ويجب على المبعوث ان يحرص كل الحرص على ان لا يدخل في نفس وزير الخارجية ما يحمله على توهم النفاق والخديعة فيه . وليس من العسير ان يكون

الانسان دبلوماسياً حاذقاً دون أن يوصم بهذه الوصمة . فمن ذلك ان يحتجب القيام بأى سعى ضد الغير لأن هذا يفسح المجال للظنون تساور الوزير عنه . وهناك مبعوثون يعملون على الحصول على رضا وزير الخارجية من طريق الوشاية بزملائهم بينما هو يعرف من شأنهم فى علاقته الخاصة بهم أكثر مما يعرف الواشى . ونتيجة مثل هذا التصرف لا شك سيئة ، اذ لا يسع وزير الخارجية سوى احتقار من يرتكب مثل هذه الخيانة فى حق زملائه وهو يحمل سلوكه على شهوة الاستفادة ، ويقدر أنه لا يتأخر عن خيائته كذلك اذا وجد له فائدة فى هذا العمل بعد ما يستقيل الوزير مثلاً . واذا اشتهر الدبلوماسى بالكذب والدس لحقته شهرته هذه انى ذهب ، وان وافقت حكومة ما على تعيينه مثلاً لديها فانها تبقى رغم ذلك على حذر منه .

أما المبعوث الذى يتمكن من اقناع وزير الخارجية بشرف نفسه وحسن قصده فانه يحظى اديه بثقة لاحد لها ، وقد يكفى اتصا له بالوزير مدة قصيرة لتحقيق هذا الغرض . ولقد وقفنا على حالة كفت فيها كلمة قالها دبلوماسى لوزير خارجية دولة كبرى معادية لبلده عن تصرفات ممثل دولة أخرى منضمة للاولى ، معروف فى الواقع بسوء نيته ، كفت تلك الكلمة ليجيبه الوزير ، وكان يثق به كل الثقة : « اذن سأصدقك أنت ، لا ذلك الرجل » . وهكذا تمكن المبعوث المذكور فى لحظة — بفضل ما اكسبه اياه اشتهاره بالصدق من القوة — من افساد سياسة محكمة التدبير ضد بلده . وقد يميل الانسان كثيراً أوقليلاً لبعض اساليب التعبير الدبلوماسية أو يكرها كل الكره بغیر أن يكون منافقاً أو كاذباً . فهناك أشخاص يرتاحون الى العبارات الودية الرقيقة توجه اليهم بل والى الثناء على قدرتهم وكفاءتهم ، فى حين ان غيرهم يحمل اية عبارة من هذا القبيل على النفاق والرياء ويفضل الصراحة المطلقة عليها مهما كانت خشوتها . ويرجع هذا الى مزاج كل منهم وللى المزاج الوطنى نفسه احياناً ، فاللاتينيون والجرمانيون والانجلوسكسونيون مثلاً يختلف احساسهم فى هذا الصدد بعضهم عن البعض . كما يرجع هذا الاختلاف

أيضاً الى الوسط والى المهنة . فالقائد المسن الذى يعهد اليه بمنصب وزير لا يتذوق مثل عبارات الجمالة المشار اليها كما يتذوقها الدبلوماسى من رجال السلك . لذلك يحسن بالمبعوث الجديد ان يتعرف خلق وزير الخارجية ويرتب مسلكه تبعاً لنتيجة تحليلاته لنفسيته .

وبديهى أنه يجب على وزير الخارجية كذلك ان لا يكذب الا عند ما لا يجد وسيلة غير الكذب للتخلص من محدث فضولى . على ان هذا انما هو الاستثناء البعيد الوقوع ، والمراوغة فى الاجابة افضل .

ولا يلبث المبعوث ان يقف من زملائه على ما يعرف به الوزير فى هذا الصدد ، ثم يتمكن مع الزمن من تمحيص اقوالهم بما يتسنى له جمعه مع الوقت من الآلة المختلفة . ولما كانت الاصطلاحات الرمزية للرسائل يغلب أن تكون معروفة للوزارات الأجنبية ، فن الميسور لحكومة المبعوث أن توقفه على ما قد يوجد من تناقض بين ما يتحدث به اليه وزير الخارجية وبين ما يرسله الى الخارج من البرقيات التى تفسر حل رموزها .

فاذا انتهى المبعوث الى الاقتناع باستحالة الثقة بوزير خارجية الحكومة المعتمد لديها تصبح مهمته على حالة غريبة من التعقيد ويحتاج عندئذ الى شديد الحرص والتحفظ ، كما يضطر الى تمحيص أقوال الوزير بكل الوسائل قبل أن يبلغها الى حكومته . على ان المبعوث اذا وجه لمثل هذا الوزير خلال الحديث سؤالاً صريحاً عما يجب أن يبلغه لحكومته ، فالذى يحدث هو أن يرجع الوزير الى نفسه ثم يحدث عبارته فى صيغة تكون أقرب الى الحقيقة مما كان يقوله من قبل ، أو على الأقل تعبر بالدقة عما يريد أن يحمل الغير على اعتقاده . ويجوز أن يعرض المبعوث على الوزير صيغة البرقية التى يعتزم ارسالها ليوافق عليها ، ولو أن هذه الطريقة غير مستساغة . ولكن جميع هذه الوسائل المصطنعة ليست سوى ملطفات ضئيلة الأثر . واذ لم يسعد الحظ المبعوث بوجود علاقات له بوزير آخر أو برئيس الدولة بصفة أخص ، يكون من شأنها تعويض ما يضيع عليه

في مثل هذا الاتصال بوزير الخارجية ، وجب عليه أن يقنع به رغم قلة ثمرته .  
وبديهي أنه لا يمكن مطالبة وزير الخارجية بكشف مكنونات صدره لكل  
مبعوث جديد كما لا يطالب المبعوث بتصديق كل ما يفضي به اليه الوزير . ولكن  
هذا الأخير في علاقاته العادية بالمبعوث — وهي العلاقات التي تجبذ قيامها  
بينهما — وفي اختياره ما يقدر صلاحية التحدث به اليه ، يجب أن لا يقول أموراً  
لأساس لها من الصحة مطلقاً ( الا في حالة قرب قطع العلاقات فقد ينكر مثلاً  
العرم على مهاجمة بلد المبعوث أو حلفائه ) . ويصدق المبعوث من ناحيته ما يبذل  
به اليه الوزير من التصريحات القاطعة ولا يذهب في ذلك الى حد السذاجة ،  
بل يجب عليه أن يمحس في نفسه كل ما يسمعه منه . والمجهود العقلي الذي يبذله  
المبعوث في هذه الحالة يكون يتناول الأمور بالشك والثقة في آن واحد . وإذا  
تطلب مثل هذا المجهود في الظروف العادية كل مهارة الدبلوماسي المحنك فالحال  
يكون كذلك ومن باب أولى عند ما لا يستطيع المبعوث أن يثق بالوزير . ولا  
ينهب مثل هذا المجهود عندئذ عبثاً كما لا يكون مجرد خيال ، لانه لا يوجد  
في العالم من يكذب دائماً وباستمرار .

وقد تحمل المبعوث في مثل هذه الأحوال غيرته الذاتية وحرصه على كرامة  
بلده على مصارحة محدثه بأنه أدرك حقيقة نفسه وكشف القناع عن كاذبه . ولو  
فعل لكان على حق في ذلك . والعمل على هذا الوجه وإن كان واجباً في بعض الحالات ،  
والقاء مثل هذا الدرس على الوزير وإن كان نافعاً له ، الا أننا لانشير على المبعوث  
بالالتجاء الى هذه الطريقة حين يوجد في مثل هذا الموقف الشبي ، فهي لا تكون  
ناجعة الا اذا كان في وسع المبعوث أو حكومته حمل الوزير بهلذا على تعديل  
أسلوبه وسلوك السبيل السوي ، وذلك لا يتيسر بغير أن يؤدي الى نفور ينضب  
معه معين الاخبار الذي يستقي منه المبعوث . لابل أن للبعوث في أغلب  
الحالات كل المصلحة لا في تجنب اشعار الوزير بأنه أدرك خفية نفسه ، سواء  
بالاحتجاج العنيف والتهكم أم بالنظرات النافذة ، فحسب ، وإنما في تركه —

ولومع التظاهر بشيء من الغباء — مخدوعاً بما يتوهمه في نفسه من البراعة وبما يعتقد من نجاحه في خديعة المبعوث . اذ ربما يحدث عندئذ أن يحمل الوزير سخيـف دهائه على زيادة الصراحة في حديثه مع ذلك الشخص الذي يتوهم أنه دونه في القدرة وأنه قليل الخطر . وعلى كل حال فإن المبعوث يستبق بهذا التصرف منبع استقاء الأخبار ، ومهما كان هذا المنبع مسمماً فإن وجوده أفضل في الدبلوماسية من عدمه بلرة . وبليـس أن يظهر المبعوث ماء هذا المنبع قبل استعماله ، وإن يزن ما يقوله له الوزير الكاذب بغير الطريقة التي يزن بها أقوال الوزير الصادق . وإذا كان من واجب المبعوث أن يكون شديد الحذر دقيق النظر ، فإن من كبير الخطأ أن يبـالغ في ذلك الى حد توهم وجود المحاولات والانسائـس تدبير الخديعة دائماً وفي كل مكان ، وهذا من أكبر عيوب الدبلوماسيين الذين تنقصهم الخبرة . ولقد تترتب على الشك الذي لا يقوم على أي أسـاس نتائج سيئة مثل تلك التي قد تترتب على السذاجة المتناهية في تصديق كل ما يقال كما تقدم . فالمبعوث الذي يضع التقارير متشبعه بروح التشاؤم في نوايا الحكومة المعتمد لديها فيحمل حكومته بذلك على سبق الحوادث حتى لا تفاجأ بالمهاجمة ، إنما يتحمل بعمله هذا مسؤولية عظيمة لا تقل عن مسؤولية المبعوث الذي يؤمن بما يعطى له من التأكيدات غير الصحيحة في شأن حياد الدولة بقصد التضليل فيحول دون اتخاذ مثل ذلك التدبير من جانب بلده . فقد يحصل أن لا يكون البلد الذي يقيم فيه المبعوث قد عبأ جيوشه كما اعتقد ، أو أن تكون التعبئة التي بوشرت بالفعل لا ترمى الى أي غرض عدائي . كما يحصل أن تعيـد دولة جيوشها — كما حدث مثل هذا أثناء الحرب الكبرى — بغير أن تكون لديها في الواقع نية معاونة أحد حلفائها بالسلاح ولكنها لا تريد إعلان ذلك ، إذ قد يشجع هذا الاعلان الاعداء على مهاجمة حليفها فتكون قد ارتكبت ما يعتبر خيانة حقيقية لها .

فالمبعوث الذي يخططه التوفيق في النظر الى المسائل البالغة مثل هذا . القدر من الدقة ، في مثل ذلك الظرف الحرج ، يحمل ضمنه مسؤولية كل ما يمكن أن يفقد

من الأرواح والأموال التي لاعندالها . ومهما بلغ إخلاصه وصدق وطنيته فإنه يكون على كل حال قد ارتكب خطأ في الحكم يجوز أن تترتب عليه بالنسبة لوطنه أسوأ النتائج . وفي مثل هذه الأحوال يكون ما يعبر عنه مارتنس « Martens » ( بالنظر الثاني ) لازماً وضروريا . وهو يقول ان الخبرة ودقة الذوق هما اللذان يكسبان تلك الموهبة للدبلوماسي .

الكتمان . — وبعد فإن الصراحة من الجانبين لا تكفي لاجتماع جو الثقة بينهما بل يجب أن يكونا كتومين . فيحرص المبعوث على أن لا ينقل الى غير من يهمهم الامر ما يدور من الأحاديث بينه وبين وزير الخارجية ، وإذا صرح أحدهما للآخر بأن الحديث سرى ولم يعترض الثاني على ذلك ، يكون من المتفق عليه أن يحتفظ كل منهما امام الغير بالسرية المطلقة . وهذه المادة مرعية في كل سلك دبلوماسي ، والامساكات هناك ثمرة من نذب الدول بعضها لدى البعض رجال ذوى قيمة وخبرة ، بل لكان يكتفى ببعض الشبان الذين يرددون كالصدى ما يبلغ اليهم من التعاليمات ، وتكون فيهم ميزة توفر النشاط والصحة بسبب شبوبيتهم . وانما الواقع هو ان الرجلين المحنكين الصادق الرغبة الواقعين ييهضهما يتمكنان في خلال مثل تلك الاحاديث من تبديد أشد أسباب سوء التفاهم خطرا . وكما كان من الميسور اجتناب كثير من الحروب التي وقعت لو ان الفرص تهيأت لرجال الدول المتصرفين في الامور بالتحدث طويلا بصدر مفتوح ، أو كان يمثلهم أهلا في كل حين للقيام بمثل تلك المحادثات السرية . فهي تمكن من معالجة كل موضوع بنير خطر ما دام الطريق ممهدا لذلك . وما أشد ما تكون دهشة الغريب عن السلك لو انه تمكن من استماع المحاورات التي تدور في مثل هذه المناسبة بين سياسيين كبيرين من فريقين متعارضين . غير ان الشرط الذي لا بد منه لتوثق مثل هذه المحادثات ثمرها هو الكتمان المطلق . وهذا لا يتوافر احيانا في بعض الأوساط الحديثة التي تنقصها التقاليد الدبلوماسية ، بل وفي كثير من العواصم



المهمة كذلك مع الأسف ، حيث تعلق على الأثر الذي تحدثه الاذاعة أهمية أكبر من التكتّم . وفي مثل هذه الأحوال يخشى المبعوث أن تنشر الصحف فيما بعد أقواله السرية مع التحريف أحياناً . وما عليه في مثل هذه الظروف الآن أن يتكلم ويعمل بما يتفق والمقام .

الاعمال العادية والمفاوضات . — لم يكن لنا بد من هذه الجولة التي قنا بها في ميدان الاحساسات لان الثقة المتبادلة هي الشرط الاساسي لكل معاهدة دبلوماسية ، وبدونها يفقد الحديث كل أهمية له ولا يندو الا عبارة عن تبادل تليفات يمكن أن يحصل بالكتابة أو بواسطة بعض صغار الموظفين .

ونعود الآن الى المحادثة الدبلوماسية نفسها ونبدأ بالكلام على الأعمال العادية والمفاوضات التي تحصل بشأنها . واذا كانت عبارة « الأعمال العادية » تشمل جميع المسائل التي تثار بين المبعوث ووزير الخارجية ، فان ملاحظتنا تنصب قبل كل شيء على النوع السياسي منها . والمسائل التي تحدث فيها المبعوث مع وزير الخارجية لا تقل تنوعاً من حيث الشكل والجوهر عن المسائل التي يعالجها معه بطريق الكتابة .

فقد يكون موضوع الحديث تصريحاً « Déclaration » يوجهه اليه المبعوث بصفة رسمية — كما تدل على ذلك كلمة ( التصريح ) — وبأمر من حكومته . ويكون على العموم متعلقاً بنوايا هذه الحكومة السياسية أو مبعراً عن وجهة نظرها في حالة خاصة . كما يمكن أن يكون ذلك الموضوع اخطاراً « Notification » يراد به احاطة الحكومة المعتمد لديها المبعوث علماً ببعض الانباء ذات الأهمية — بصفة رسمية كذلك — ومثل هذا يحصل غالباً بمذكرة . أو أن يكون معاتبة « représentation » في موضع يدعو المبعوث الى الشكوى . أو احتجاجاً صريحاً « protestation formelle » أو اشعاراً « information » كلف المبعوث بتوجيهه لوزير الخارجية أو تليفاً « communication » بسيطاً

كما يمكن أن لا يخرج الموضوع عن مجرد ( حديث ) : وليس الحديث الدبلوماسي بأقل أنواع كلام المبعوث أهمية ، فله كذلك ألوانه فقد ( يشير ) المبعوث أو ( يقص ) أو ( يوحى ) الى غير ذلك .

وإذا كلف المبعوث بتنفيذ أمر سياسي هام وجب عليه أن يزنه بكل ترو قبل الاقدام على تنفيذه ، فينظر فيه أولاً من الوجهة العامة ليقدر مناسبته . وليس هو بالآلة المسخرة وإنما هو رجل لقيمته قد هيأت حكمة وخبرته لمثل وظيفته ، ولذلك فإنه لا يتردد في السعى لدى حكومته لتعديل أو إلغاء المسعى المطلوب القيام به إذا أوحى اليه ضميره بذلك . ثم عليه أن ينظر في الأمر من حيث الشكل والاختصاص إذ لكل من الدولتين طريقان للرسالة هما البعثان الخاصة احدهما بكل منهما لدى الاخرى . والقاعدة ان الدولة البادئة بالمخاطبة في أمر ما تكلف به ممثلها في البلد الآخر ، لا تمثل هذا البلد لديها ، اذ هو غير تابع لها في الواقع . ومع ذلك فكثيراً ما تحمل الاعتبارات الشخصية على الخروج على هذه القاعدة . فوزير الخارجية الذي يريد عمل تبليغ غير مستحب ، ( كطلب استثناء ملحق عسكري أو قنصل ) يجد المصلحة في أن يدعو لديه ممثل الدولة صاحبة الشأن لهذا الغرض بدلاً من تكليف مبعوثه بمهمة ليس من شأنها أن تلتطف أو تسهل مركزه المتحرج بسبب قيام الازمة السياسية بين البلدين . على ان هناك اعتبارات أخرى بالغة في الدقة تراعى في التصرف على هذه الصورة . ذلك ان الوزير يتمكن من تبليغ ما يريد شفوياً وهذا يساعد على تلطيف العبارة وجعل الطلب في شكل مقبول . وإذا كانت علاقات مبعوث الطرف الثاني برئيسه حسنة ، أمكنه أن يسهل لديه قبول الطلب أكثر مما لو قام مبعوث وزير الخارجية صاحب الشكوى بهذا المسعى .

وعلى كل حال فإن النظر في الأمر من الناحيتين المشار اليهما فيما تقدم لا يؤدي حتماً الى تصرف واحد في الحالتين . فإذا استنتج المبعوث عدم مناسبة المسعى المراد القيام به ورأى من واجبه العمل على عدول حكومته عنه فإن تصرفه

يختلف حين يتعلق الامر بموضوع الاختصاص . فالمبعوث لا يحاول الغاء التعليمات التي تلقاها بسبب الخطأ في الاختصاص وحده الا في أحوال نادرة يكون فيها هذا الخطأ واضحاً كل الوضوح . وكذلك الحال اذا طلب وزير الخارجية وساطة المبعوث في تبليغ كان من الواجب أن يقوم به ممثل الوزير في عاصمة بلد المبعوث . فقد يكون السبب ، خصوصاً في البلاد البعيدة ، هو مجرد رغبة الوزير في اقتصاد نفقات التبليغ التلفزيوني ، وقد تكون كبيرة في الواقع حين يراد تبليغ رسالة طويلة الى جملة حكومات في آن واحد .

ومن البديهي أنه ليس في الامكان وضع قاعدة ثابتة للطريقة التي يتناول بها المبعوث الكلام في مختلف الموضوعات التي يريد معالجتها ، فذلك أمر يتعلق بالظروف وبخلاق وزير الخارجية نفسه . فتكتفي بالقول أن المبعوث قد يرى من المفيد أن يبدأ بتنفيذ الاوامر التي تلقاها من حكومة فيذكر بعض العبارات المستحسنة كما قمعنا الاشارة - ثم ينتقل الى المسائل العادية القليلة الاهمية ، وبعد ذلك يطرق الموضوع الدقيق الذي يريد المناقشة فيه أو يسعى للحصول على معلومات بصدده ، وقد يكون هو أهم اغراض الزيارة . على أن الأفضل أن يحمل محدثه على طرق ذلك الموضوع اذا تيسر الامر . ومضى نصح في تحقيق غرضه الى القدر الذي يتيسر له ، يعمل على اخفاء اهتمامه بهذا الغرض فيستأنف الكلام في الاعمال العادية ثم يختم الحديث بعبارة لطيفة ليترك خلفه أثراً حسناً ، لان الاثر الأخير هو الباقي في جميع الاحوال .

ولما كان في غير وسع المبعوث أن يقابل وزير الخارجية في كل حين ، وجب عليه أن ينتهر الفرصة التي تنبأ له ليضع على بساط المباحثة مختلف المسائل التي يريد معالجتها . ولكي يتجنب النسيان عند ما تكون هذه المسائل عديدة يمكنه أن يدرجها في قائمة معه يثبت فيها كذلك ما يتلقاه من الاجابات في صدها . وفي الماضي عند ما كانت المحادثات الدبلوماسية تدور على شكل المحادثات العادية في المجتمعات كان العمل بالطريقة المتقدمة الذكر - وهي تشبه الاساليب

التجارية — يحمل على الامتعاض ، وكانت وظيفة الدبلوماسية تتطلب في الواقع من يتولاها من كبار الاشراف مجهوداً عظيماً من ناحية الذاكرة . أما اليوم فلم يعد في الامر ما يدعو الى اجهاد الذاكرة ولو أن المبعوث يحرص على أن لا يدرج أهم المواضيع لديه في القائمة خشية النظرة الخفية من جانب محدثه . ويؤدى المبعوث مهمته شفويّاً الا اذا كانت لديه تعليمات بغير ذلك . وقد يتلو على محدثه أحياناً صحيفة الرسالة التي تلقاها ، واذا طلب الوزير صورتها ورفض المبعوث اعطاها — وهو لا يعطى هذه الصورة عادة الا اذا كان لديه ترخيص بذلك وبعد ان يكون قد صاغها في شكل مخالف للاصل صيانة لسرية الرموز الوارد بها ذلك الاصل — فان للوزير ، اذا اراد التمسك بالاصول ، أن يرفض سماع تلاوة الرسالة ، بل والعلم بموضوعها من باب أولى . ويرجع ذلك الى التخوف من عدم الانتباه لبعض الفقرات ذات الشأن اثناء التلاوة او من نسيانها فيما بعد ، فيستنتج المبعوث من سكوت وزير الخارجية قبوله التبليغ بغير تعليق ولا ملاحظة . هذا وللمبعوث ان يطلب بمثل ذلك بالطبع بالنسبة لما يتلوه عليه الوزير من الاوراق .

والواجب ان يتفاهم المبعوث ووزير الخارجية بكل وضوح لان سوء التفاهم مهما كان نوعه هو من الامور التي يجب ان تنتفى تماماً في المحادثات الدبلوماسية ، لما قد يترتب عليه من النتائج البعيدة المدى ، وما يسببه من تشويش العلاقات بين البلدين ، كما حدث مثل ذلك في الماضي . لهذا يحسن بالمبعوث ان كان وزير الخارجية مرتبكاً بطبيعته ، ان يعرض عليه في نهاية الحديث موجز أو نص الرسالة التي يعتزم تبليغها لحكومته ليوافق عليه . ولا يسع الوزير أن يرفض اجابة مثل هذه الرغبة أبداً — ولو أن بعضهم لا يزال الى اليوم يرى في هذه الطريقة ما يتعارض مع التقاليد — لأن ما يطلبه اليه المبعوث لا يتعدى مراجعة أقواله نفسها وليس هو العلم بمحتويات وثيقة رسمية ، وفي ذلك مصلحة لوزير الخارجية كما للمبعوث . ولهذا الطريقة ميزة أخرى وهي أنها تفسد عند اللزوم ما قد يدبره ممثل الوزير في بلد المبعوث من النشائس . هذا ويحسن بالمبعوث من جهة

أخرى، في حالة ما اذا أطلعته وزير الخارجية على نص برقية يعتزم ارسالها الى مثله في بلد المبعوث ، ان يعمل الروية والفطنة قبل ان يصرح بعله بها . فكما يجوز أن يكون المراد هو اجتناب سوء التفاهم كما ذكرنا بالنسبة الى الحالة الاولى ، فان من الممكن ايضاً ان ينشر الوزير الرسالة فيما بعد منها باطلاع المبعوث عليها وعليه بها . ولما كان عمل الوزير هو عبارة عن اصدار تعليمات بعكس عمل المبعوث الذي يضع تقارير، فان هناك فرقاً بين الموافقة على هذه والموافقة على تلك وللمبعوث أن يفخر بحق بحصوله على كامل ثقة الوزير حين ينتهى هذا الى اطلعه على الوثائق السياسية الخاصة بوزارته ، فيقف بذلك على كثير من المسائل التي لم يكن ليعلم بها بغير هذه الوسيلة . ولكن معرفة لغة البلد شرط من الشروط الاساسية . فالمبعوث اذا كان يعرف هذه اللغة احدث ذلك بلا شك في نفس وزير الخارجية احسن الاثر خصوصاً اذا لم تكن من اللغات الواسعة الانتشار ، اذ في ذلك الدليل على اهتمام المبعوث بشئون البلد . وحيث أنه يندر ان يتمكن اجنبى من حلق مثل هذه اللغة ، فالواجب أن يحذر المبعوث من الزج بنفسه في مواطن الحرج ، فلا يقرر مثلاً انه علم بفحوى وثيقة محررة باللغة الاجنبية ، تليت عليه اوقرأها بنفسه ، اذا لم يكن واثقاً كل الوثوق من فهمه اياها تمام الفهم . ولا يسرف في الاعتماد على حسن امتلاكه ناصية اللغة الاجنبية فيستعملها في حديث هام لان عليه المحدود بها على كل حال يجعله في مركز اقل من مركز محدثه . والواقع ان العادة التي كان يجري عليها سلاطين تركيا قديماً ، وهي توسط مترجم بينهم وبين السفراء ، ولو كانوا يحسنون اللغة الفرنسية ، لم يكن سببها مجرد الرغبة في التمسك بتقاليد البلاط .

وغير هذا فانه يجب على المبعوث أن يعنى بان لا يقوم اى شك في ادراك مرعى أقواله فلا يبدع مجالاً للبس بين التبليغ الذي يقوم به باسم حكومته وبأمرها ، وبين ما ينطى به كراى شخص له . كذلك يجب ان يميز بين الوان العبارات التي يقولها له وزير الخارجية فان هذا لا يخطو من الفائتة له ولحكومته . على انه

سيتبين في أغلب الحالات أن ما يقال له ليس هو الأهم بل هو ما أخفى عنه. هذا ومن المهم جداً للبعوث أن يحتفظ دائماً بالهدوء حتى في خلال أكثر المناقشات حدة. وللقادر على ضبط نفسه في مثل هذه المحادثات ميزة على السريع الانفعال تفوق مثلها في أي مقام آخر. بل ونقول أن الأفضل للدبلوماسي أن يتجرد من العوامل الذاتية وأن يحمل نفسه على عدم التحمس للسائل العامة رغم ما يتأجج في نفسه من العواطف الوطنية. كما نقول — متعرضين بذلك لمصادمة حماس الكثيرين — أن أفضل الدبلوماسيين ليس هو الذي ينقاد في أمور السياسة إلى ميول قلبه وعواطفه ، بل هو الذي يقف عند حد التساؤل عما يمكنه الحصول عليه وعن كيفية تحقيق ذلك ، مسترشداً بوحى العقل الهادئ وحده. أما الذي يظهر السخط ازاء كل عمل جائر ، أو ازاء ما يقدر بوجهة نظره الوطنية أنه جائر ، فانه لا يتيسر له الاحتفاظ بالهدوء ويفقد بذلك مزايا كبيرة. نعم أن مثل ذلك المزاج الهادئ لا يتوافر لدى جميع الناس ، فيجب على من لم يكن حاصلًا عليه أن يعمل على اكتسابه مع الزمن. ولكي يصل إلى ذلك الهدوء الفلسفي يحسن به أن يقهر نفسه عليه مهما آله هذا القهر. وليس معنى ما تقدم أن لا يستوحى الدبلوماسي ميول قلبه ولكن هذا لا يفيد في أغلب الحالات بل قد يضره وضوح هذه الميول لديه ضرراً كبيراً. هذا الا اذا كان الأمر متعلقاً بموضوع يراذ منه تحقيق غرض انساني لا شأن للسياسة به ولا للأعمال.

والتهكم والسخرية كما قمنا القول سلاح أقوى من العنف في الدبلوماسية ، اذ كثيراً ما تكفي ملحّة أو فكاهة لتحويل مجرى الحديث ولاجتتاب الانفجار وضمان النجاح. ولكن هذه أسلحة لا يجب الاسراف في استعمالها ، ويحذر المبعوث النكات التي ان دلت على براعته فقد تتجاوز مرعى غرضه.

ولاشك أنه يوجد في الدبلوماسية ما نسميه « بالنضب الدبلوماسي » المتعمد ، وهو اذا لم يكن كلمة مصطنعة فانه على الأقل مرتب بقدر معلوم. غير أن من الواجب كذلك أن يستعمل هذا النضب باحتراس فهو لا يصيب الغرض في أغلب

الأوقات اللهم الا اذا كانت الجيوش على الأبواب . بل أن لمثل الدولة القوية كل المصلحة في اخفاء قوته وفي استعمال الهدوء والسكون حتى في التهديد اذا قضى به الحال . على أن المبعوث لا يتبين الطريقة التي يرى الفائدة في انتهاجها مع وزير الخارجية الا بعد أن يتعرف خلقه وعقليته . واذا ألمنا ببعض أنواع ذلك الخلق تبين لنا أن الصراحة والطموح والغرور والزهو والخوف والغضب كلها عوامل تؤثر في تصرفات الانسان فتختلف هذه التصرفات بحسب تأثيرها في نفسه . ويغلب أن يكون المزاج الوطنى كذلك هو العامل الاقوى في هذه التصرفات . فهناك أشخاص وأقوام يمكن أخذهم بالشدة وآخرون يتهيجون أشد التهييج عند أية محاولة بالعنف فيكون من العسير التفاهم معهم ، وهم لا يخضعون الا للقوة الغاشمة التي لا يقوى الدبلوماسى على استعمالها .

هنا وبعد أن يقوم المبعوث بذلك التحليل لنفسية الوزير ويتعرف منه الميدان الذى يحول معفيه يلجأ الى الحقن ليقوده الى هذا الميدان ، ومكتب الوزير هو خير مكان يحتاج فيه المبعوث الى مثل هذه المقدرة الدبلوماسية ، وهى تعتبر من فضائله ،

ولقد قال لاروشفوكو « Le Rochefoucauld » « يجب أن لا يجتهد في خلق المناسبات في كبريات المسائل بل يستفاد مما يعرض منها » . وهذا هو الحال في الدبلوماسية غالباً أن لم يكن دائماً . والمسائل تتطور على أشكال كثيرة الاختلاف ، فعلى المبعوث أن يحسن انتهاز الفرصة الملائمة لأن الخطأ في التصرف قد يكون متعذر الاصلاح . وأساليب التصرف المؤدية للنجاح عديدة لا تعينها الا المناسبة ، فليس في وسعنا ان نستعرضها هنا ولا بد لنا من الوقوف عند حد ابداء ملاحظات عامة .

فليس من مصلحة المبعوث أن يعلن كبير ذكائه منذ المقابلة الاولى وأن يكشف عن قدرته العقلية وعن علمه . كذلك ليس من مصلحته أن يدأب على مصارحة الوزير في كل مناسبة بأن الحق في جانبه ، ولا ان يتشبث في حمله على

الأخذ برأيه مستعملا مثل تلك العبارة الانجليزية التي يضيق لها الصدر وهي :  
« I told you so » وترجمتها الحرفية ( لقد قلت لك كذا . . ) ، وهي مستنكرة  
بحق في بلاد أهل هذه اللغة . فالتخادعة أفيد للبعوث من الغلظة التي تتم عن أغراضه  
بينما التخادعة تسترها . والظروف هي التي تعين الحد الذي يجب أن لا يتجاوزه  
المبعوث في استعماله التخادعة . كذلك تتوقف على الظروف كيفية تصرفه في  
الحديث وما اذا كان يتناول بالصراحة موضوعا معينا أو يتكلم في أمر أو  
أكثر في آن واحد . وعليه ، بقدر ما يستطيع ، أن يخفى جهله في مادة معينة فيعتذر  
اذا ما سئل بأنه يريد قبل الجواب مراجعة ملف الموضوع الموجود لديه مثلا .  
وانما يجب أن يحتب الوقوف في مثل هذا الموقف المحرج ، وذلك بدرس جميع  
المسائل التي يمكن أن يتناولها الحديث مقدما . ونكرر هنا ما ذكرنا من وجوب  
الحرص على أن لا تفسد المصالح العامة بسبب التنقيق في اعتبارات النفوذ وعوامل  
الزهو ، وأن يكيل المبعوث بمكيال الدقة ما يكره على توجيهه لمحدثه من غليظ  
القول عاملا في بعض الأحيان على تلطيف العبارة فلا تبلغ مرارتها قدر ما  
للموضوع بالفعل ، وبذلك يهون الأمر على محدثه . وعليه أن يتنزع بالصبر عند  
الاقتضاء فلا يحاول الحصول طرفة على كل مراده ، وأن يحتب الاحتياط واستئناف  
الطلب لكي لا ينم عن قصده أو يضايق محدثه . ولا شك أن ذا الإرادة القوية  
يتغلب بقوة نفسه على الاضعف منه ، ومثل هذا يحدث بالفعل في المفاوضات  
بوجه أخص ، وليس من الميسور التقدم بنصيحة عامة في الصد . ومن المؤكد  
أن هناك حالات ينتهي المبعوث فيها بأعجوبة الى تحقيق غرضه وكسب قضيته  
بعد الرض المتكرر من الوزير والياس التام من النجاح . وقد يصل المبعوث  
أحيانا الى حمل الوزير على التقدم من تلقاء نفسه بالرأى الذي يحببه .

أما المفاوضات بصفة خاصة فيفضل المبعوث فيها غالبا البدء بحس نبض  
مفاوضه باسمه الشخصي دون أن يشعره بمدى ما لديه من التفويض . فمن ذلك  
أن يذكر له أنه مستعد لأن يعرض على حكومته اقتراحا ما بينما يكون حاصلا



بالفعل على اذنها بقبول ذلك الاقتراح . والامر في هذا لا يخرج بالاجمال عن كونه مساومة كما يحصل في التجارة ، ولو أنها مساومة من نوع خاص يزيد عن تلك في الدقة ، فتطبق في هذا الصدد المبادئ العامة التي تقوم عليها المساومات . فمن هنا أن يدع المبعوث وزير الخارجية يتقدم بالاقتراحات بقدر الاستطاعة وله في أكثر الحالات كل الفائدة في أن يقف موقف المستمع لأقواله ، ملاحظاً ما فيها من نقط الضعف . هذا مع الاجتهاد في استبقائه في حدود الدائرة المقصودة . وعليه أن لا يتعجله أبداً كما عليه أن يجتهد في الاجابة على اعتراضاته . قبل ابدائها وأن يبدأ بالمهاجمة حين يشعر بعزم محدثه عليها . ثم هو لا يتقدم بجميع حججه مرة واحدة بل يحتفظ منها باحتياطي كما يفعل القائد في القتال . وقد يطلب الكثير أحيانا ليحصل على القليل ، الى غير ذلك .

هذا وقد يتعلق الامر بموضوع بالغ في الاهمية ويعرف المبعوث امكان التأثير على وزير الخارجية بواسطة شخص ثالث يتيسر للمبعوث استخدامه في هذا الغرض ، ويرى من المفيد الاتجاه الى هذه الوسيلة بعمل تحضيري . ولكن هذا أمر دقيق لا يجب الاقدام عليه الا بمتهى الخذر .

وكثيراً ما تعرض في خلال المفاوضات كما في الاحاديث العادية التي تدور بين وزير الخارجية والمبعوث حالة بسيكولوجية يخطئ المبعوث كل الخطأ اذا أهمل الاستفادة منها . ذلك ان وزير الخارجية — بعد ان يضطر مراراً لرفض طلب يتقدم اليه من المبعوث — يغلب ان ينتهي الى التأذي من اعادة الكرة . عليه فيه كلما زاره المبعوث ويميل الى الموضوع الحد لذلك . وحيث انه لا يسعه قبول ذلك الطلب فانه يفكر في تقديم عوض عنه اما بسبب ما يشعر به من الميل لشخص المبعوث ولما بينهما من وثيق العلاقات ، أو بقصد التخلص من مضايقته او رغبة منه في ارضاء دولة المبعوث الصديقة . عندئذ تنهياً للمبعوث فرصة النجاح في تحقيق غرض آخر أقل شأنًا بالطبع من الاول ، ولكن قبوله يعتبر كسباً كبير القيمة في أمر سبق رفضه الى ذلك الحين . اذ لا شك أن وزير الخارجية تحقيقاً .

لرغبته الشخصية التي عبرنا عنها، يسلم في سبيل الوصول لتلك في أمر ذي شأن .  
وليس من النادر أن يحصل المبعوث بهذا الاستبدال على ميزة لا تقل كثيرا عن  
تلك التي كان يسعى إليها بغير أى أمل في النجاح، ويكون في مثل هذا النوع الخاص  
من المساومة السياسية مفاجأة حسنة غير متوقعة .

هذا ولابد أن المقرر في جميع بلاد العالم هو انه ليس على الدبلوماسي أن يتدخل  
في الشؤون الداخلية للبلد المعتمد لديه . وتلك قاعدة لا بد منها اذ بغيرها يتعذر تصور  
ما يكون عليه حال الدولة التي تسمح لغيرها بمثل هذا التدخل . ( ولا نقصد التدخل  
الجزئي من جانب دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى حين يكون مترتباً على  
الحرب . فتلك حالة غير عادية ، الغرض منها ضمان تنفيذ الالتزامات الناشئة عن  
الحرب ، وهي مؤقتة على كل حال )

غير أن المبعوث لا يتمكن من أداء مهمته على الوجه الكامل اذا جرى على  
تطبيق هذه القاعدة بالدقة وانصرف عن الاهتمام بأى موضوع بمجرد أن يقام له  
الدليل على أنه مما يدخل في طائفة الشؤون الداخلية . ولما كانت عبارة ( الشؤون  
الداخلية ) عبارة مرنة في الواقع فان المبعوث الذي يقبلها على علاتها وفي  
أوسع حدود معانيها — وسيحاولون حمله على مثل ذلك بلا شك — يبقى  
مكتوف اليدين بينما تتعرض للخطر مصالح بلده السياسية الكبرى او المصالح  
الحיוية لأبناء وطنه ، حين تكون الحاجة ماسة لوسائله ومعاونه . فقد تحدث  
مثلا من الوجهة السياسية ان تزيد الدولة المعتمدين فيها في استعداداتها الحربية بكيفية  
مطردة او تعمي جيوشها ، ويظن ان هذا الإجراء مقصود به بلد المبعوث او دولة  
صديقه او عاقلة له . وقد يكون الامر اقل خطرا كأن تمنح الدولة امتيازاً كبير  
الشأن للغير يكون فيه ما يهدد مصالح بلد المبعوث الاقتصادية والسياسية .  
ولنفرض علاوة على هذا ان ما لدى المبعوث من الأنباء عن هذه الامور وان كان  
مستمداً من مصادر جديرة بالثقة الا انه لم يتأيد بصفة قاطعة . فكل هذه بالبداية  
امور من نوع داخلي محض لا تعنى الا حكومة البلد وحدها . ولكن ألا يجب

أن يهتم المبعوث بها ويحتشد في التحقق من صحتها ؟ أو ليس من الأولى في أغلب الحالات لمصلحة حكومتى البلدين أن تصلا الى تسوية هذه المسائل بإزالة أسباب سوء التفاهم الذى قد يؤدى الى أسوأ النتائج ؟ وغير هذا فقد يحدث أن تصادر ممتلكات أحد أبناء بلد المبعوث المقيمين أو غير المقيمين في البلد المعتمد لديه ، بطريقة ظاهرها التحكم ، أو أن يحكم على آخر بالاعدام ويقتل المبعوث أو حكومته وقوع خطأ من القضاء في الحكم . كما يجوز أن يتهم أحدهم بالتجسس وذلك أمر فيه مساس بالسياسة وبالمصالح الشخصية في آن . فالتدخل في هذه الاحوال لا يكون تدخلا في شئون البلد الاجنبى الداخلية فحسب ، بل يكون فيه اعتداء كذلك على قضائها ، أى على ذلك الحرم المقدس الذى تضعه كل حكومة متمدينة فوق كل مساس أو اعتداء ، والا تعرض نفوذها للضياع . الا أنه على الرغم من كل ذلك لا يسع المبعوث أن يبقى جامداً أمام فقدان أرواح وأموال أبناء وطنه الارباب في الظاهر .

فالتدخل لازم إذن ونقول أنه في الشئون المتعلقة بالمصالح الادارية الخاصة أسهل منه في الشئون المتعلقة بالمصالح السياسية ، وانما يجب اخفاؤه في جميع الاحوال . فاذا ما باشر المبعوث مثل هذا الموضوع فانه يصفه بأنه سرى جداً ثم يدفع عن نفسه قبل كل شيء فكرة التدخل في شئون البلد الداخلية . وهناك أشكال مختلفة لاختفاء التدخل فيعبر المبعوث مثلاً عن أملة في تقبل المسعى بنفس روح التوفيق التى دفعت اليه ، أو يقف عند حد الاستعلام عن مجرى الأمور ، أو يقول انه أو حكومته وان لم تكن ليهما رغبة التدخل في الشئون الداخلية يكونان سعيدين اذا روى امكان التصرف في الأمر على صورة يذكرها . ويكرر التأكيد ، اذا اقتضى الحال ، بأنه غير مدفوع الا بالعاطفة الانسانية ، وذلك في حالة السعى ضد اجراء يهدد حياة أو حرية أو أموال أبناء وطنه على الأخص . وللمبعوث أن يضيف أحياناً — ولو أن ذلك لا يكون على العموم الا في الحالة الأخيرة المتقدمة الذكر — انه انما يتكلم بصفة خصوصية صرفة وان حكومته

لم تأذنه بآثارة هذا الموضوع ، لابل انها تجهل كل الجهل اهتمامه به وانها لاشك سوف لاتوافق على تصرفه اذا علت به . وقد تفيد الفكلمة أحياناً في تسهيل قبول التدخل . فلقد قال يوماً دبلوماسى أجنبى لوزير روسى كان يتشكك في صحة جنسية شخص يحتسمى بالأول العبارة الآتية : « اذن فكأنما هو لو كان روسياً وبريثاً لما رأيت بأساً في شفته ؟ » . فأضحك هذا الجواب ذلك الرجل الكبير وكان له أثره في انقاذ حياة المتهم . ويجب أن لاتهمل العناية بالشكل حين يترك المبعوث لوزير الخارجية مفكرة عن مثل هذه المسألة ، كما هو الحال في الغالب ، ويسبق تقديم المذكرة بالضرورة حصول المناقشة الشفوية . وللمبعوث كل المصلحة في أن يستعمل لمثل هذا الغرض ورقاً بغير عنوان ، وقد يسلم المذكرة على اعتبار أنها شفوية أو خصوصية صرفة .

ويمكنه كذلك علاوة على المفكرة ، سواء أكانت رسمية أم غير رسمية أو سرية ، أن يترك مفكرة أخرى من حجم أصغر ، يصفها بأنها خصوصية بحثة ، وهى التى يدون فيها كل ما يريد من الملاحظات والمطالب على صورة لا يتخفى فيها تدخله . ويطلب الى محدثه عند الاقتضاء أن يلقى بتلك المفكرة في النار لو قدر أفضلية ذلك . والوزير ان كان يميل الى المجاملة يوفر على المبعوث مشقة ذلك العمل ويدون بنفسه ما يدور في الحديث من النقاط المهمة .

هنا ولحسن التصرف وصواب الحكم في مثل هذه الأحوال شأن كبير ، وربما أدى الخطأ الذى ينشأ من عدم توافر إحدى هاتين الصفتين الى اثاره مالم يكن يود المبعوث اثارته من المسائل مهما كلفه الأمر . كذلك قد يسبب مثل هذا الخطأ ضياع حياة انسانية ، واذا أدى الى الحرب ترتب عليه ضياع عشرات الآلاف من الأرواح . فالمبعوث الذى يدعوه الحال الى التدخل في مثل هذا النوع من المسائل يأخذ على عاتقه مسئولية كبيرة ، ولذا يجب أن يكون سلوكه حازماً وماهراً في آن واحد . كما يجب أن يقدر بالحس — وهذا ليس بالأمر الهين — مدى ما يؤدى اليه الحرز من الفائدة ومقدار ما يترتب على الافراط

في الاهتمام بالموضوع الذي يعنيه من الضرر . ويختلف الحال في هذا أيضاً تبعاً لشخصية الوزير وتبعاً للوسط ، ولو أن للعلاقات السياسية والشخصية في هذا الباب بعض التأثير . فالغالب أن تكون البلاد المتأخرة أكثر غيرة على استقلالها وعلى عدالة قضائها الأهلي من البلاد التي لا ينازعها منازع في حلولها في الصف الاول من المدنية . وقد يكون بعض الاوساط أكثر ميلاً الى الانقياد لعواطف الاحسان من البعض الآخر حيث تسود روح البيروقراطية<sup>(١)</sup> الجامدة . فالجمال يتسع للنقاش في المسائل السياسية الى أبعد من الحد المقبول عادة اذا تهيأ الوسط الودى ، وتوفر المزاج الدعائي . أما في الجو الذي تسود فيه روح الجدل فلا يطول الحديث الا وتوضع له الحدود . ومن جهة أخرى فقد لا يقبل وزير خارجية دولة كبرى المحادثة في شأن من الشؤون الداخلية ، بينما لا يسع زميله في الدولة الصغيرة الا الرضوخ لمثل هذه المحادثة . كما يمكن التكلم أحياناً بكل حرية في موضوع دقيق في عاصمة كبيرة ، في حين أن مجرد الإشارة اليه في عاصمة أخرى ، معادلة لها في الاهمية ، يؤدي الى صرف المتكلم بسخرية . ومع ذلك فإن في وسع المبعوث في كثير من الحالات أن يتحدث الى وزير الخارجية في أى موضوع مهما دق اذا عرف كيف يتخذ الشكل الملائم لتناول هذا الموضوع . والوزير الذي يدفع بفضب كل تدخل من أجنبي في شئون بلده الداخلية ينتهى الى قبول ذلك بالفعل من المبعوث الحائز لثقته ، اذا وفق هذا الاخير للتغلب على كل ما يحيط بالتصرف في هذه الشؤون من دقيق الصعاب . وأخير أنرى ضرورة الإشارة هنا الى المهمة التي يضطلع بها المبعوث المعتمد لدى دولة شبه مستقلة وخاضعة لحماية فعلية أو مستترة من جانب دولة أخرى . فمن البين أن الواجب عليه في هذه الحالة أن يعمل بحسن تصرف مزدوج ، فيراعى عواطف الحكومة التي يمثل بلده لديها ، وقد تكون في حالة هياج وحنق ، بغير أن يكدر الصفاء مع الدولة الحامية . اللهم الا اذا كانت سياسة حكومته

ترمى بالفعل الى اثاره الصعوبات هذه الدولة الاخيرة .

**تقصر الوفاء .** — ان وزير الخارجية هو المصدر الرسمي الذى يستمد المبعوث منه الاخبار . وعلى المبعوث فى هذا الصدد واجبان : الاول هو أن يكون دائم الوقوف على الحالة العامة وتطوراتها . والثانى هو أن يتحرى بعض الحوادث المعينة التى تهتم حكومته . فوالاته الاتصال بوزير الخارجية تساعده على أداء الجانب العادى العام من مهمته . أما المعلومات المختلفة فيجب أن يتركها للفرص التى تنهال بمقابلة وزير الخارجية لأعمال أخرى . وهذا العمل ولا سيما ما يتعلق منه بتحرى المعلومات فى صدد مسائل معينة — وهى مهمة أصعب من الاولى — يستدعى توفر نفس شروط حسن التصرف والمهارة ، وهى فى هذا ضرورية للمبعوث علاوة على باقى الصفات التى حيزناها فيما تقدم .

ويجب أن لا يتعرض فى هذا الباب بصفة عامة لسياسة البلد الداخلية وأن لا يوجه أسئلة يعرف أن من العسير على محدثه الاجابة عليها ، اذ الاحراج من سوء السياسة على كل حال ، وربما لا يقصر الوزير فى اشعاره بذلك . وقد يصرح المبعوث أحياناً ، وهو يوجه السؤال ، بأنه لا يتمسك بالاجابة عليه اذا فضل الوزير عدم الاجابة . وعند ما تنهال الفرصة للمبعوث فانه يحيط وزير الخارجية علماً ببعض الأنباء التى تثير اهتمامه مؤملاً أن يقابله بالمثل ، ويفيض فى الحديث معه . وعلى العموم يحسن بالمبعوث أن يمر بالأمر الذى يعنيه مروراً بدلاً من الامعان فيه حتى لا يميظ اللثام عن مقدار اهتمامه به بغير أن يصل الى نتيجة . والأمر بالعكس طبعاً حين تعتمد التظاهر بالاهتمام بالأمر لى يخفى اهتمامه الحقيقى بغيره . واذا أراد أن لا يلحظ محدثه اهتمامه بمسألة بذاتها فى وسعه أن يلجأ الى وسيلة سهلة وهى ادماج تلك المسألة بين مواضيع أخرى . واذا أخذ مذكرات بأقوال الوزير خلال الحديث فلا يثبت الاجابة على السؤال الخاص بالموضوع الا بعد مضي وقت وحين يجيبه محدثه على سؤال آخر أقل من الاول شأناً ، فيصرفه بذلك عن الالتفات الى الأمر الذى ربما كان هو الباعث الاول على الزيارة .

وقد يحتاج المبعوث في الغالب الى استعمال الدهاء للوصول الى اغراضه ، ولا يمكن عدلا ان يلام على ذلك ، بشرط ان يبق في حدود ما تفرضه كرامة الرجل الشريف . اذ لاشك في ان من المكر ما هو مباح كما ان منه ما ليس كذلك ، وكثيرا ما تكون المناسبة هي التي استدعت الالتجاء الى الدهاء والمكر . ونقول على سبيل المثال ان المبعوث لا يمكن ان يلام اذا استفاد من فرصة زهو محدثه واعجابه بنفسه ، أو من ظرف غضبه أي عند ما يطلق العنان للكلام ويتفوه بما لم يكن ليتفوه بمثله في غير تلك الفرصة ، ويجد الدبلوماسي الفطين فيه الكثير من المعاني والادلة البعيدة المغزى والاثر . كذلك الحال اذا استفاد المبعوث من حالة نسيان الوزير . ومن المباح تماما للمبعوث ان يفشى سرا عددا — وفي الواقع لا يكون في الامر افضاء لسبق الاثن للمبعوث بذلك من حكومته — فيروى لوزير الخارجية أشياء من شأنها ان تؤدي الى جواب ذي اهمية . كذلك لا يلام المبعوث اذا ابرز وثيقة مفتعلة اعدت خصيصا لتقديم على اعتبارها صورة برقية تلقاها من حكومته أو من غيرها ويراقب ما يكون لذلك من الاثر عند الوزير . وهناك من الملاحظات والعبارات التي تذكر للاستدراج ما لاشك في اباحته مثل ( ان الجرائد تقول كذا ) أو ( يقال ان الحكومة اعتزمت كذا ) أو ( سيقترح على الحكومة عمل كذا ) أو ( أنت تفهم قصدي بلا شك ) — حين لا يكون في الواقع في اقواله شيء يفهم . أو ان ينصح المبعوث بعمل من الاعمال للتحقق بما اذا كان هذا الذي يشير به قد عمل . وفي الواقع ليس لاحد ان يؤاخذ المبعوث الذي يستعمل مثل هذه الاساليب .

اما التظاهر بمعرفة امر لثنين حقيقة فهو على عكس ما تقدم خطير بقدر خطورة العمل على الاستفادة من ضعف ذاكرة الوزير بتوجيه السؤال اليه مرتين عن امر واحد . ولذا سأل المبعوث الوزير عن أمر دقيق فلا يجب ان يكرر السؤال في الامر نفسه الى وكيل الوزارة عند زيارته له ، عقب مقابلته الوزير ، وقبل ان يكون الوكيل قد تمكن من مقابلة رئيسه . نعم لاشك ان للمبعوث كل المصلحة

في مقارنة الاجابتين اللتين يتلقاهما من هذين المصدرين، ولكن المبعوث الذي لديه من الخبرة — ان لم نقل من شرف النفس — قد رما لديه من البهاء ، لا يقدم على هذا الفعل لعله ان مثل هذه الطريقة لاتلبث ان تكتشف ويترتب على ذلك نضوب معين الاخبار .

ويمكن بالمبعوث ان يضع نفسه في الكثير من الحالات مكان محدثه ويتساءل عما كان يجيب به على السؤال اذا وجه له . فمثلا اذا اراد التحقق من وجود معاهدة ذكر في نفسه ان الوزير لابد وان يحاول بكل جهد اخفاء الحقيقة ان كانت المعاهدة موجودة بالفعل، والا فرمما يرى الوزير المصلحة في ان يظل السائل على ما توهمه من وجود مثل هذه المعاهدة . وبناء على هذا التروى الذي يمليه عليه صدق النظر في الامور يزن الرد الذي يتلقاه من الوزير .

واخيرا يحسن بالمبعوث ان يستوثق عند الفرصة من صحة ما يدلى به اليه وزير الخارجية ، ولذلك وسائل مختلفة . منها ان تعاونه حكومته ان كانت على علم بمحتويات البرقيات الرمزية التي يرسلها الوزير الى مبعوثه لديها . كما ان الدبلوماسي القدير يتمكن مع الزمن من الاعتماد على اكثر من مصدر واحد لاستقاء المعلومات . وهكذا يصل في الغالب الى استنتاج صحة الخبر حين يجيئه من عدة مصادر مختلفة . وقد يحدث ان يكون وزير الخارجية مبالغا في الصمت لدرجة لا نفيد معها ادلة الاخلاص ولا اية حيلة ، ففي هذه الحالة يكون المبعوث مضطرا لاستقاء اهم معلوماته من مصادر اخرى . غير ان وزير الخارجية في غالب الاحيان يخاطب المبعوث بصراحة كافية ان جمعت بينهما عواطف المحبة والثقة . وتكون احاديث الوزير في هذه الحالة احسن المصادر لتقارير المبعوث .

الاحتفاظ بطبيب المعوقات بين الدول . — لانزعاج في أن الاحتفاظ بطبيب العلاقات القائمة بين الدول وتحسينها عند الاقتضاء هو من أكبر المهام التي يقوم بها الدبلوماسي . وتنتهي للمبعوث المعهود له بهذه المهمة فرصة القيام بخير عمل يؤديه اذا وجد بين الجانبين سوء تفاهم واسباب ضعف فعمل على اصلاح ذلك ، ومنع



تطور هذه الحالة حتى لا تصبح مضغعة في الأفواه ويستغلها الأفاكون من السياسيين مهما علا مركزهم.

ولئن كانت الحروب قد أصبحت في أيامنا هذه وطنية صرفة، إلا أنه لا يمكن إنكار الدور الذي يقوم به سوء الظن والخبث الانساني في إثارة الرأي العام، وهو الذي يسبب المنازعات الحديثة. فليس أقدر من الدبلوماسية في المركز المهم على افساد مثل هذه المؤثرات المضرة، وذلك بصنق تعبيرة عن حقيقة نفسية البلد الذي يقيم فيه، فهو بذلك يعاون على استبقاء السلم اذ لا يزال للعامل الشخصي اليوم أثر كبير في مثل هذه الشئون.

وإذا تمتع المبعوث بثقة الحكومة المعتمد لديها واستعمل ذكاءه وحسن تصرفه في التعاون معها، فإنه يساعد بعمله هذا على الاحتفاظ بطيب العلاقات بينها وبين وطنه. وإذا أحس بالميل للبلد الذي دعتة وظيفته للإقامة فيه، كان أقدر على أداء مهمته المزوجة على الوجه الأنم، فيزاول أعماله اليومية ويعرفها ويتعهد في الوقت نفسه طيب علاقات هذا البلد مع وطنه. والحكومات تدرك تمام الإدراك حقيقة شعور الدبلوماسيين، ففي أتيننا مثلا يكون « لصديق اليونان » Philhellène ميزة كبيرة على من يعرف عنه غير ذلك. أما الجمهور فإنه متى كون لنفسه رأيا عن المبعوث الجديد يصبح من العسير تغيير هذا الرأي فيما بعد.

على أن لذلك استثناءات كبيرة، اذ يوجد مبعوثون من الطبقة الأولى لا تنطوى نفوسهم الا على الكراهية أو الفتور ازاء البلد الذي يقيمون فيه، ولا شك في أن مهمتهم تكون أكثر صعوبة. فإذا غنى المبعوث بالشكل وتمشى مع العادات، ولا سيما ما كان متصلا منها بالمجاملات، وحرص في كل الظروف على ابداء علامات حسن النوق والاتصاف، فإنه يكون قد أدى جانباً عظيماً من مهمته. وما أسهل ما يصل الشخص الكبير المقام الى كسب ود الجمهور، فلقد رأينا جرائد بلو كيو تذكر مرة مثل إحدى الدول الكبرى وتصفه بأنه « رجل عذل

لا يفرق بين الناس تبعاً لالوان بشرتهم » .

وغير هذا فان المبعوث، حين يقدر فائدة ذلك لوطنه ، يعمل على ايجاد اتصال شخصى بين رئيسى الدولتين وبين كبار رجال الدولة فى البلدين وذلك بتبادل الزيارات . وعليه أن لا يغفل فى هذا الباب جانب الزهو الانساقى ، اذ أن تبادل التياشين فى المناسبات الكبيرة امر لا يستهان به باعتبار أنه وسيلة ناجعة للتقريب والموادة . وانما عليه أن لا يتقاد فى ذلك الى مطامع نفسه .

وهناك من الدبلوماسيين من ينحازون بغير تبصر الى جانب الحكومة المعتمدين لديها اما لموافقة ذلك لمزاجهم ، أو طمعا منهم ، أو مفاخرة ، أو انهم يكونون شديدى القابلية للتأثر بالوسط الجديد والذهاب فى ذلك الى ابعد الحدود ، فثل أولئك لا يلبثون أن يفقدوا كل سلطان لهم فى بلدهم . وعلى العكس من هذا الفريق يوجد آخرون يعملون يباعث من الطمع مختلف فى طبيعته عن الأول ، وبروح مشاكسة فطرى فيهم على أن يفرضوا آراءهم وآراء حكوماتهم وان لم تكن عاجلة أو على الأقل عملية . ولما كانت الحكومات الاجنبية لا يمكن أن ترضى بمثل هذا التصرف الذى لا يقصد المبعوث منه الا تهيئة أسباب النجاح لنفسه ، فان المبعوث يحق عليها وينفع فى مجال المناقشة والمعاتبة بغير روية معها ، ثم لا يلبث أن يتأثر مركزه من هذا السلوك ويفقد كل نفوذ له . أما الدبلوماسى المحرب فيحول بين نفسه وبين التطرف الى أحد الجانبين ، فلا يطمع فى السيطرة على الحكومة المعتمد لديها ، ولا يتنزل الى حد أن يكون عاملاً لدى حكومته ( كما هى الحالة غالباً فى الواقع ) . وبينما هو يحتفظ باستقلاله الفكرى التام ويقدم مصالح بلده على كل شئ ، يكون فى وسعه ان يؤيد مصالح البلد الذى يقيم فيه اذا تيسر ذلك بغير اضرار بمصالح بلده . فيبلغ وزير الخارجية ما قد يهجمه العلم به من الانباء ولا ييخل عليه بسديد نصائحه اذا تهيأت له فرصة التقدم بها عن خبرة ، وخصوصاً ومن باب أولى فى الشئون التى لا علاقة له بها اصلاً . كما أنه لا يتردد فى أن يؤدى له خدمات بغير مقابل كلما تهيأت الفرصة لذلك ، ولا

يتوانى في القيام بهذه الخدمات حين تكون ذات قدر وقيمة ، واضعاً نصب عينيه

« أن 'لعطاء مضاعف . لما يكون بطيب خاطر *bis dat qui cito dat* »

ولا يجب ان يجعل المبعوث هذه المعاملة الحسنة وقفا على مكتب الوزير وإنما يفعل مثل ذلك عند الفرصة مع غير الوزير من رجال السياسة ، وعلى الاخص مع زملائه الدبلوماسيين . ولا تنهياً الفرص في غير السلك الدبلوماسى لتقديم امثال هذه الخدمات بغير مقابل ، اذ تكثر فيه مناسبات الوقوع في الخطأ عفواً ان لم تحمل دون ذلك كلمة تحذير .

وغير هذا فقد يحدث أن يبدو تعارض بين مصالح الدولتين ويرى المبعوث ، بماله من المقدرة في الحكم ، أن الخطوة التي تشير بها التعليمات الصادرة اليه من شأنها ايلام الحكومة المعتمد لديها بغير فائدة أو الاضرار بمصلحة بلده . وذلك أمر كثير الوقوع ، اذ يصعب احياناً في بلد ما تعرف الروح السائد في البلد الاخر . فيجب عليه في مثل هذه الحالة أن لا يدخر وسعاً لحل حكومته على اتباع سياسة اكثر ملاءمة لمصالحها الحقيقية ولمصالح البلد الذي يقيم فيه . وعكس هذه الحالة يمكن الوقوع كذلك ، كأن يكون المبعوث أكثر يقظة من حكومته فيرى من المصلحة اتخاذ وسائل أشد مما أشارت به ازاء الحكومة التي يمثل بلده لديها . نعم أن مركزه في مثل هذه الحالة يكون حرجاً ، ولكنه ليس عليه الا أن يستمع صوت ضميره . على أن امكان وقوع مثل هذه الحالة نادر جداً لحسن الحظ ، لأن وزراء الخارجية لا يخطئون من جانب التناهي في حسن المعاملة مع حكومات الدول الأخرى . وبالرغم مما يمكن أن تنطوى عليه نفس المبعوث من طيب النوايا فان عليه أن يستعمل كل فطنته في اختيار الاساليب التي يتبعها في أداء الخدمات للحكومة المعتمد لديها ، لأن مثل هذه الاحوال قد توقفه مواقف بالغة في التناقض . فالاغراق في مدح الرجال والثناء على الاشياء الخاصة ببلد ما قد لا يكون فيهما على الدوام اداء خدمة . والمبعوث الذي يبلغ في احاديثه مع احد زملائه فيسرف في الثناء على الحكومة رغبة في كسب وضاها ويكون هذا الزميل من فريق

سياسى معارض ، والمبعوث الذى ينشر رسائل المدح فى الدولة سواء فى صحف بلده أو فى غيرها ، كلاهما لا يوفق فى الغالب الى اعترافها بحميله ، لأنهما قد يفسدان عليها بالعكس علاقاتها بالدول الاخرى . أما الاحتجاج — ولو كتب بعبارة قاسية — فانه على نقيض ذلك قد يؤدى احيانا لا الى اصابة الهدف فحسب ، بل قد يقوى عند المناسبة مركز البلد الموجه اليه أزاء بلد آخر . اذ يتيسر لوزير الخارجية أن يستند الى هذا الاحتجاج فى رفض مطالب بلد آخر ، مدعيا أنه كان يحتاج لاجابة الطلب لو نعلق الأمر به وحده ، ولكن حكومة تلك الدولة الاخرى هى التى لا ترضى بذلك . وهكذا يحقق ما يرغب فيه فعلا من عدم اجابة الطلب . ومن النادر الا يصل الوزير بهذه الطريقة الى ما لم يكن فى وسعه الوصول اليه بكل اخله الود والميل من جانب الدولة الأولى . وفى هذه الحالة مثال لما يمرض كثيرا فى المسائل الخاصة بالحياد ، ولكن ذلك يمرض كثيرا ايضا فى غير هذه المسائل .

واذا نجح المبعوث فى أن يجيء لنفسه مقاما ومركزا ممتازا ووجب الايقوده الحق الى المفارقة بذلك فيروى لكل من يلقاه حديث تكرار دعوته الى البلاط ، وتناوله الطعام عند وزير الخارجية كلما شاء ، فإن مثل هذا الحديث يؤذى من كان اقل حظوة منه من زملائه ، ويملاً بالحسد نفوس ممثلى دول الفريق المعارض لبلده ، خصوصا أن كانوا يعتززون بما بينهم وبين حكومة البلد من الود الذى يفوق ما بينهما وبين بلد ذلك المبعوث . وتلك هى احدى الحالات النادرة فى الدبلوماسية التى يكون فيها التواضع لازما بكيفية مطلقة . بل يجب احيانا على المبعوث فوق ذلك أن يخفى بقدر الاستطاعة ياراته العديدة ومقابلاته ، والاعملت الدسائس وسيئت المضايقة له وللحكومة المعتمد لديها .

واذا كانت وظيفة المبعوث على مثل هذا الشأن من الاهمية حينما تكون العلاقات الودية قامة بين البلدين أو على الاقل حين تكون فى حدود الواجب والياقة ، فان درجة هذه الاهمية تزداد كثيرًا لو وجد المبعوث العلاقات سيئة عند

وصوله ، أو اذا ساحت أو تعرضت هذه العلاقات لمثل ذلك اثناء توليه منصبه .  
فحسن التصرف وضبط النفس هما احسن ما يعتمد عليه المبعوث في جميع هذه  
الظروف لمواجهة الحالات المكدره والعمل على تحسينها ، وما من امر مهما اشدت  
خطره الا وتيسرت بهذه الصفات معالجته على صورة ودية . ويجب ان يراعى  
المبعوث هذا الخلق حتى حين يقضى الحال بان يقدم انذارا نهائيا أو ان يتقبل  
الاعتذارات الرسمية عن اعتداء وقع أو عمل خدش الكرامة الوطنية .

وعلى المبعوث كما تقدم القول ان يحتنب كل مشاخرة شخصية مع وزير  
الخارجية بل وكل امتعاض بقدر الاستطاعة . واذا عرضت له حالات يرى فيها  
الوزير في حالة نفسية بالغة في العداء ولا يتمكن من تهدئته فيحسن به ان يتركه  
ولو فجأة اذا اقتضى الحال ، وانما بغير عنف بقدر ما في الاستطاعة ، على ان يستأنف  
المحادثة معه في فرصة اخرى . واذا كان الوزير محتدا بدافع الغيرة على الكرامة  
العامة أو الخاصة فان كلمة طيبة من المبعوث أو حركة دعائية قد تفيد اكثر  
من المعاتبة . اما اذا فقد الوزير صوابه وخرج في معاملة المبعوث عن الاساليب  
المقبولة فيجب على هذا الاخير ، رغم ذلك ، ان يحاول قبل مغادرة مكتبه ايجاد  
الوسيلة الملائمة لحدته . فيقوم مثلا الى النافذة كمن يشهد شيئا في الخارج . يشعر  
الوزير بذلك العمل انه مستعد لاستئناف الحديث متى عاد محدثه الى الهدوء . اما  
اذا اخذ الخلاف الشكل الكتابي وتبدلت المذكرات أو المكاتبات المحررة بعبارات  
قلبية ، فان في الوسع اذا صدقت رغبة الجانبين استرداد هذه الاوراق واعتبارها  
كأن لم تكن . ويمكن للمبعوث بحسن التصرف وصدق الرغبة ان يلطف اسباب  
الخلاف أو يحول على الاقل دون تفاقمها من جراء اتخاذها مظاهر خالية من  
السياسة .

واذا وصل المبعوث الى بلد في حالة نزاع مع بلده فانه لا يحسن به ، سواء في  
حفلة استقباله الرسمي أو في غيرها من المناسبات ، ان يبالغ في التحدث عن حسن  
العلاقات بين البلدين ، وانما يقف عند حد التعبيرات البسيطة ثم يبدل جهده مع

الوقت لتأسيس العلاقات الطيبة بالفعل . وكذلك لا يجب ان يقصر المبعوث في مباشرة علاقاته الاجتماعية حين وقوع الازمات السياسية وطالما لم يمس نفوذ حكومته ، ولا ان يتخلف عن الحضور في المقابلات الرسمية التي يقوم بها وزير الخارجية . فبصرف النظر عما يحدثه مثل هذا التصرف من الارتياح في نفس خصمه السياسي ، فان مصلحة المبعوث ومصلحة بلده تقضيان باستمرار الاتصال الفعلي بوزير الخارجية ولو كان هذا الاتصال متراخيا . واذا تمكن المبعوث من الفصل بين العوامل السياسية والعوامل الشخصية ، واستبقاء علاقاته الخصوصية بوزير الخارجية على حالة مرضية ، فانه يهيئ بعمله هذا الجو الصالح لطيب العواطف في المستقبل . والمبعوث الذي يستعمل الكياسة في الاوقات التي يشتد فيها الحرج فيذهب الى استقبالات الوزير احيانا ويبقى معه بضعة دقائق يحدثه في خلالها عن الجو والمطر ، يكون قد تصرف تصرفا حكيما ، ولا شك في ان هذا افضل من النفور . والعمل بالحديث والمكاتبه على إيجاد الجو المناسب للميل الشخصي وبالود ، والاحتفاظ بهذا الجو مفيد على كل حال ويمسر للناقشات في الاعمال في المستقبل . لذلك ليس اسوأ من خطأ المبعوث في قطع كل اتصال له بوزير الخارجية في مثل تلك الظروف .

واذا لم ير المبعوث ، عند قيام أسباب الخلاف الجديدة بين البلدين ، فائدة في التذكير بها في كل حين ، فانه يجب عليه أن لا يغفلها مرة واحدة في أحاديثه مع وزير الخارجية ، باعتبار أنها بما لا يرتاح الوزير لاستماعه ، وترك الامر لحكومته تصرف فيه على ما ترى مع ممثل البلد الاخر لديها . واذا وجد المبعوث راحته الشخصية في هذا العمل فان ذلك لا يدل على شيء من الشجاعة الادبية أو من الوطنية . بل يجب بالعكس أن تكون الثقة المتبادلة بين المبعوث ووزير الخارجية كبيرة لدرجة تسمح لهما بالتحدث في كل الشئون مهما بلغت خطورتها عند ما تقضى المناسبة بذلك . ولكي تتحقق الفائدة من مثل هذه المحادثة يجب أن يكون الطرفان قادرين على الاحتفاظ بهدوءهما الى النهاية ، ولو أن ذلك يصبح

متعذراً عند ما تبلغ العلاقات بين البلدين منتهى التوتر. ويدل تاريخ الاتفاقات التي تمت في ربيع القرن الاخير دلالة بليغة على أن حل الخلافات المتأصلة من قديم العصور يمكن أن يفتح عهد ثقة ومودة بين البلاد التي لم يكن يجمع بينها شيء الا الحقد. وقد كان التحالف بين دولتين يعتبر في الماضي أدياً حين تكونان بعيدتين احدهما عن الاخرى لا يفرق بينهما نزاع على مصلحة بسبب عدم وجود أية مصلحة مشتركة بينهما. والواقع في أيامنا هذه أيضاً أن الامر يسهل على المبعوث المقيم في بلد بعيد لا يحسد بلده على شيء، اذ ليس بينهما أى شأن يسبب المنازعة. فالمبعوث ان كان حائزاً للصفات اللازمة أمكنه أن ينشئ لبلده في مثل هذا البلد مركزاً خاصاً. على أنه من الصحيح أيضاً في أيامنا هذه أن تعارض المصالح السياسية والاقتصادية لم يعد يسبب الاصطدام حتماً. بل أن تسوية الخلاف بالاتفاق العادل بين الامم يمكن أن تؤدي الى التفاهم والاحترام المتبادل بعد ذلك النزاع الذي كان يفرق بينهما.

والهمة التي تقع على عاتق المبعوث باعتباره رجلاً صادق الرغبة، ودور الوساطة الذي يقوم به أحياناً، لا يقفان عند حد علاقات بلده بالبلد المقيم فيه. بل عليه بالعكس أن يوسع دائرة مساعيه الطيبة بحيث تتناول علاقات البلد المعتمد لديه بالدول الاخرى، ولا سيما تلك التي تجمع بينها وبين وطنه العلاقات الودية. فقد يحدث كثيراً أن يجمع بين بلدين شعور المودة ولا يفرق بينهما سبب من أسباب الخلاف، بينما لا يكون الحال كذلك بين كل منهما وبين بلد ثالث، اذ يكون هذا الاخير صديقاً لاحدهما وعدواً للآخر. فيكون من واجب المبعوث أن يظل يراقب علاقات البلدين المتنازعين وعلاقات زميله الذي يمثل أحدهما بوزير الخارجية ويدون كل علامات التحسن أو التفاهم في هذه العلاقات، وهكذا يتمكن من معرفة ما اذا كان هنالك محل لتدخله وكذلك من معرفة الوقت المناسب للقيام بهذا التدخل. وهذه مهمة لا شك بالغة في الدقة تستدعي حسن التبصر من المبعوث حتى لا يحجر على نفسه لوم الطرفين لدخوله فيما لا

يعنيه ، رغم كونه هو الوحيد القادر فى الغالب على القيام بهذه المهمة قياماً حسناً ، بسبب تمتعه بثقة الطرفين .

ونقول أخيراً أن الكياسة لازمة حتى حين تقضى الضرورة بقطع العلاقات الدبلوماسية بل وفى حالة اعلان الحرب ، سواء فيما يدور من المحادثات أو ما يتبادل من المكاتبات الاخيرة . فليس فى اجتناب العنف حين يسلم المبعوث اعلان الحرب الى وزير الخارجية ما يخل بالكرامة ، وكذلك الحال اذا ما ودعه بعبارة ودية . وهو يحسن صنعاً — عند المناسبة — اذا كتب مذكراته الاخيرة الخاصة بحماية مصالح أبناء وطنه ، وبعض الشؤون الجارية الاخرى ، بنفس الصيغة والبارات التى كان يستعملها فى العادة ، لان مثل هذه التصرفات الطيبة قد يساعد على جعل حال أبناء وطنه الذين يبقون فى البلد المعادى أكثر احتمالاً ، وتحول دون شدة اكفهار الجوع بين البلدين . كما أنها تخلف للمبعوث ذكرى الرجل المؤدب وقد توفى هذه التصرفات ثمراتها فيما بعد عند استئناف الحياة العادية بين البلدين .

## ٤ ) علاقات المبعوث بموظفى وزارة الخارجية

اذا طرأ على وزير الخارجية ما يمنعه من استقبال المبعوثين الاجانب فانه ينبى عنه الموظف التالى له مباشرة ، وهو فى الغالب وكيل الوزارة . لهذا كان من الواجب أن يعنى جد العناية بانتخاب من يعهد اليه بهذا المنصب . هذا وعلاقات المبعوث بوكيل الوزارة لا تختلف عن مثلها مع وزير الخارجية . وقد جرت العادة فى كثير من البلاد على أن يعالج المبعوث المواضيع الادارية العادية وغير المهمة بصفة خاصة ، بالاتصال برئيس الادارة المختصة بالموضوع أو أن يوفد أحد السكرتاريين اليه لهذا الغرض . بل ربما يصل الامر فى بعض الجهات الى أبعد من ذلك فيوجد فيها اتصال مستمر من هذا النوع بين سكرتارى البعثة وبين صغار الموظفين فى الوزارة . والميزة الكبرى فى هذه الطريقة العملية هى أنها تساعد على سرعة



الانجاز اذ ينبغي أن يكفى القصير من الحديث بين الشخصين المكلفين بالعمل،  
والذين يجيدان معرفته، للوصول الى حل أصح وأسرع من طويل تبادل  
المذكرات. ففي هذه الطريقة اذن مصلحة على كل حال. ولما كانت العادات كبيرة  
الاختلاف في هذا الصدد تبعاً للبلاد، فالواجب على المبعوث أن يتمشى معها وأن  
يقصر علاقاته بموظفي الوزارة على الحد الذي تسمح به العادات الجارية. والحال  
في الوزارات التي توزع فيها الاعمال بين الادارات المختلفة على قاعدة المناطق،  
يدعو المبعوث لأن يتصل كثيراً برئيس الادارة الذي يدخل بلمه في اختصاصه.  
ومن الممكن في هذه الحالة كما في غيرها أن لا يقتصر الحديث على الموضوعات  
الادارية وانما يتناول المسائل السياسية أيضاً.

فوظفو الخارجية قادرون اذا شاموا على مد المبعوثين بمعلومات كبيرة النفع،  
ويساعد على تحقيق ذلك وجود العلاقات الشخصية والاجتماعية بين المبعوث  
وبينهم. اما اذا كانوا غيورين على واجبه فانهم يراعون منتهى الحرص في مثل  
هذا النوع من الاحاديث اذ ليس ما يلزمهم بالاسترسال فيها بل ربما لا يعود عليهم  
ذلك الا بالخسارة. ففي مثل هذه الحالة تنهياً للمبعوث فرصة الدلالة على حسن  
النوق وشرف النفس، اذ يستمر على تعهد العلاقات الطيبة معهم بينما هو لا يسعى  
بالتملق، ولا بغيره من الوسائل، للحصول منهم على معلومات ليس من واجبه أن  
يطالب بها الموظفين الاصاغر. بل عليه أن يتوقع كذلك نقل حديثه الى المراجع  
العليا. على أنه ليس ما يدعو الى كبير التحفظ حين تكون الدولتان مرتبطتين  
بروابط المودة او التحالف. وعلى كل حال فاما دامت مثل هذه العلاقات باقية في  
حدود الواجب واللباقة كان للمبعوث منها فائدة، اذ هي تعاونه ايضا على التقريب  
بين البلدين. واذا هي لم توصله الى الحصول على معلومات سرية فانها تمدد بأكثر  
من نأ لا يخلو من الفائدة، وتساعده على زيادة تعرف نفسية الوسط الذي دعى  
للمعيشة فيه مؤقتاً وللقيام بوظيفته في دائرته.

## الفصل الرابع

### العلاقات ومصادر الاستعلام الأخرى

نتبّل الآن إلى الكلام مع الإيجاز على العلاقات التي يباشرها المبعوث في محل عمله مع غير وزارة الخارجية . ونبدأ بالإشارة إلى أن هذه العلاقات لا تحقق من أغراض الدبلوماسية إلا أحدها وهو تفقد الأخبار دون الغرضين الآخرين . فإذا كان تعهد طيب الصلات برئيس الدولة وبالرجال الرسميين وبالجمهور على العموم نافعا لاستبقاء العلاقات الحسنة القائمة بين الدولتين ، فإنه لا يحدث إلا استثناء أن يقوم المبعوث بمفاوضات أو أن يعالج مسائل مع غير وزارة الخارجية . وإذا حدث ذلك فلا يكون إلا مع رئيس الدولة أو مع الوزراء الآخرين ، كما في حالة المفاوضة على عقد معاهدة تجارية تدخل نصوصها في اختصاص دوائر معينة . وينطبق جانب كبير مما أورده في الفصل المتقدم على ما ستعرض له الآن من علاقات المبعوث الأخرى ، وحسن ادراك القارىء يفيدنا من التكرار الكثير .

**الملوك . رؤساء الدول . الأمراء .** — لقد كانت مباشرة الشئون الدبلوماسية في الأزمان السالفة — وعلى الأقل في دور الفصل النهائي فيها — تحصل بين المبعوث وبين الملك المعتمد لديه . أما اليوم فلم يعد مثل هذا العمل من شأن رئيس الدولة وخصوصاً في البلاد الدستورية ، وإذا تدخل الملك مباشرة في أمور السياسة الخارجية كان ذلك بصفة استثنائية محضة . ومثل هذه الأحوال يقع على صور مختلفة . فمن ذلك أن يريد الملك تعزيز مركز وزير خارجيته بنفوذه فيحاول التأثير على المبعوث في اتجاه معين ، مؤيداً بهذا العمل حكومته بكل لآلاء التاج بمثل ما يؤثر على البلاط وعلى الحكومات أثناء رحلاته في الخارج . كذلك يحدث أن يكون عدم الثقة بالوزارة القائمة هو الذي يحمل الملك

أو رئيس الدولة على التدخل . وذلك أمر لا يحجزه الدستور غالباً ولكنه يقدم عليه لعله أن السلطة التشريعية ستقره عليه فيما بعد . ويمكن أن يكون عدم الثقة نسياً أو مطلقاً . ففي الحالة الأخيرة لا تكون للملك أية ثقة في الوزارة أو على الأقل في وزير الخارجية الذي اضطرت مصادقات الانتخابات البرلمانية لأن يعهد له بالسلطة . وبناء على أطمئنائه إلى أن استشارة الشعب من جديد ستبني له فرصة الخلاص عاجلاً من هذا الوزير ، فهو يتدخل ليحول دون افساد علاقات البلد الخارجية ، ويأثر بنفسه إدارة الأعمال الهامة ، ويتحدث فيها مباشرة مع المبعوث . ومن البديهي أن مثل هذه المناهضة للدستور كل المناهضة لا يمكن أن تكون طويلة الامد . والامر يختلف اذا كان عدم الثقة نسياً اذ في هذه الحالة يغلب أن يكون الامر متعلقاً بمعاهدة سرية . ولما كان القانون يخول للملك — ولو اسمياً — حق اعلان الحرب وعقد الصلح ، فإنه يقدر اعتماداً على ذلك أن له الحق في اخفاء نص المعاهدة وكل ما يتعلق بآثارها في المستقبل — مثل التجديد وغير ذلك — وأن لا يطلع عليها الا الحائزين لتعلم ثقته . وليست كل الاحزاب البرلمانية ولا كل رجال الدولة السياسيين الذين يتقلدون السلطة حائزين على هذه الثقة بدرجة واحدة . على أن القارىء سيرى فيما يلي أننا لا نعتقد وجود ما يبرر المعاهدات السرية في العصر الحاضر .

وأخيراً يحدث كثيراً أن يرغب المبعوث ، لسبب جدى وفي حالة بذاتها ، في الالتجاء الى الملك على اعتبار أنه تابع له قبل أى غيره اذ هو معتمد لديه شخصياً ، ويقبل الملك ، هذا الالتجاء . وإذا كانت الحالات المتقدمة الذكر كلها حالات استثنائية ، فإنه يحدث كثيراً أن يتحدث الملك بل ورئيس الجمهورية مع المبعوث الحاصل على ثقتهما في كل ما يهمهما من الشؤون الجارية العادية . وكذلك الحال أيضاً في الغالب بالنسبة لامراء البيت الملك .

وحيث لا تزال توجد في أيامنا هذه بعض الملوكتات المطلقة فليس من النادر أن نرى الملك يحتفظ لنفسه بحق الاتصال بالمبعوثين ، واذا ندب وزير

خارجيته لهذا الغرض فلا يكون ذلك الا بقدر ما يشاء هواه .

والاتصال برئيس الدولة وبالامراء أمر بالغ منتهى الدقة ويحسن بالمبعوث أن يلاحظ فيه قبل كل شيء ما تقضى به المراسم . ونقول ( قبل كل شيء ) لأن هذه المراسم تحمل التعديل في بعض الاحوال . وفي الواقع أن المبعوث اذا راعى القيام بما تقضى به الواجبات لامثال هؤلاء الاشخاص ولا سيما امام الغير ، بغض النظر عما قد يكون بينه وبينهم من صلات الود الخاص ، فان الامر يختلف في محادثاته الخصوصية معهم . وتقضى المراسم أن ينتظر المبعوث الى أن يقترب منه رئيس الدولة بل وأى فرد من أعضاء العائلة المالكة ، فلا يتقدم هو الى ناحيتهم . وليس له الحق في أن يبدأ الحديث معهم في موضوع سياسى بل عليه أن يترك لهم أمر الترضى لذلك . وكل ما في هذا الباب يرجع الى هؤلاء الاشخاص أنفسهم وما يميلون اليه من التشدد أو التسامح في شئون المراسم ، كما يرجع الى ما بينهم وبين المبعوث من علاقات المودة الشخصية . ولا شك أن المبعوث مهما كانت حظوته يتمتع عن الترضى للملك أو لرئيس الجمهورية الكبرى في الطريق أو في اجتماع عام ليحادثه في أمر من الأمور ، ولكن الحال يختلف في الاجتماعات الخاصة في البلاط أو في غيره . والمراسم أقل شدة في الغالب بالنسبة لافراد العائلة المالكة . ولا يجب أن ننسى ان هؤلاء الاشخاص في عصرنا الحاضر يفضلون المحادثة الطبيعية الممتلئة بالحياة على الحديث الذى يميزه لهم التدقيق في التمسك بالمراسم . وليس من النادر أن تكون كبرياء الامراء بل والملك نتيجة الحياء فيهم ، ولذا فان المبعوث ذا الفطنة لا يتردد ، بعد أن يختبر الحال ، في أن يبدأ بالحديث أميراً بل ويتقدم للقاءه فان هذا الامير يقدر له جميل اخراجه من الحرج والضيق ، وخصوصاً ان كان ذلك الامير شاباً . ومن تهيأت له فرصة الوجود في بعض دوائر البلاط لا ينسى ولا شك ما يراه من ضجر بعض الشبان من الامراء وهم يحاولون عبثاً وجود ما يتحدثون به الى جميع الحاضرين ، وذلك فن ليس بالسهل ، كما يذكر نظراتهم البادية فيها أدلة الضجر عند ما يحىء دور تشرف أحد الشيوخ من الوجهاء

بمخادتهم فيترك المراسم جانباً ويدير الحديث بهدوء يعيد لنفوسهم الاطمئنان والثقة. على أنه يجب أن لا يخطيء المبعوث في النظر ويحمل ما يبذله من ظاهر الأمير على الارتباك أو الخرق حين لا يكون هو الا الترفع أو الشعور بعاطفة السمو المشروع الذي يضع الملك فوق بقية الناس . ذلك لأنه يوجد من الملوك ورؤساء الحكومات من لا يرضون من المبعوث بمثل تلك الجرأة في المعاملة ، كما أن منهم من يمتنعون التكلم في غير الأمور التي تدخل في اختصاص محبتهم . والأمراء في أيامنا هذه ، رغم ما تشربت به نفوسهم من الروح الديمقراطية ، لا يتدققون رفع الكلفة المتنافي مع العادات ، ان لم نقل التقصير ازاءهم في واجب الاحترام . على أن لا مصلحة للمبعوث في أن يعامله الأمراء بغير كلفة ، لأنه اذا كان في قلوبهم ازاءه ما يضر به ، فإن كثرة الود منهم قد تضره كذلك بما تخلف من مناسبات الاختلاف في الرأي ، أو ينتهى المبعوث بأن يصبح أسير أهوائهم بينما يثير ذلك من ناحية أخرى غيرة من هم أقل حظوة منه لديهم . ثم لا يلبث أن يحل به عدم الرضاء فيستبدلونه بغيره ، وليس في كل ذلك ما يقوى نفوذه في مركزه .

ولا شك أن للمبعوث كل المصلحة في أن يوجد بينه وبين رئيس الدولة والأمراء طيب العلاقات سواء في الظروف العادية أو حين يضطر بصفة استثنائية لمباشرة بعض الشؤون العامة مع رئيس الدولة متخطياً في ذلك الوزارة . كما أنه يجب أن يعنى بالالتفات الخاص الى الأميرات من بنات وطنه المتزوجات في البلاط المعتمد لديه . وهو يحسن صنعا اذا راعى التوسط في ذلك دائماً ، لأن الابتعاد بسبب التواصل أو قلة الاهتمام خطأ كالتصدر للفت النظر . ولا يجب أن يغيب عن بال المبعوث أن عقلية الملوك الخاصة وعقلية الأمراء تتطلبان معاملة خاصة ، فليس الأمراء أحسن ولا أسوأ من بقية الخلق وإنما هم غيرهم على كل حال . فلا ينخدع حين يوجه اليه الملك بعض العبارات الرقيقة فيظن أنه أحدث في نفسه أثراً حسناً . ولا ينسى أن هؤلاء الأشخاص — ونقصد الأمراء

أكثر مما نقصد رؤساء الجمهوريات — ينقادون في أحاديثهم الى العواطف الشخصية أكثر من الميول السياسية . وحيث أنهم في الواقع ليسوا من أهل « المهنة » بل هم من الهواة — مع استثناء القليلين الذين برزوا من بينهم — فانهم يتمتعون من أى فلتة في القول ، ويحنقون لكل خذلان دبلوماسى في الحديث أكثر من وزير الخارجية .

والعطف الذى يبدية الامراء فيبوحون خلاله للمبعوث — خصوصاً اذا كانوا من الشبان قليل الخبرة — بكل ما يخطر لهم بغير تمييز ، انما هو عطف سريع الزوال لا يلبث أن ينقلب الى السخط الشديد . وهذا هو أيضاً نصيب المبعوث الذى يفاخر فى كل مكان بما يناله من عطف الملك ، أو الذى يوقه سوء الحظ — سواء بفعله أو بغيره — فى سوء التفاهم مع مثل ذلك الشخص العالى المقام . اذ فى هذه الحالة يجد ملكا البلدين أن شخصه لا يستحق تعكير الصفاء بين البلاطين .

هذا ولا فائدة من الافاضة فى صدد الموايا التى يجدها المبعوث فى حسن علاقته بالبلاط أو بدار رئاسة الجمهورية . فقد تكون فى ذلك مصلحة متبادلة اذ يتمكن المبعوث من الوقوف على أحسن المعلومات عما يدور من الشئون بطريقة أقل « دبلوماسية » من الطرق العادية ، كما يجد رئيس البوالة أحياناً فى شخص المبعوث مستشاراً ثمين القدر . وتقضى التقاليد بأن للسفراء وحدهم حق طلب مقابلة رئيس البوالة فى أى وقت . على أنه لا يوجد ما يبرر التفريق بينهم وبين الوزراء المفوضين فى المعاملة فى مثل هذا الشأن الهام ، بل يلوح لنا بالعكس أن من الواجب تمتع كل مبعوث بهذه الميزة . والواقع أنه لا فرق فى هذا الصدد من الوجهة العملية ، لان السفير الذى يتقدم بطلب المقابلة بصفة رسمية ويستقبله الملك مكرماً بخم التقاليد — اذ لا يسعه أن يفعل غير ذلك — هو فى الواقع فى مركز أسوأ من مركز الوزير الذى يطلب الاذن بالمقابلة تلفوياً — لانه مصرح له بذلك — فيجاب طلبه ويستقبل بارتياح وحسن قبول .

وجمل القول أننا لا نجد نصيحة نزود بها المبعوث حين يكون لديه حديث  
سياسى مع الملك أئمن من دعوته للتأمل ملياً فى العبارات الآتية التى نقتبسها من  
كتاب المسيو « كالير Gallières » الذى تقدمت له الإشارة وهى :  
« لو أننى كنت فى مكان الامير بسلطانه واعتقاداته وأهوائه فما هو الاثر  
الذى يمكن أن يحدثه فى نفسه ما سأقوله له ؟ » . فهذه الكلمات الحقة والتى كانت  
صالحة منذ قرنين لا تزال فى الغالب كذلك فى العصر الحاضر .

**رئيس مجلس الوزراء . والوزراء . وغيرهم من كبار موظفى الدولة .** — ان زيارة المبعوث لرئيس مجلس الوزراء هى احدى الزيارات  
الرسمية الاولى التى يقوم بها عند وصوله لمركزه ، ثم تكون علاقاته به بعد ذلك  
خاصة لما تقتضى به العادات ولما ينشأ بينهما من الميل المتبادل . وفى  
الغالب لا تتجاوز هذه العلاقات تبادل بعض الزيارات التى تفرضا المجاملة أكثر  
ما تستلزمها الاعمال ، ولو أن المبعوث يلجأ بالبداية الى التحدث اليه كذلك  
سواء فى مكتبه أو فى المجتمعات ، فى صدد المصالح المشتركة بين البلدين . ولا يلجأ  
الى مخاطبة رئيس مجلس الوزراء فى موضوع خاص الا اذا كان هناك سبب  
استثنائى كما لو كان الامر مستعجلاً جداً وكان يهم هيئة الوزارة كلها ، أو كان  
وزير الخارجية غائباً . وكذلك الحال اذا تعذر على المبعوث اقناع وزير الخارجية  
برأيه فى أمر ما ، فانه يحاول بذل آخر مجهود لديه بالسعى فى ذلك لدى رئيسه .

واذا كان مثل هذه الحالات استثنائياً على وجه العموم ، فليس الامر كذلك  
على الدوام . اذ يحدث أن يكون رئيس مجلس الوزراء رجلاً عظيم القدر يوجه  
كبير العناية لعلاقات بلده الخارجية ، فتنشأ فى مثل هذه الحالة بينه وبين محتاف  
البعثات الدبلوماسية علاقات اتصال خاصة . وعندئذ يعتاد المبعوث التردد عليه  
كثيراً الا أنه يجب أن يعنى بمعالجة الظواهر فلا يهمل الطريق الرسمى الذى يؤدى  
الى وزارة الخارجية ، ويستمر على احاطة هذه الوزارة علماً بكل الشؤون ، مستخاضاً

منها البعض الأكبر أهمية والآخر بالعرض على رئيس مجلس الوزراء ليتحدث إليه فيه . وبهذه الكيفية يكون أمام المبعوث طريق مزدوج في مجال عمله الدبلوماسي . فإذا راء ، ما لا بد منه من دقة التصرف كان له في ذلك أكبر مزية وتهيأت له منه أحسن الوسائل لتمحيص المعلومات . غير أن وزير الخارجية الذي لا تخفى عليه مثل هذه العلاقات ، لا يرتاح لها دائماً ، خصوصاً حين يتزعزع منه رئيس الوزارة اختصاصه بسبب عدم الثقة أو قلة الاحترام ، أو بسبب علمه أن أيام الوزير في الحكم معدودة . فمن واجب المبعوث أن يضع كل ذلك موضع التقدير ، وبينما يسير مع رئيس الوزارة على الطريقة التي رسمناها فيما تقدم لمسلوكه مع وزير الخارجية ، فإنه يحرص على استبقاء العلاقات السليمة مع هذا الوزير . وليس معنى هذا أن يسرف في اظهار دلائل الولاء لذلك الذي سيقال من منصبه غداً ، فيسبى بذلك لنفسه في علاقاته بمن سيعتمد عليهم وحدهم بعد ذلك .

أما علاقات المبعوث بباقي أعضاء الوزارة فهي متنوعة وتختلف بحسب المناصب والظروف من مجرد تبادل البطاقات الذي قد لا يحصل الا بعد مضي زمن طويل على وصول المبعوث ، وغداة المقابلة بالصدقة في اجتماع عام ، الى المعاونة الحقيقية في الاعمال التي تزينا أحياناً المودة الشخصية . ذلك لأن من المقبول في بعض البلاد — ولو أن ذلك أمر استثنائي بالبداية — أن يتصل المبعوث في الشئون الهامة التابعة لدائرة اختصاص معينة بالوزير المختص بهذه الشئون مباشرة ، مع احاطة وزير الخارجية علماً بذلك بل وبغير هذا الاجراء . ويحصل مثل هذا الاتصال كذلك في بعض الاحيان بين موظفي المصالح المختصة وموظفي البعثة ، وإنما في المسائل الأقل أهمية ، مثل الاتصال الذي يكون بين الاخيرين وبين البوائر الصغرى في وزارة الخارجية .

ولما كان مثل هذا التصرف غير جائز في بعض الجهات ، وجب عندئذ العدول عن مباشرة الاعمال بهذا الشكل ، اللهم الا اذا عرض أم استثنائي فيطالب من أجل الاتصال بشأانه ترخيص وزير الخارجية . ولقد وقفنا على حالات كان



فيها وزير الخارجية لا ينظر بعين الرضاء الى أية علاقة ودية تنشأ بين زملائه الوزراء وبين الممثلين الاجانب ، وذلك اما لغيرته على مركزه أو لتحززه ، واما لاعتباره أن ظهوره بهذا المظهر أمر يفرضه عليه الوسط . وتقع مثل هذه الحالة على الاخص في الدول الاوتوقراطية التي اذا عمل استثناء فيها لاحد الوزراء فلا يكون الا لنفوذه الشخصي الكبير ، أو لتمتعه بخطوة خاصة لدى الملك لدرجة تتعذر معها الحيلولة دون تمتعه بمثل هذه الحرية في التصرف ، أو لأن له بوزير الخارجية علاقات صداقة شخصية أو سياسية . . .

ونقدر أن من الفضول في القول الافاضة في بيان المزاي التي تعود على المبعوث من مثل علاقاته هذه مع القائمين بالامر ونظم اليهم كبار رجال الدولة والبلاط ككبير الامناء ، والقائد الاعلى للجيش والبحرية ، والنائب العام ، ورئيس ديوان المحاسبة ، وكذا كبار رجال البرلمان كرئيسي المجلسين . على أنه يجب على المبعوث أن يياشر هذه العلاقات بكل دقة وتحفظ وإلا وصف بأنه دساس أو ذهب ضحية احدى الدساس

أبناء وطن المبعوث ذور المراكز الرسمية . — يحدث أن يوجد بين موظفي البلد الذى يقيم فيه المبعوث من هم من أبناء وطنه . ويستحق هؤلاء أن تتناولهم بالذكر هنا بصفة خاصة .

نعم أن التقاليد الدستورية تحرم اليوم من وجهة المبدأ استخدام الاجانب في مصالح الدولة بتاتا ، غير أنه يحدث أن تطلب بعض الدول الناشئة والتي لم تقدم بعد كثيرا ، معاونة بعض الدول الكبرى لتنظيم أحد فروع حياتها العامة أو جيشها أو بحريتها . فترسل الدولة الكبرى حين تجيب هذه الرغبة بعثة من الضباط والخبراء أو بعض الافراد من الاكفاء الى البلد المشار اليه . وبديهي أن يكون رئيس وأعضاء هذه البعثات على علم بالكثير من المسائل التي يمكن أن تهم المبعوث نظرا لاتصالهم اليومي بزملائهم الوطنيين . فللمبعوث إذن كل المصلحة في انماء العلاقات الطيبة مع هذا الفريق من أبناء وطنه ، وهم الى حد ما

جزء من الجالية . على أنه يجب عليه أن يقنع بما يسمح لهم اخلاصهم ووفائهم للحكومة التي تستخدمهم بالافضاء به . وانما يحدث أيضاً أن تكون البعثة العسكرية اداة للتدخل السياسى تحت ستار تلك التسمية ، فيطلب منها في هذه الحالة أن تتعاون معاونة وثيقة مع البعثة السياسية . وهذه حالة خاصة لا نرى محلا للتعرض لها .

السياسيون المعتزلون ورجال المعارضة . — ولا نبالغ مهما شددنا في توصية المبعوث بايجاد طيب العلاقات بينه وبين كبار الموظفين المعتزلى العمل في الدولة المعتمد لديها ، حين يكونون من الشخصيات ذوات الكفاءة والمقام الرفيع والخبرة . فالمبعوث الذى يوجه كل عنايته في حفلة ساهرة الى اقرباء الساعة ، ويهمل السفير الذى اعتزل العمل بحجة عدم المقدرة عليه من الوجهة الصحية — وذلك ما لا يطابق الحقيقة دائماً — وتكون له به معرفة قديمة أو تعرف به في تلك المناسبة ، لا يظن الى أنه ربما ارتكب بفعله هذا خطأ لا يمكن اصلاحه ، وأنضب ينبوعاً قد يحتاج اليه في المستقبل .

أما المبعوث الذى يجرى على عكس ذلك ويحوط هؤلاء الاشخاص بالود ، فيغلب أن يجدهم على استعداد لقبول تقر به منهم . ذلك لان في زيارات المبعوث لهم ودعوته ايام الى دار البعثة ارضاء لهم ورفعاً لشأنهم الاجتماعى ، وهو ذلك الشأن الذى ربما يكون قد نال منه الاعتزال . كذلك ترتاح نسائهم الى الاقبال على هذه العلاقات التى لم تكن منتظرة منهم ، ولا يلبث المبعوث في أغلب الحالات أن يتبين أن جهده في هذه السبيل لم يذهب سدى . فيجد ذلك الصديق الجديد على استعداد للتحدث معه بصراحة لا يخشى معها أن يكشف عن ذات نفسه لرجل من أخص صفات وظيفته الكتمان . وهو لا يتقيد بمثل ما يتقيد به الموظفون الموجودون في الخنعة من ضرورة كتمان الاسرار الرسمية . هذا فضلاً عما له من صنف النظر وطويل الخبرة في ماضيه وما لا بد أن يكون بينه وبين بعض الدوائر الهامة من الصلات ، بل وبين بعض الاوساط الحكومية في غالب الحالات .

وقد يكون له من نفوذه الشخصى أحياناً ما لا يخشى معه الاقاضة فى القول اذ لم يعد أمامه ما يطمع فيه . وبجمل القول أن المبعوث يجد فيه الرجل الذى يستفيد من خبرته ويكون له منه مصدر ثمين لاستقاء المعلومات .

غير أنه يجب التمييز هنا بين السياسى الذى اعتزل العمل واستمروفاً لحكومته ، وبين من دفعه الاستياء الى موقف المعارضة الصريحة كثيراً أو قليلاً . فالواجب على المبعوث أن يبين ذلك الفرق الاساسى بين الحالتين ثم يعمل طبقاً لما يتضح له ، فقد يكلفه الخطأ فى ذلك كثيراً . اذ يحدث فى الواقع أن ينقل ذلك الشخص أحاديث المبعوث الى الدوائر العالية مدفوعاً الى ذلك بمجرد عاطفة الولاء ، أو يكون متطلعاً الى منصب سام فيأمل بذلك العمل الحصول على ثقة تلك الدوائر . ومع صرف النظر عن المحرضين الذين يتعمدون الاتصال بالمبعوث بقصد تعرف أسرارهم ، فاننا نوصيه بشدة الحذر .

هذا وقد يجد المبعوث من السياسى المعتزل ، الذى استمر حائراً لثقة الحكومة ، واسطة صالحة لايصال بعض الأنباء الى الدوائر المختصة ، بما لا يريد المجازفة بالتحدث فيه بنفسه . فمن ذلك أنه لو شاء معرفة رأى الحكومة فى موضوع دقيق من مثل التقريب بين الدولتين أو ارتباطهما بعقد وفاق وتقام ، فهو لا يجد وسيطاً أحسن من الدبلوماسى المعتزل من أهل البلد الذى يقيم فيه ، والذى لا يزال يجمعه بوزير الخارجية طيب العلاقات . فيتتار لمهمته هذه رجلاً ذا قدر ورأى وثقة واختبار ، وله علم متين فوق ذلك بالمعادات الدبلوماسية ، ولو لم يكن له مركز رسمى .

وكثيراً ما يختلف تقدير وزراء الخارجية لمثل هذه العلاقات فيشعرون ازاءها بمختلف الاحساسات ، متسائلين فى داخل نفوسهم عما اذا كانت الانباء التى تصلهم بهذا الطريق ووسائل التمييز التى تنهأ لهم بها ، تتعادل مع خطر افشاء الاسرار الذى قد يرتكبه ذلك الموظف المعتزل . على أنه لم يعد من اليسور لهم فى أيامنا هذه التدخل فى أمر علاقات المبعوث بمثل ذلك السياسى ،

حتى ولو كان من المعارضين لهم معارضة ظاهرة . فهم لذلك يلتزمون الوقوف اذا اقتضى الحال عند حد الحيلولة بين هذا الموظف المعتزل وبين معرفة الاسرار الهامة . ذلك لأنهم لا يراعون موضوع حسن العلاقات مع البلد الآخر فحسب ، بل يراعون البرلمان والصحافة والرأى العام على الاخص ، حيث يحدد رجل السياسة المعارض ، بل وأى شخص مستاء بسيط ، صدق لاثاماته . فالمبعوث الذى يتصل بمثل هذا الرجل يجب أن يكون أكثر دقة فى التصرف وأشد احتشاشاً مما يفعل فى الاحوال المختلفة التى عرضنا لها فيما تقدم . فاذا راعى ذلك وجد فيه مصدراً جيداً للمعلومات ، بل ربما كان هو أحسن مصدر يستطيع المبعوث وجوده . ذلك لأن رجل المعارضة ، معتزلاً كان أو غير معتزل ، يقدر مزايا اتصاله بالمبعوث حق قدرها ، بل ويؤمل أن يحدد منه معيناً له — وهذا أمر خيالى فى الغالب . لذلك فهو لا يتحدر فى كشف ذات نفسه اليه ، واذا كان بطبيعته قليل الوفاء والاخلاص فإنه يفضى اليه أيضاً بأهم المسائل السرية التى تيسر له معرفتها . نعم قد يفعل الرجل الوفى المخلص مثل هذا العمل أيضاً لاعتقاده أنه يخدم بذلك قضية الحق فى نظره ، ولكن حفيظة نفسه لها أثر على كل حال فى اقدمائه على مثل هذا العمل . أما أعضاء البرلمان من حزب الحكومة ومن المعارضين وغيرهم من الاشخاص البارزين فى عالم السياسة ، فالتا لا تعرض لموضوع علاقاتهم بالدبلوماسية مهما بلغت صلات المودة بينهم وبينه ، لان كل أو بعض ما قدمنا ينطبق فى الواقع عليهم ، ومن السهل أن يستخلص القارىء منه ما يتعلق بهم .

**زملاء المبعوث فى الهيئة الدبلوماسية .** — أما علاقات المبعوث بالممثلين الدبلوماسيين المعتمدين مثله لدى رئيس الدولة نفسها ، وكذلك ان شئنا التوسع علاقاته بأعضاء بعثاتهم ، والسيدات من عائلاتهم ، فهى علاقات من طبيعة خاصة . ذلك أنهم ( زملاء ) كما نقضى بنلك التقاليد وعادات الحياة . واذا كانت الهيئة الدبلوماسية لا تقوم فى الواقع بعمل رسمى بتلك الصفة الا فى النادر — ولو أن ذلك يحدث أحياناً بدليل وجود وظيفة ( العميد ) — فان هذا لا يمنع من

كونها هيئة اجتماعية صغيرة، يتساوى أعضاؤها فيما يتمتعون به من الامتيازات، ولهم — فيما عدا أمور السياسة — مصلحة واحدة. ومن شأن ذلك أن يوجد بينهم نوعاً من التضامن تترتب عليه حقوق وواجبات من نوع خاص، ويزداد هذا التضامن في البلاد النائية حيث يتألف من الهيئة الدبلوماسية ما يشبه العائلة الكبيرة. وفوق هذا فإن دبلوماسيي العالم يؤلفون في مجموعهم جماعة في دائرة تكاد تكون مقفلة الحدود، ومن قضى في السلك بضع سنوات لا يبعد أن يجد في كل مركز جديد يحمل فيه زملاء سبق له معرفتهم، وتربطه في الغالب بهم صلات المودة الصحيحة.

وأول ما يمتاز به هذه الصلات هو نوع من المودة الخاصة يبلغ أبعاد الحدود في علاقات الحياة اليومية، بينما تخفى وراءه الاختلافات السياسية الصعبة التذليل. وتمتاز هذه الصلات في الحياة العملية بأن الزملاء، وهم من مهنة واحدة ويسعون إلى غرض متشابه وهو تفقد المعلومات، لا يسرفون في إعطاء ما يحصلون عليه من المعلومات إلا لمن يعاملهم بالمثل. وهكذا لا تلبث أن تنشأ بينهم طريقة (الاخذ والعطاء).

وفي هذا الوسط المنعزل تيسر المقابلة كثيراً دون أن يكون في ذلك ما يلفت النظر، هذا فضلاً عن أن قلة ما لدى الدبلوماسيين من مشاغل في بعض المراكز، وما لهم من عادات مقررة تقضى بها التقاليد، يجعلهم يشعرون في وسطهم الخاص بحرية أكثر من التي يجدونها في الأوساط الأخرى خصوصاً في البلاد المتأخرة، حيث تبدو لهم تلك الأوساط غير مألوفة. وكل هذا يجعل الزملاء يقضون أكثر أوقاتهم معاً في اجتماعات خصوصية أو في أندية الرياضة البدنية.

ويسهل اتصال الزملاء الذين يمثلون بلاداً متوادة أو متحالفة بعضهم ببعض أكثر من اتصال غيرهم ممن يفرق بينهم تعارض السياسة. وإذا كان التحفظ في الاتصال في هذه الحالة الأخيرة هو المثل الأعلى الذي ينشده أولئك الزملاء

وحكوماتهم فليس ذلك بالقاعدة المطلقة ، والواقع أن الدبلوماسية بينما هو لا يهمل الاتصال بمن يحتاج اليهم بسبب الأعمال يميل بعاطفة الاستقلال الطبيعية الى الانقياد لميله الشخصي واستحقاقه من بين أفراد الهيئة الدبلوماسية عموماً . هذا ويقرب تشابه الأصول الاجتماعية والعقلية والاذواق بين الزملاء بمثل ذلك التقريب الذي توجده بينهم السياسة ، ولذلك يحدث أن تنشأ علاقات ودية وشخصية متينة للغاية بين دبلوماسيين ينتسبان الى بلدين لا رابطة بينهما ، بل ربما كانا متعادين ، وقد شوهدت في الحياة الدبلوماسية قبل الحرب أمثلة عديدة لذلك . ولا عجب فأن يرى الانسان دبلوماسياً من رجال إحدى الدول المتمدينة الكبرى يستسيغ الاتصال بزميل من نوعه ، ولو من فريق معارض ، مفضلاً ذلك على قضاء وقته مع ممثل البلد الأقل مدنية من بلده ، الذي لا تجتمع به غير جامعة السياسة ولا يمكن أن يفهم أحدهما الآخر ، بل بالعكس يفصل كل شيء في الحياة العادية بينهما حتى أساليب المعاشرة . على أن ما يتصف به الدبلوماسي من الشهامة وكريم الخلال يضعه بلا شك فوق كل التأويلات فيما يتعلق بميوله الخاصة في اتصالاته . وهذه حالة كثيرة الشيوخ وكل فرد من أهل السلك لا يراه الا طبيعية . أما القريب الذي لاخبرة له فانه لا شك يدعش حين يرى أشخاصاً تجمع بينهم اليوم أوثق روابط المودة يصبحون في الغد — وعلى علم منهم — خصوماً في أشد حالات العداء .

غير أن هذا العلم نفسه هو الذي يمكنهم في الواقع من توثيق علاقات الود الصادق بعضهم ببعض بصفتهم الشخصية ، دون اضرار بمصالح دولهم . فهم يطوون في أعماق نفوسهم ما يجب أن يبقى منطويًا ، ويتذرعون بالقليل أو الكثير من الحذر تبعاً للظروف ، وهكذا نرى أولئك الزملاء التابعين لأمم لا توجد بينها أية صلة ، بل ومتعادية ، يتصرفون معاً باتفاق تام بينهم الى مشاغل متنوعة لا علاقة لها بمهنتهم ، ويكونون في صدورهم عواطف محبة صحيحة بعضهم لبعض ، هذا بينما هم يبعدون بالحذر العادي من أحاديثهم كل سبب للاصطدام ، بمهارة

تكسبها الخبرة . وتلك حالة بـسيكولوجية غريبة بلاشك ، وهى حالة ذلك الامتزاج  
الفريد فى نوعه بين الشك والاخلاص فى آن واحد . ذلك لانه يوجد فى الحقيقة  
جانب من الاخلاص فى المعاملة يفرضه على الزملاء ما يجمع بينهم من الروابط  
فى ذلك العالم المنعزل ، حيث تتغلب عاطفة خاصة أحياناً على الخلافات العامة ،  
خصوصاً فى البلد الغريب ولفترة من الزمن على الأقل .

نضيف الى ما تقدم ، تبرة لنفسنا ولكى لا يشك أحد فى اخلاصنا أو فى  
حكمتنا ، أنه توجد حالات يتمكن فيها المبعوث الذكى من الحصول من زميل له أقل  
ذكاء على معلومات لم يكن من مصلحته الانضاء بها . وإذا تناولنا الموضوع من  
جانب آخر نقول أنه لا يوجد مبعوث ينظر بعين الارتياح الى ازدياد المودة بين  
أحد سكرتاريه وبين زميل له من فريق سياسى معارض ، خصوصاً اذا كان هذا  
الاخير يفوقه فى الذكاء والخبرة .

هذا وقد يجد المبعوث لنفسه فائدة فى ايجاد علاقات له بسكرتارى زملائه  
مع بقاءه وفيأ مخلصاً . نعم أن الهيئة الدبلوماسية بعيدة بلاشك عن أن تكون  
مدرسة للفضيلة ، وإنما الذى تؤكده رغم ذلك هو أن من يريد التمتع بالاعتبار  
فى داخل هذه الهيئة ، لابد له من السير على قواعد الشرف المعمول بها فى العالم  
المتمدن كله ، وذلك أمر ميسور رغم غرابة الوسط المحيط به وتنوعه . ولا بأس  
من أن يستفيد المبعوث عند المناسبة من سخافة زملائه — بل إن ذلك من واجبه —  
وأهل المهنة بالطبع هم آخر من يأومه على ذلك . غير أنه اذا اعتاد استعمال الخبث  
غير المشروع لتحذعهم بكيفية مستمرة ، فانه لا يلبث أن يرى البنائيع كلها  
تجف حوله ، لا بل ويسوء مركزه فى وسط الهيئة الدبلوماسية . وقد يجر عليه  
ذلك أسوأ النتائج ويطلعه نهائياً عند جميع زملائه فى العالم بطابع الرجل السيء  
الطوية . على أن مثل هذا السلوك يمجح كل رجل ذو نفس أبية .

والمبعوث فى البلد الجديد لا يلبث أن يتمكن من تقسيم زملائه من وجهة  
أعماله الى ثلاث طوائف يختلف بعضها عن البعض : الأولى طائفة يمثل الدول

المخالفة والمصادقة لوطنه وهم الذين تجمعهم علاقات العمل الكثيرة، ويمكنه أن يجادتهم بصدر مكشوف، مؤملا منهم المقابلة بالمثل من حيث طيب المعاملة. وتأتى بعد ذلك طائفة الزملاء الذين لا يجذبهم نحوهم أى ميل سياسى وقد يكونون منضمين الى جماعة من الدول معارضة لبلده، ولكن شخصيتهم البارزة ومركزهم الاجتماعى يجعلان منهم مصدراً كبير الفائدة للعلومات. وأخيراً يلاقى المبعوث غير أولئك زملاء من الذين — وإن حسنت معاملتهم — يشلون بلادا لا شئ يجمع بينها وبين بلده، ولا فائدة له منهم من وجهة استقاء المعلومات، لا هم هم أنفسهم لا يتزودون منها بطريقة صالحة اذ هم قليلو الاتصال بالعالم السياسى. فمعاملة المبعوث للزملاء من هذا الفريق الأخير هينة عليه اذ يقف معهم عند حد طيب العلاقات الشخصية بغير أن يطمع فى شئ من وجهة المعلومات من ناحيتهم، وبغير أن يدمم شئ منها كذلك. فكأنهم من هذه الوجهة لا وجود لهم فى اعتباره. وكذلك الحال بالنسبة للزملاء من الفريق الثانى الذين لا يميلون لاعطاء الاخبار، وهذا لا يمنع المبعوث بالبداية من أن يتصل بهم بعلاقات المودة الشخصية.

أما بالنسبة لزملائه من عملى الامم المصادقة ومن باب أولى المخالفة، فالأمر يختلف تمام الاختلاف. اذ من الطبيعى أن توجد بينهم معاونة وثيقة، سواء فيما يختص بما يمثلونه من المصالح المشتركة أو المتشابهة لدى الحكومة المعتمدين لديها أو فيما يختص بتفقد الاخبار. ووجود هذه المعاونة فى الظروف العادية هو من صالح الحكومات نفسها اذ تهيب لها طائفة عديدة من المدافعين عن القضية الواحدة، وعدداً من المخبرين ذوى القدر والقيمة. واذا أخاص زميلان فى تبادل المعلومات التى تمهما سوياً فانهما يتهيان الى تقسيم المهمة بينهما الى حد ما، وفى هذه الحالة لا يكون لدى أحدهما سر سياسى ذو شأن يخفيه على الآخر. وهما لا يتبادلان معلوماتهما واستنتاجاتهما بحسب، بل وقد يتناول هذا التبادل بالطبيعة فى بعض الأحوال ما يتلقاه كل منهما من حكومته من



التعليات ، وما يصل اليه من التبليغات من جهات أخرى ، لا بل ويتبادلان رسائلهما كذلك . وليس أنجع من هذه الوسيلة لفحص المسائل ، بيد أنه يجب أن يحرص كل منهما على أن لا يتقأ أوراقه عند زميله احتراماً للبدا ودرءاً لخطر فتضاح سرية الاصطلاحات الرمزية . ولا تتناول تلك الثقة بالطبع شئون الامراء الخاصة ولا المسائل السياسية التي لا تهم الا أحد الطرفين وحده .

ويدهى أن المعاملة بالمثل هي الشرط الاساسى لمثل هذه العلاقات ، فهي التي تحدد مدى ما يمكن أن يصل اليه المبعوث فيها بغير اضرار بمصالحه . ويجب أن لا يعنى الزميلان كثيراً بواهى اعتبارات الكرامة الذاتية ، وأن يتبادلا تبليغ كافة الانباء المهمة بغير ابطاء ، أى حين تكون للمعلومات قيمتها مهما كلفهما الامر . هذا على أن يراعى كل منهما ازاء الآخر شديد السكتان فلا يذكر مصدر الرسائل التي يبلغها بتلك الطريقة الا اذا اتفق الطرفان على ذلك ، وعند ما يكون ذكر المصدر مفيداً . ولا يجب أن يدأب أحد الطرفين على التحفظ فى ارائه رامياً الى اصابة هدفين فى آن ، هما الاستفادة من زميله ، والتفوق عليه فى كسب احترام الحكومتين ، اذ أن هذين الغرضين متعارضان . واذا شعر المبعوث بأن زميله لا يبلغه كافة الانباء الهامة ، أو أنه يتأخر عمداً فى هذا التبليغ ليحفظ لنفسه أكبر النصيب فى الفخر — والحكومات المتحالفة تتبادل كذلك الانباء الهامة —

فأنه لا يسمع الا سلوك سبيل التكتّم ثم يرون ما يفضى به المزميله فلا يعطيه الا بقدر ما يديه له هذا الزميل من الثقة . على ان الاتصالات الدبلوماسية التي يحصل فيها تبادل تبليغ كل ما يسمح العمل بتبليغه بغير اية اناية هي فى الواقع نادرة كل الندورة . ومع ذلك فهي المثل الأعلى الذى اذا لم يتيسر ادراكه بسبب ما يحمل عليه الزهو الانسانى من الطموح الى اصابة جانب من النجاح ، يكون من الواجب على الأقل بذل الجهد من الجانبين لايجاد درجة من الثقة تكفى لسد حاجات العمل ، التمسك بهذه الدرجة متى تم بلوغها .

وهذه الطريقة لا بد منها لتحقيق الفائدة من العمل الدبلوماسى فى البلد

الذى توجد فيه مصالح متشابهة لعدة دول يراد الدفاع عنها . والحكومات جميعها توافق على اتباع هذه الطريقة من الوجهة العملية . اما من الوجهة النظرية فانه لا توجد حكومة تؤيد رسميا استعمال هذه الطرق التى تقترب أحيانا من حدود الخيانة العظمى . لأن المبعوث الذى يستمر فى العمل بها كثيرا قد ينتهى به سوء الحظ أو سوء التصرف الى تبليغ وثيقة لزميل محالف لم تكن حكومته تترضى باذاعتها بغير تعليقات صريحة منها فى صحتها . على انه لا يتعرض وغالب الاحيان عند ما يصل امر هذا الافشاء الى علم وزارته ، الى أكثر من التوبيخ ، ولا توجه اليه تهمة افشاء اسرار الدولة . وفى ذلك ما يذكره على الدوام بشدة الحرص وامعان النظر الضرورىين فى مثل هذه الأحوال .

والحرص أشد لزوماً عند ما يتعلق الامر بزميل ينتسب الى بلد تكون ميوله للبلد المبعوث فآرة أو معادية . ومن البينى أن لا تكون فى مثل هذه الحال معاونة فعلية واسعة النطاق ولا مولدة سياسية . غير أن المبعوث الذى يجتنب التكلم فى السياسة بتأتم مع زميل له من هذا النوع خشية المسئولية ، يكون سقيم التقدير لمسئولته وواجبه . ذلك لأن مثل هذه المحادثات هى أحسن الوسائل للاذاعة كما أنها توسع للمبعوث دائرة النظر ، وتوقفه أحيانا من خلالها على أشياء بالغة فى الأهمية . فقد يحدث مثلاً أن يكون مبعوث الدولة المعارضة واقفاً على دقائق السياسة الداخلية للبلد الذى يقيم فيه كلاهما . فإذا كان بينهما ميل متبادل وثقة فإن هذا الأخير يكون على استعداد للافاضة مع المبعوث فى هذا الشأن وغيره مما لا يس علاقتهما بالذات ، وليست المعلومات التى يحصل عليها المبعوث بهذه الكيفية خالية من الفائدة بذاتها ، فضلا عن انها قد تكون أحيانا ذات تأثير غير مباشر فى العلاقات الخارجية . والمبعوث الذى يثق من علم بعض الزملاء وخبرتهم فى مجال معين ، يحسن به عند التزاور معهم أن لا يبعد بهم كثيرا عن ذلك المجال فتوافره لهذه الوسيلة المصادر العلمية بمختلف الموضوعات . كذلك يحدث أحيانا — ولو أن ذلك نادر الوقوع مع مثل الدولة ذات المصالح المعارضة

وأكثر ندورة مع أحد دبلوماسيي الفريق المحايد — أن يثير اهتمامه ودهشته وقوفه على وجه ثالث لموضوع ذي أهمية حيوية لحكومته . وبالطبع يجب عليه من ناحيته أن يجد البضاعة الفكرية ليقدمها مقابل ما يأخذه من محدثه . على أن هناك حالات استثنائية يكون فيها هذا الأخير قانماً ومرتاحاً للفرصة التي سنحت له للباهاة بعلمه الخاص أمام الزميل الجديد ، فلا يتقاضى شيئاً مقابل ذلك . كما توجد حالات يكون فيها الزميلان منتسبين الى فريقين متعارضين ولكنهما يقيان في بلد ليس لبلديهما فيه أية مصلحة سياسية — كما كان وزيراً النمسا والمجر وروسيا في إحدى بلاد أميركا الجنوبية — ففي هذه الحالة يكون في وسعهما ان يوجدا بينهما تعاوناً وثيقاً، وأن يتبادلا الاخبار دون أن يكون في ذلك أى إخلال بواجباتهما .

وهناك زميل يجب على المبعوث أن يؤسس معه أطيب العلاقات بصفة خاصة ، وذلك الزميل هو الذي يمثل في بلد المبعوث الحكومة المعتمد لديها هذا الأخير . ذلك لان هذين الزميلين انما هما حلقتا الاتصال بين بلديهما وكلاهما مكلف بمعالجة موضوعات واحدة ، فمن مصلحتهما أن يتعاونوا معاً ولو أن طبيعة الاحوال تجعل اتصالهما ببعضهما بعيد الوقوع ، وإذا تقابلا كان ذلك في مناسبات متباعدة . غير أن هذا الاتصال مفيد على كل حال لحسن سير الامور وهو يهيئ للبعوث عند الفرصة مصدراً جيداً للعلومات ، لان ذلك الزميل يمتاز بمثل ما يمتاز به المبعوث من الوقوف على عقلية البلدين .

فالعلومات التي يتيسر للبعوث الحصول عليها من زملائه كثيرة ويحد منها مكمل كبير القيمة لمعلوماته الاخرى . وانما يجب عليه أن ينقدها ويجردها من مؤثرات النظر الشخصي التي لا تخلو منها ، وهي المؤثرات المنتشرة في مثل هذه الدوائر ، والتي سبق أن تكلمنا عنها . وهناك بجانب ذلك مزية كبرى تقدمت الاشارة اليها وهي تيسر مقابلة المبعوث لزملائه في أى وقت دون أن يكون في ذلك ما يلفت النظر ، والامر بالعكس بالنسبة لغيرهم من الاشخاص . ولا

يجب أن يعطى المبعوث للتقاليد في أمر زيارات زملائه كبير أهمية ، وفي وسعه أن يجد الكثير من الاعتذارات إذا اقتضى الحال لقيامه بالزيارة حين تكون واجبة له على زميله . فمن ذلك أن يكون سكنه بعيداً أو أن يكون زميله متقدماً عنه في السن أو أكثر مشغولية أو أضعف صحة . ولقد أشرنا في مواضع عديدة فيما تقدم إلى تفوق مركز الزائر على المزور .

**معلومات المبعوث بالكنيسة .** — يحسن بالمبعوث ، متديناً كان أو غير متدين ، أن يراعى العلاقات بينه وبين الكنيسة سواء كنيسة البلد الذي يقيم فيه أم كنيسة بلده أم كنيسة البلدين في حالة اتحاد الدين . فكبار رجال الدين والقسس القاثمون بالشعائر في الكنائس يرتاحون لمثل هذا الالتفات في هذا الزمن اللاديني . وإذا لم يقف المبعوث في اتصاله بهم على أمور معينة فإن هذا الاتصال يساعده على تعرف نفسية الشعب الذي يعيش في وسطه ، ومعرفة النفسيات لازمة في الواقع للدبلوماسي لزومها للقسيس . وغير هذا فإن لبعض كبار رجال الدين صلات لا يستهان بها ، ولدى القسيس الكاثوليكي على الأخص ، علاوة على دماثة الخلق ، ذكاء وحيلة يجب أن يقدرهما الدبلوماسي .

**المعلومات الخصوصية — الفسء — المصادر المرضية للمعلومات .** — كذلك قد تكون علاقات المودة مع بعض الأفراد غير الرسميين ذات نفع للمبعوث كمصدر للمعلومات . غير أن مثل هذه العلاقات نادر مع الرجال بسبب جو الشك والتخوف الذي يحيط بالدبلوماسي ، وإنما يسهل نوعاً على المبعوث أن يوجد لنفسه علاقات اجتماعية أو ثق اتصالاً ببعض كبيرات السيدات اللواتي يتردد على دورهن ( صالونات ) رجال البعثات الأجنبية ، حتى ولو لم تكن لازواجهن صفة رسمية . وأخيراً توجد العلاقات الغرامية وهي إن لم يكن لها ذلك الشأن الكبير الذي ينسب إليها في العادة والذي كان لثقلها في الأزمئة السالفة ، فإن لها بلا شك بعض النفع في عصرنا الحاضر .

وخاصية مثل هذه العلاقات أن قامت في الحقيقة على الود المجرد عن الغرض ،

هي أنها تعاون المبعوث كثيراً على دراسة نفسية الوسط الذي يعيش فيه . ذلك لان حديث أصحابه وصاحباته انما يعبر بكثير أو قليل من الدقة عن كل ما يقال لهم بالصراحة ولا يقال له في الغالب - وهو الدبلوماسي - الا لاغراض خاصة في غرفة الوزير . فيتمكن بهذه الوسيلة من معرفة الامة التي تضيفه على حقيقتها ، ويقف على مجرى الميول السياسية التي تنطوى عليها نفوس أهلها بكيفية أكثر دقة وأكبر حيوية من قراءة الصحف . والمبعوث الذي يتصل بشخص ذكي ذى نفوذ في بلده ، يتحدث اليه بالصراحة ، بعيد عن أن يخطئ في الحكم على مدى الحركات الوطنية أو المحلية مثل زميله الذي لا يرحم مكتبه ، وقد يتمكن فيما بعد من أن يتحرى أهميتها بنفسه . وتلك هي الفائدة التي لمثل هذه العلاقات . أما ما يروى عن تلك الاسرار السياسية التي تكشف عنها للدبلوماسي صديقة محبة من نساء الوسط الوطنى الراقى ، فما هو الا حديث خرافة . وقد انقضى زمن (دبلوماسية السرير) لان المحظيات وكبيرات المتبذلات ( Courtesses ) لم تعد تسيرون السياسة . نعم قد تعطى زوجة أو خلية أحد كبار الموظفين لصديقها من رجال الهيئة الدبلوماسية نبأ له شأن . ولكن هذه أحوال فريدة ، ومثل تلك الصلات يثير من الشبهات في الغالب ما لا يجعلها طويلة الامد . على أن الرجل المهذب لا يرضى بالاستفادة ، بمثل هذه الوسيلة الوضيعة ، من عاطفة خرامية ينشأ الا في حالة ما اذا أعطته صاحبة وثيقة رسمية أو بعض بيانات لاشك في حقيقتها ، وهذا ما لا يحصل أبداً . ذلك لان رجل السياسة العصري لا يفضى الى زوجته بأسراره ولا الى خليلته من باب أولى . واذا كشف للأولى عن بعض دغائل السياسة فإنه يكون لديه ما يحمله على الاعتقاد بانها فوق كل خيانة زوجية ، لا بل ويتقن منها أنها لا تذيع السر ولا تخطف في القول . ولذا فان تنف الاحاديث التي تلتقط بما يدور في وسط العائلة ، وتنقل غير مفهومة ومشوشة الى العاشق على لسان خليلته أثناء مقابلة خفية ، لا يجد فيها في الغالب أية فائدة . بل ربما عملت على تضليله وكان ذلك مقصوداً من الجهات المختصة .

ويحدث أن تخدم المصادقات المبعوث فتتمده بمعلومات ذات قيمة . فمن ذلك أن يقابل شخصاً في جمع معين ، أو يرى اثنين يتناولان العشاء في مطعم على مائدة واحدة لم يكن يتوقع أن توجد بينهما صلة . فتمثل هذه المصادقات معان كثيرة يدركها من يحسن الملاحظة والاستنتاج . ومن ذلك أيضاً أن يسمع من عامل يشتغل عنده بالصدقة أن رئيسه كلفه بنقل أثاث وزير الخارجية في يوم معين ، فيتمكن المبعوث بمقارنة التواريخ من استنتاج صحة استقالة الوزير التي كانت متوقعة من بعض الأدلة الأخرى .

العبور والمجواسيس والمخبرون السريون . — يعتقد الغريب عن السلك أن الكذب والتجسس هما العمل الأساسى الذى يشتغل به كل دبلوماسى ماهر . غير أن الذى يحمل على الدهشة هو أنه بالرغم من هذا التصور يظل صاحبه يبدى عظيم الاحترام للسلك . على أننا نرجو أن يكون القارئ الذى تمشى معنا الى هذه النقطة ، قد تبين الحقيقة بالنسبة لتلك الشهرة وهى شهرة الخبث المتساهى . على أنه من المبعث محاولة انكار وجود الوسائل غير الشريفة والرشوة وقيامها للأسف بدور عظيم فى العلاقات الدولية ، وسيظل الحال كذلك طالما قامت هذه العلاقات على أساس ( الإنانية المقدسة ) عند الأمم . لذلك لا نرى أنفسنا فى حاجة للافاضة فى بيان الأهمية التى تعلقها حكومة ما على حصولها على سر له شأن من الاسرار السيلسية أو على الاخص الحربية ، كنص معاهدة أو رسم قلعة أو خطة تعبئة دولة منافسة . ولكن يجب أن يكون الخبر صحيحاً وعن أمر معين ثابت ، وهذا ما لا يكاد يحصل أبداً . والغالب أن المخبرين السريين الذين يسعون للحصول على المال بكل وسيلة ، لا ينقلون إلا أحاديث فارغة وإشاعات غير صحيحة ربما بالغوا فيها عمداً ، أو اخترعوها اختراعاً ، ليقدموا منها بضاعة خلاصة تعجب المشتري ، أو على الأقل تثير اهتمامه . وفوق هذا فإن عدم وجود علاقات حقيقية لمثل هؤلاء المساكين بالدوائر المختصة ، يجعل الاخبار تجميعهم بطريق النقل عن شخص عن آخر وثالث ورابع ، وهم ليسوا

على درجة من الادراك السليسي أو القدرة على النقد تمكنهم من استخلاص تف  
الحقيقة التي قد تحتويها هذه الاخبار . فهم لا يعنون بهذا النقد أبداً ، وكل همهم  
ينحصر في الاستفادة من الأجر الذي يعطى لهم . وكثيراً ما يحدث أن يبيعوا  
بضاعتهم المحضرة بكيفية توافق كل الاذواق الى دولتين متنافستين . ولم يكن من  
النادر في الماضي — في بلاد البلقان — أن يستأجر نفس العيون من النمسا والمجر  
ومن روسيا في آن واحد . وقد وقفنا بنفسنا على أكثر من مثل لذلك كما  
وقفنا أيضاً قبل الحرب على تقرير سرى مطول يصف بالتفصيل ما يزعم أن  
ألمانيا تنظمه في الهند من ثورة . ومن السهل ادراك ما تسببه مثل هذه التقارير  
من العناء لمن يتلقاها ، فهو مضطرب كل شيء الى تمحيصها من مبثها الى  
نهايتها ، والا كانت النتيجة تضليله والتشويش عليه .

ولا شك أن الخوف من تعرض الممثلين الرسميين للفضيحة والغيمة  
المرتبة على الاتصال بمثل أولئك الاشخاص ، علاوة على الاعتبارات المتقدمة  
الذكر ، هو الذي يحمل الحكومات على أن تعهد بمثل هذا العمل في الغالب الى هيئة  
منظمة خاصة تابعة للوزارة مباشرة ، مقدرة أفضلية هذا الاتصال المباشر عن توسط  
المبعوث بينها وبين هذه الهيئة . ومن رأينا وجوب اتباع هذه الطريقة بصفة عامة ،  
لأن لدى المبعوث من العمل ما هو أفضل وأولى من اشتغاله بمشتري الوثائق  
وتنظيم التجسس ، على أن لحكومته أن تكلفه بتمحيص الاخبار التي تتلقاها  
من هذا النوع . كما أن هناك استثناءات في هذا الصدد أيضاً ، خصوصاً عند  
الازمات أو عندما يكون الامر متعلقاً بنبأ مستعجل جداً . فاذا وصل الى علم  
المبعوث في مثل هذه الظروف خبر مهم ، ويكون لديه من الاسباب ما يحمله على  
ترجيح صحته ، فالواجب أن لا تحمله اعتبارات التزمير على رفض قبوله . وإنما  
يكلف أحد من يثق بهم من مرؤوسيه بالاتفاق على الموضوع مع المبلغ ، ويبحث  
بالوثيقة أو بالخبر الى حكومته بأسرع الوسائل وأمنها . ولكن مثل هذه الحالة  
لا يكون الا قريداً وحين يقدر المبعوث أن واجب الوطنية يجب أن تتنق اذاه

كل الاعتبارات الادبية وجميع ما يتعرض له شخصياً من الاخطار، حيث أنه لا توجد حكومة تحترم نفسها ترضى بأن يشتغل الدبلوماسيون المعتمدون لديها بأمر التجسس . ويرتاح المبعوث اذا تخلص من هذا الموضوع واستأنف عمله اليومي . ولكن هذه الحالة تختلف بالطبع عن حالة تكليف المبعوث بإيجاد علاقات متصلة له بأشخاص من ذلك النوع . فاذا جاء أحدهم الى دار البعثة في الاوقات العادية مقدماً لها خدماته ، فالواجب أنه يرفض المبعوث مقابلته ويدعوه للاتصال مباشرة اذا شاء بوزارة الخارجية أو بوزارة الحرية في بلده . وهو اذا فعل ذلك لا يتجنب تلويث نفسه فحسب ، بل والوقوع في شرك منصوب . وتخوفه من الوقوع في مثل ذلك الشرك يقضى عليه بشدة الحرص خصوصاً حين تتوتر العلاقات الدبلوماسية ، اذ في مثل هذه الحالة تجد الحكومات التي تلجأ لهذه الطريقة مصلحة لها في خفض شأنه بإيقاعه في مثل ذلك الشرك ، كما أن بعضها يعتمد الى ذلك لمجرد الرغبة في التخلص منه .

ولهذا الموضوع صورة أخرى تختلف اختلافاً محسوساً عما تقدم ذكره ، وهي أكثر ندورة في أيامنا هذه ولا توجد الا في البلاد المتأخرة في المدنية . نقصد بذلك أولئك الرجال ذوي النفوذ - وهم أحياناً من كبار الموظفين - الذين لا يترفعون عن العمل على زيادة موارد بما تمنحه بعض الحكومات الاجنبية مقابل أداء بعض الخدمات . فأمثال هؤلاء المأجورين الذين كانوا كثيرى الانتشار في الماضي، لا يزال لهم اليوم بعض الوجود . وتنوع الخدمات التي تطلب الى هؤلاء المبلغين السريين ، ولكنها ليست في أغلب الاوقات من نوع اعمال التجسس العادى . فيكتفى منهم وزير الخارجية الذي يستخدمهم باستعمال نفوذهم في غرض معين ، أو بتقديم تقارير دورية على الحالة العامة . ومع ذلك فانه توجد حالات يطلب فيها أكثر من ذلك الى هؤلاء المخبرين الذين لا يحدد سلوكهم على كل حال . واستخدام أمثالهم ليس أمراً هيناً بالنظر الى المراكز التي يشغلونها، فهم ينقدون مثلاً بعض المال باسم التوزيع على الصحف، ولو أنهم



لا ينفذون هذا الشرط بحرفه .

نعم يجوز أن لا يخلو مثل هذه الخدمات في بعض الظروف من الفائدة ، غير أن الأفضل أن لا يكلف المبعوث بالتدخل في أمر الاتفاق مع أولئك الأشخاص أو على الأقل يخفف عنه ذلك بقدر الامكان . فيقوم بالامر من أوله وسيط آخر يستدعى عند الضرورة خصيصاً من العاصمة .

ويعرف الكثير من البعثات نوعاً آخر من المبلغين من درجة أقل شأناً وأكثر تواضعاً ، مثل ذلك الصحفي الذي يتردد على دار البعثة بكيفية دورية . ولا ينتظر بالطبع من مثل هذا المبلغ ، مقابل ضئيل الأجر الذي يتقاضاه ، أن ينقل للبعثة أسرار الدولة ، بل يقتصر الحال معه على نقل بعض الأنباء المهمة . وقد تكون منه فائدة ان كان نشيطاً ومتدخلاً ، هي على الاخص اجتناب وقوع بعض الحوادث الهامة بغير العلم بها .

وأخيراً هناك ضباط وعسكريون يقومون بدافع الوطنية بالتجسس لمصلحة وطنهم في البلد الذي يوجد به المبعوث . فكلما ابتعد مثل هؤلاء عن الظهور في دار البعثة كان ذلك أفضل .

الترغل في سياسة البلد المأخوذة . — لقد عرضنا الى أحد جوانب هذا الموضوع فيما تقدم الا أننا نستسمح القارئ في أن نقول كلمة في ختام هذا الفصل عن تدخل المبعوث في السياسة الداخلية للبلد المقيم به . ولا نقصد ذلك المجهود المشروع الذي يبذله لكسب الرأي العام لناحية بلده ، وإنما نقصد التدخل في الشؤون الداخلية . ولقد كان مثل ذلك التدخل كثير الوقوع في الماضي غير أنه أصبح اليوم نادراً ، وليست الدول الكبرى وحدها هي التي لا تحتمله أصلاً وإنما الدول الثانوية كذلك . ومع هذا فان هناك استثناءات لذلك خصوصاً في البلاد التي لم تتقدم كثيراً في المدنية ، وقد يحدث مثل هذا التدخل في أوقات الأزمات والحروب في بلاد من ذات الشأن الكبير في العالم .

فإذا كان من واجب المبعوث أن لا يتدخل مطلقاً في السياسة الداخلية

للبلد الذى يقيم فيه لداعى المصلحة أو يباعث الميل والهوى، فإن الوطنية تدعوه أحيانا للاقدام على ذلك. ومن الجلى أنه لكى يكون مثل هذا التدخل مشعراً يجب أن يكون فى أغلب الأوقات موشى بالذهب. فالمبعوث لا يدفع المال للصحف فحسب، بل ويؤثر على الناخبين أيضاً، ويجوز كذلك أن يؤثر أحيانا على بعض كبار الرجال بالنقود. ولكننا نجتنب التوسع فى صدد هذه التصرفات غير المقبولة، والتى لا يبررها فى نظرنا إلا الحرص على منع وقوع الاعتداء على بلد المبعوث أو الرغبة فى كسب حليف له. ويجب أن لا يدهش المبعوث الذى يقوم بهذه المهمة اذا رأى الحكومة المعتمد لديها تعالِب حكومته باستدعائه.

أما تدخل المبعوث فى الشئون الداخلية فى أحوال قائمة بناتها وفى خلال اتصاله بوزير الخارجية، فقد عرضنا لذلك فى فصل سابق.

---

## الفصل الخامس

### علاقات المبعوث الأخرى (تابع ما قبله)

#### الصحافة والدبلوماسية

الفتاب بين الصحافة والدبلوماسية. — يوجد بين الدبلوماسية والصحافة شيء من الصلة يقرب بينهما ، لا لأن الصحافة ، وهي أحد العوامل ذات الشأن الأول في الحياة الحاضرة ، تعتبر من الأدوات القوية التي تستخدمها الدبلوماسية العصرية لحسب ، بل ولأن عمل هاتين الهيئتين متشابه بعض التشابه . والواقع أنهما تؤديان كلاهما وظيفة الاخبار وتشتغلان بأمر العلاقات بين الدول ، عاملتين على التأثير فيها وتوجيهها في الاتجاه المقصود . وقد صدق الدبلوماسيون عند ما وصفوا الصحفيين بأنهم « زملاء » لهم .

ومع ذلك — ولا يؤخذنا الصحفيون — فإن الذي لاشك فيه هو أن الدبلوماسية تفوق الصحافة كثيراً من ناحية الاخبار . نعم توجد لذلك استثناءات كبيرة ، وبعض المقالات الرئيسية في الصحف جدير بأن يفخر به أقدر السفراء لو أنه صدر عنه ، كما أن بعض التقارير الدبلوماسية يقوم من أوله لآخره على الخطأ . ولكن التقرير الدبلوماسي بصفة عامة يحتوي على بيانات أوسع وأدق ، وينتهي إلى نتائج محكمة من حيث سلامة المنطق أكثر من مقال الجريدة . وليس في هذا ما يدعو للدهشة لأن واضح التقرير قديكون من الموظفين الذين قضوا زهرة العمر في مزاوله هذا العمل ، ومضوا فيه العديد من السنوات ، حين لم يكتسب الصحفي في الغالب شيئاً من مثل خبرته . وغير هذا فإن من النادر أن تكون للصحفي مثل العلاقات التي للدبلوماسي مع الدوائر المسيطرة . وبينما الأخير قادر على التخصص في عمله وقصره على البلد الذي يقيم فيه ، فإن الحال يختلف بالنسبة للصحفي .

المضطّر رغم ارادته للكتابة في أكثر الموضوعات تبانياً . ومع ذلك فإن مراسلي صحفيات الصحف في الخارج اكفاء لمهمتهم على وجه العموم .

كذلك يوجد ظرف آخر يؤثر تأثيراً سيئاً على نشاط رجل الصحافة دون الدبلوماسي وهو ميل الجمهور ، أو بعبارة أخرى ثورة فكر الجمهور المعصرى بالنسبة للاخبار الرنانة الكبيرة التأثير ، وربما كان هذا الميل آتياً من القارة الاميركية . فالصحفي المعصرى مضطر لاذاعة ما من شأنه إثارة اهتمام أو حساسية الجمهور بغير ابطاء فلا يتسع لديه الوقت لتمحيص الاخبار . على أنه اذا لم يكن الخبر صحيحاً تيسرت معالجة ما في ذلك من الضرر بالتكذيب الذي يتألف منه ومن الخبر الاول عادة لنباين رنانين بدلاً من نبأ واحد . وليس الحال كذلك في الدبلوماسية . وللصحافة فيما يختص بالعلاقات بين الدول ميدان أوسع مما للدبلوماسية . فالصحافة قادرة على التأثير على كل فرد من قرائها ، بينما الدبلوماسية لاتصيب — مباشرة على الاقل — الا دائرة ضيقة الحدود . وبينما تعمل الصحافة على كسب الرأي العام كله الى جانب رأيها تقف مهمة الدبلوماسي قبل كل شيء عند حد اقناع محدثه ، مثله في ذلك مثل المحامي . وأخيراً فللصحافة ميزة تتمتع باستقلال اكبر من استقلال الدبلوماسية ، اذ هي قادرة على الاسهاب في القول بغير أن تتقيد أو تتعرض للخطر ، بينما توزن وتناقش كل عبارة أو سطر يصدر عن الدبلوماسي . والجرائد قادرة على ذكر الكثير من الاشياء بغير أن يؤخذ من ذلك دليل على ضعف بلد ما ، في حين أن كلمة التشاؤم التي تصدر من رجل السياسة المزاوّل العمل تعتبر انتصاراً أدبياً للبلد المزااحم ، وهو في أيام الحرب ، يعادل الانتصار بالسلاح . وهذا يمكن الصحافة من أن تغفل متشربة الى حد ما بروح انساني حتى في زمن الحرب ، في حين أن الظروف الحاضرة لا تسمح للدبلوماسي بذلك بغير اخلال يواجباته الوطنية . وليس معنى هذا بالبداية أن المراقبة على الصحف في زمن الحرب تكون في غير محلها .

فالصحافة في أيامنا هذه قوة اكبر من قوة الدبلوماسية في الاحتفاظ بطيب

العلاقات بين الامم وانماها أو تحسينها أو افسادها بل وتسميها عند ما نكون الحرب قائمة بينها ، وكذلك في جمل أساليب الحرب أكثر انسانية . على أننا نرجو أن يسمح لنا بالشك في أن صحف العالم كله عملت باستمرار بكيفية سلبية خصوصاً أثناء الحرب الاخيرة . ولكن هذا أمر لا يتصل في شيء بموضوع بحثنا البعيد عن كل نزعة وطنية خاصة . ولذلك تقتصر على الإشارة الى أنه اذا كانت الجيوش الرومانية قد فتحت العالم كله ، فانها لم تكن في حاجة لان تقدم لها يومياً بيانات مفصلة لأعمال وحشية تثير في نفوسها عاطفة الشجاعة والاقدام . ولقد انقضى الزمن الذي كانت الدبلوماسية تتجاهل فيه الصحفيين ، وبالعكس أصبح المبعوث اليقظ يعمل على ايجاد العلاقات المتصلة سواء بصحافة بلده أو بصحافة البلد الذي يؤدي فيه وظيفته . وهو لا يقصر في ارشاد الفريقين ، وفي العمل عند الضرورة على توجيههما في ناحية معينة . وعلاقاته بصحافة البلاد المعتمد لديه تسمح له بابداء آرائه الشخصية فيها بكيفية مستورة تماماً أو بعض الشيء .

**صحافة بلده المبعوث .** — ويجد المبعوث اداة الاتصال بصحافة بلده في أشخاص مراسليها في الخارج . فهو يستقبلهم ان كانوا جديرين بالثقة ، وعندما يستعرض الحالة السياسية معهم يعمل على تسييرهم في الاتجاه الذي ترغب فيه حكومته . وللثقة في هذا الصدد شأن كبير بالطبع لان المبعوث اذا تحدث معهم بكل أو بعض الصراحة ، فلا يكون ذلك الا بصفة سرية وهو مطمئن الى عدم نشر شيء مما يقوله الا ما يأذن بنشره . هذا وليس كل الغرض من صلته بهم — في غير الاحوال الاستثنائية — هو اعطاء الاحاديث أو الايحاء بمواضيع المقالات ، بل أن فائدة هذا الاتصال تكون في مراجعة الاخبار التي لديهم ومدعم عند الضرورة بأخبار أخرى من شأنها أن تنير الحالة . وليست للمبعوث وصاحبة في أن تنشر صحافة بلده مقالات يسهل ادراك أنها صادرة عنه ، ولا أن تتجاوز الحد في التكلم عن شخصه . فذلك ليست مهمتها ، وربما كفت عبارة غير موفقة لأن تضره حين لا تفيده عشرة مقالات مذبحة وجيدة التحرير . ومثل هذا يثير

غضب السلطات العليا اذ هي تعلم حق العلم ان الدبلوماسيين الذين تذكر الصحف كل أعمالهم وحركاتهم ليسوا بعيدين عن هذا العمل . على أن الذين يحاولون الترقى بهذه الوسائل ليسوا هم أفضل الدبلوماسيين .

وهناك أمر يجب أن لا يغيب عن بال المبعوث الذي لديه من الخبرة أكثر مما لدى رجل الصحافة ، وهو منع هذا الأخير من الاساءة الى القائمين على تنفيذ السياسة التي يرتاح لها الاثنان في البلد الذي يقيمان فيه ، بكتابة المقالات المستفيضة بالثناء عليهم في صحافة بلده . وحسن التقدير وحده هو الذي يحدد المدى الذي يجب أن لا يتجاوزه الثناء على أولئك الوسطاء ، ليكون لهم منه جزاء مستحق . والخطأ في اصابة الغرض المقصود بذلك المديح يخرج مركز الاشخاص المشار اليهم ويجعل قيامهم بمهمتهم النافعة صعب التحقيق .

**صفاة البلد المعتبر لبريه المبعوث .** — واذا كان المبعوث بطبيعة الحال مستعداً للتحدث بصراحة مع أحد ممثلي صحف بلده الكبرى — وهو في الغالب من أبناء وطنه ومع فرض وجود الثقة المتبادلة — أكثر منه مع ممثلي صحف البلد الذي يقيم فيه ، فانه على عكس ذلك ، حين يريد أن يقوم بعمل مباشر في الصحافة ، يكون أقل تحفظاً في محل اقامته مما يكون في بلده . فقد تعرض في الواقع ظروف يرى من حسن السياسة فيها أن ينير الرأي العام في البلد الذي يؤدي فيه وظيفته ، لا بل ويفصح عن مصدر ما ينشر لكي تكون للايضاحات المقدمة منه ما تستحقه من الاعتبار . وهو لا يلجأ في مثل هذا بالطبع الا للجرائد ذات المكانة المحترمة . فمن هذا أن ينشر أحيانا بلاغا قصيراً باسمه أو باسم البعثة في صدد موضوع معين ، ويغلب أن يتحدث ذلك في أحوال التكذيب . ومن المستحسن عند ما يتعلق الامر بموضوع ذي شأن أن يطلب المبعوث اذن حكومته في ذلك مقدماً اذا اتسع الوقت . وقد يكون ما ينشر عبارة عن حديث يؤدي الى نفس الغرض المقصود . وقد يذكر اسم المبعوث في بعض الاوقات ، وفي غيرها تكتفى الجريدة بالإشارة الى أنها استقت الخبر الذي

تورده من ( المصادر المختصة ) أو تستعمل عبارة أخرى مشابهة لهذه لا تدع مع ذلك مجالاً للشك في مصدر الخبر . ويجب أن يعنى المبعوث دائماً بالاطلاع على نص الحديث قبل نشره . وقد يكتفى المبعوث بالإيحاء بموضوع مقال من غير أن يظهر بذلك ، هذه الطريقة هي التي تفيده أحسن الفائدة حين يريد إذاعة نبأ وارتقاب الاثر الذي يحدثه في الرأي العام .

ويجب أن لا يسرف المبعوث في علاقاته بصحافة البلد الذي يقيم فيه ، كأنه ليس من صالحه أن يتكرر ذكر اسمه لا كراسل عرضى بل ولا في قسم الإنباء الخصوصية . كذلك يجب عليه بنوع أخص أن لا يدخل في الجدل مع أية صحيفة ، لأن الصحفي وهو من أهل المهنة ، ويعرف كل دخائلها ، يقهر الدبلوماسي في الغالب في هذا المجال . وهو قادر على استئناف الرد والاسترسال في النضال بينما تكتم فم الدبلوماسي مصلحة الدولة أو سر المهنة .

وإذا قابل المبعوث حملات إحدى الجرائد بالسكوت الذي لا يفلح أى جهد في اخراجه منه ، يكون قد راعى الكرامة في تصرفه بعكس ما لو زج بنفسه في الميدان . وفوق هذا فإن السكوت يؤدي غالباً إلى إجهاد الخصم ، وهكذا تنتهى الحملة . نعم توجد ولا شك أحوال تجب فيها المقاومة ، غير أن المبعوث يجد الخير في السكوت في أكثرها . ولا بد لنا من توجيه النصيح له بالتزام الهدوء وضبط النفس إزاء ما يوجه من الحملات لبلده أو لمليكه ، وما دام المقال لا يتضمن قذفاً بالغا في الغلظة فيحسن أن يسكت عليه وأن لا يلجأ بشأنه لوزير الخارجية كما هي العادة الجارية في مثل هذه الاحوال ، وهي عادة غير منتجة أصلاً ، خصوصاً في البلاد المتمدنية حيث الصحافة حرة . ذلك لأن الوزير لا يتمكن في الغالب من اتخاذ أى تصرف إزاء مثل هذا المسعى الذي يضايق عندما يتكرر كثيراً ، ويؤدي طيب العلاقات القائمة . غير أن لكل شيء حداً ، وبحسن المبعوث أن يوجه نظر الوزير إلى الحملات البالغة في الشدة على الأقل . والكليات مهما اشتدت غلظتها ليست هي التي يجب أن يقف عندها نظر

المبعوث فيما تحمل به الصحف عليه . بل عليه أن يلتفت الى الاغراض من توجيه الحملات ضد بلده . والغضب ليس هو الوسيلة الصالحة لمقاومتها ، وفي الانقياد له تحقيق لأغراض الخصوم ، بل هنالك من العلاج ما هو أنجع . فاكتساب المكانة الوطيدة لدى صحافة البلد أجدى من الرد على القنف والدخول في الجدل والمناقشات .

اعانة الصحافة : — تتعدد وسائل تحقيق هذا الغرض وتختلف طرق مد الصحف بالاعانات ، غير أنه يمكن جمعها في طريقتين واضحتين : الاولى هي الاعتماد على صحيفة معينة وامتلاكها ، سواء بالشراء أو بالتأسيس . والثانية هي مد احدى الصحف الموجودة بالاعانة . ففي الحالة الاولى يعهد المبعوث بالامر الى رجل موثوق به لكي يظهر بصفة المالك للصحيفة . وفي الحالة الثانية تكون الاعانة على شكل أجور تدفع للصحيفة مقابل نشر مقالات خاصة ، أو على شكل مبلغ سنوي يدفع بطريقة منتظمة . ويلوح من بادية الامر أن الطريقة الاولى أفضل لان أمر الصحيفة كله يكون في يد مالكها ، فينشر فيها جميع ما يريد متى شاء ويرتب ادارتها طبقاً لرغبته . وبذلك يتفادى من التعرض للاتهام العادي برشوة الصحف ، كما هو الحال عند اعطاء اعانات لجريدة موجودة . ومع هذا فإنه يجوز في حالة مشتري جريدة موجودة من قبل أن يؤول هذا العمل كذلك من الوجهة الادبية تأويلا يجعل الذين لهم مصلحة فيه ينادون بالفضيحة .

غير أن للطريقة الاولى عيباً كبيراً من ناحية أخرى ، ذلك أنه سواء أكانت الجريدة منشأة حديثاً أم مشتهرة فلن يكون لها في الرأي العام مثل تأثير الصحف الكبرى الموجودة من قبل . بل أنها لو عملت بحسن الادارة على أن يكون لها مثل ذلك الشأن فإن تلك الصحف تبذل كل ما في وسعها لتحول دون ذلك ، ولديها من الوسائل القوية ما ليس لدى الاولى . وفي الواقع أن الجريدة المنشأة حديثاً تحتاج الى مجهود يفوق حد الوصف لكي تبرز الى عالم الوجود ، كما أن الصحيفة الموجودة من قبل وتغير مالكها لا يكون حالها أحسن من الاولى ، لان الاتجاه



الجديد الذى تأخذه أو مجرد التعديل الذى يطرأ على داخلتها ، من شأنه أن يكشف سر الامر . ولا تسلك كبريات الصحف مع الزميلة الجديدة ولا ازاء الاتجاه الجديد سبيل الرحمة أو الاشفاق . وإذا كان المدير او المحرر السابق هو نفسه الذى يقوم بالعمل فيها فيظهر فى لباس جديد ، فان تلك الصحف تعمل كل ما وسعها لتتغيب عيشه ومضايقته .

والعيوب المتقدمة الذكركبيرة لدرجة يستحسن معها فى أغلب الاوقات ، وعندما يتيسر الامر ، الاكتفاء بالقليل من النجاح والتأثير لحد ما على احدى الصحف الكبرى التى لم تكن ميولها طيبة الى ذلك الحين نحو سياسة بلد المبعوث ، وهذا يكون بدفع اعانة يفضل أن تكون دورية . ذلك لانه لا يمكن فى الواقع تغيير اتجاه تيار الرأى العام دفعة واحدة ولا الكف عن الحملة على بلد يعتبره معادياً — خطأ كان ذلك او صواباً — كما لا يمكن من باب أولى حملة على حجة ذلك البلد . ولا ترضى صحيفة ذات شأن مهما كان الثمن ، بالعدول فجأة عن سياستها المتبعة من قبل سواء يباعث من احترامها لنفسها او لمجرد المصلحة التجارية . ذلك لانها لو فعلت لفقدت العديدين من قرائها فى الحال . وكل ما يمكن ان تقبله — خصوصاً اذا كان تغيير الاتجاه يتفق مع عقيدتها الخاصة — هو تخفيف حملتها على البلد المقصود والاشارة على زميلاتها بالعدول عن المهاجمة الصحفية الموجهة لذلك البلد ، بل وقد تنس أحياناً فى طى مقالاتها بعض العبارات الودية نحوه ، وهذا كل ما يمكن أن ينتظره منها المبعوث بصفة مؤقتة . وكثيراً ما تحقق له المصلحة عندئذ بسلسلة مقالات غاترة تنشر ما جريدة كبيرة الشأن أكثر مما تحقق بالمجهود الذى تبذله جريدته الخاصة التى لن يقرأها شخص يحترم نفسه ، والتى ستزدري لانها جريدته . وتثور الصحيفة الكبرى يبدأ بتهدئة الرأى العام ويمهد السبيل مع الوقت لاتخاذ اللهجة الأشد حملة التى تفتح عهداً جديداً لعلاقات أحسن من السابقة .

ولا يبلغ مركز الصحيفة المعروفة بانسائها للمبعوث مثل تلك الصعوبة

حين تكون العلاقات الودية قائمة بين الدولتين، أو تكون ميولهما طيبة نحو بعضهما فقط . فهي والحالة هذه لا تعبر عن رأى مناقض للرأى السائد، فلا تخشى مثل المهاجمات التي تهاجم بها لو كان الحال غير ذلك ، وفي هذه الحالة وحدها لا توجد في الغالب أية حاجة لمنح اعانات .

وبحمل القول ان الاذاعة القوية الواسعة المدى تقتضى استعمال الطريقتين المتقدمتين معاً حين يتوافر المال اللازم لذلك . وهكذا تكون لدى المبعوث صحيفته التي يوحى اليها بكل ما يريد نشره من المقالات، كما أنه يمد بالاعانة في نفس الوقت صحيفة أو أكثر لتوجيهها في الاتجاه المرغوب . وقد تكون الاعانة ظاهرة أو مستترة بالاشتراك في عدد كبير من النسخ مثلاً .

ويختلف رأى الجمهور في موضوع اعانة الصحف اختلافاً بيناً تبعاً للبلاد . فتوجد بلاد لا يمكن التفكير في التأثير فيها على كبريات الصحف ولا يتطرق الشك فيها الى ناحية الاخلاق . كما توجد غيرها من ————— المعتبرة من كل الوجوه في طليعة البلاد المتمدنية تنتشر فيها اعانة الصحف دون أن يرى أحد في ذلك أية غشاضة . وانما تنتشر هذه الطريقة كثيراً في البلاد المتأخرة . والغريب في هذه البلاد ان الخصم السيلسى لا يسكت عليها أملاً في الاستفادة من مثلها في ظرف آخر، بل نراه لا يتردد في القاء صواعق غضبه الحق على من استفاد منها ، عخصاً بعض هذه الصواعق لذلك الذى ينال بالاغراء من الفضيلة العامة .

وقد يصل هنا الاستنكار في بعض هذه الاوساط الى حد الغلظة، على أننا لا نرى ما يبرر ذلك على الاطلاق في أى بلد . ذلك لأن الرجل الذى يبيع صحيفته أو يأخذ أجراً على خدماته باعتباره صحفياً يجوز أن يفعل ذلك مع حسن القصد . والا مر عندئذ لا يخرج عن أنه صفقة يعقدها الصحفي لا يمكن أن يوجه له من أجلها أى لوم . أما اذا باع عقيدته ايضاً فن البديهي أن يستنكر منه ذلك . ولو أنه من وجهه النظر الاخلاقية البحتة لم يرتكب خطأ خطيراً ما دام قد دل

بعله على أنه لا خلاق له . وما دام الغرض من الاتفاق لا يتنافى مع الآداب ولا يتعارض مع مصالح الوطن — والقوانين قائمة للاشراف على ذلك — فلا يجب اعتباره تدييراً بقصدسيء . كذلك نقدر أنه ليس ما يستوجب لوم المبعوث حين يستعمل مثل هذه الوسيلة للاذاعة عن بلاده والعمل على نصرة قضيتها ، فليس الامر الا مجرد اتفاق يمتد المبعوث في احاطته بالكتان لا صيانة لاسمه من انتقاد الجمهور فحسب ، بل لأن الاعانة كلما استترت كلما كانت أجدى وأنفع . وهي لو عرفت — في مبدأ الامر على الاهل — لترتب على ذلك نقصان عدد قراء الصحيفة .

وبدهى أن الامر يختلف حين تكون الصحيفة منتسبة الى موظف حكومي ويكون هذا الموظف هو الذي يراد اكتسابه . ولكن الاشتغال بالصحافة يتعارض مع الوظائف الحكومية غالباً في البلاد الدستورية العصرية .

كذلك يختلف الحال عند وقوع الحرب على الحدود اذ تتجه عندئذ جهود المبعوث للوصول الى حياد الدولة التي هو معتمد لديها ، أو للحصول على معاونتها ، ولا يمكن استنكار عمله لتحقيق أحدهذين الغرضين . واذا كانت السلطات المختصة أو الرأي العام لا ترضى بذلك العمل ، فما عليها الا أن تجد الوسيلة القانونية لكم فم الصحافة .

**المصروفات كصدر للمعلومات.** — وقد تؤدي الصحافة للمبعوث خدمات جليلة باعتبار أنها مصدر للمعلومات . وهو يستفيد منها أولاً بطريق الاتصال الشخصي ، أذ في الغالب يمدد الصحفيون من أبناء بلده وزملائهم في البلد الذي يقيم فيه وكذلك من يترددون عليه من مراسلي الصحف الاجنبية الكبرى ، بمعلومات ذات شأن تمتاز بصدورها عن أهل المهنة . غير أنه يجب على المبعوث أن يحسب حساب الخطأ الممكن فهو في مقال الجريدة أقل أهمية منه في التقرير الدبلوماسي . غير أن قراءة الجرائد الكبرى على الاخص هي التي تزود المبعوث يومياً بمعلومات هامة . وطبيعي أنه لا يقوى على القيام وحده بهذا العمل فيكلف

غيره بجزء منه . فهو يجد في الصحف الرسمية والشعبية بالرسمية صحيح المعلومات عما يدور في مجلسي البرلمان ، اذ هي تنشر ملخصات أعمال الجلسات ، وكذلك عن نوايا الحكومة بما تذيعه من البلاغات ، كما أن الصحف الاخرى تبينه بأبناء مختلفة يجب على كل حال أن يراجعها للتحقق منها . والرجل الخبير يدرك من المقالات المنشورة في صحيفة معينة ومن اسم الكاتب ومن الاسلوب مصدر الايحاء بها ، ويقف على حقيقة نوايا الحكومة . والمقالات الرئيسية التي تنشرها احدى الجرائد في بعض البلاد تعبر بكيفية صحيحة عن أقوال وآراء وزير الخارجية . أما الصحف التي تنطق بلسان الرأي العام نفسه فقراءتها توقف المبعوث على التيارات التي تسيره والتطور الذي يحدث فيه وما يرى اليه من المطامع والآمال . وليس لدى المبعوث الجديد أحسن من الصحافة وسيلة لتعرف نفسية الوسط ، بما أنها هي خير وسائل التمهيد لمن كون لنفسه فكرة عن ذلك الوسط . ذلك لان هناك من الاشياء الكثيرة ما لا يقوله رجل الحكومة الرسمي مطلقاً ، وانما قاله للمبعوث فلا يكون ذلك الا بعد أن تحل علاقات التعارف والمودة بينهما محل تلك العلاقات الابتدائية التي لا تتجاوز الرسميات ، حين يكون في وسع المبعوث عشية وصوله أن يقف على هذه الشئون من الصحف .

وقراءة الصحف العديدة أو على الأقل البقاء النظر على عنايات ما ينشر فيها من الموضوعات فيه عون كبير لنا كره المبعوث ، لان مجرد استعراض هذه الموضوعات ، سواء أكانت الاخبار المنشورة صحيحة أم غير صحيحة ، يحول دون وقوع أى حادث ذي شأن بغير أن يقف عليه ويأخذ مذكرة به . فالنظرة اليومية التي يلقها على الجرائد تمكنه من حصر كل الموضوعات التي له مصلحة في دراستها . أما ما لا ينشر في الجرائد فيكون بطبيعته سرياً ومهماً لدرجة لا يخشى معها نسيانه بعد أن يعلم به . لذلك لا يجد المبعوث في غير الصحافة مثل هذه المفكرات الحية .

وأخيراً نقول أن مطالعة الجرائد ليست على أهمية واحدة في جميع البلاد

لان الصحافة في بعض البلاد أقوى منها في البعض الآخر، والامر في هذا يرجع للروح الوطني والعادات والاخلاق . وانما يمكن القول بصفة عامة أن الجرائد تقوم بدور كبير الشأن لا في البلاد التي تتمتع فيها بكامل الحرية فحسب ، وهذابديهي ، وانما في البلاد التي تسود فيها عادات دستورية حقيقية كذلك . ففي مثل هذه البلاد يذاع كل حادث بغير ابطاء ، فيتمكن المبعوث في الصباح من قراءة النص الرسمي للخطابة التي ألقاها أحد أعضاء الوزارة في العشية في إحدى الولايات ، وقد تتضمن هذه الخطابة برنامجاً كاملاً أو على الأقل تصريحات ذات شأن .

فالاستمرار في مطالعة صحف الاحزاب السياسية الكبرى والمقارنة بينها قد يكفي لد المبعوث بالمادة اللازمة لوضع التقارير المرضية ، بشرط توافر صندوق النظر وسلامة الحكم لديه . على أنه لا يجب الاخذ جدياً بهذه النصيحة .

---

## الفصل السادس

### المبعوث وحكومته

#### ١ - العلاقات الشخصية

لقد رأينا أن أهم العلاقات في صلة المبعوث بوزير خارجية البلد المعتمد لديه هي العلاقات الشخصية . أما في اتصاله بحكومته فالعلاقات الكتابية هي بالضرورة صاحبة المكان الأول . ذلك لأنه لا توجد علاقات شخصية بين المبعوث وحكومته سوى تلك التعليقات الشفوية التي يتلقاها قبل سفره ، والمحادثات التي تدور بينه وبين وزير الخارجية وبين مديري الإدارات المختلفة في الوزارة . ول هذه المحادثات فائدة كبيرة في رسم الاتجاه العام للمبعوث وفي انجاز الأعمال العادية الجارية .

كذلك يحدث أن يستدعى المبعوث أو يغادر مركزه من تلقاء نفسه ويقصد وزير خارجيته وذلك في حالة وقوع أمر مستعجل يرى من الأسهل معالجته شفوية . ولكن هذه الحالات ، وكذلك حالة إيفاد رسول موثوق به ، إنما هي حالات استثنائية ونادرة الوقوع جداً ، ولا سيما إذا كان المركز الذي يقيم فيه المبعوث بعيداً .

ونشير أيضاً إلى المحادثات التليفونية التي يتصل بها المبعوث في بعض البلاد بوزارته ، ولكن هذه المحادثات ينقصها ذلك الاتصال الشخصي المباشر ، وهو على جانب كبير من الأهمية حين يتعلق الأمر بمسائل سرية .

#### ٢ - العلاقات الكتابية

اعتبارات عامة . — أن التقارير المكتوبة والتلغرافات التي يرسلها المبعوث إلى حكومته تتناول وفقاً للهمة المعبود بها إليه موضوعات مختلفة . فهي

تتعلق اما بتنفيذ أمر بذاته أو متصل بمحادثات ومفاوضات جارية . واما بوقائع وحوادث خاصة ، أو تتضمن آراء وتعليقات على هذه الحوادث أو نصائح يقدمها المبعوث في حالة خاصة أو في مجرى السياسة بصفة عامة .

في الحالتين الاولين يكون عمل المبعوث على شيء من السهولة نسبياً ، فهو يبلغ مقال وما فعل وما تلقاه من الاجابة وما وصل الى علمه من الحوادث . اما حين يقتضى الحال ابداء رأى وعلى الاخص عند ما يتقدم بالنصيحة ، فان مهمته لا تكون على مثل تلك السهولة .

فالواجب على المبعوث أن ينفذ بدقة وبغير ابطاء كل ما يتلقاه من أوامر حكومته ، فلا ينقص منها أو يزيد عليها شيئاً . وقد تلقى اللورد نورمانبي « Lord Normanby » سفير بريطانيا العظمى في باريس من المستر بالمريستون — على أثر الانقلاب الذى حدث في سنة ١٨٥١ — تعليقات « بأن لا يحدث أى تغير في علاقاته بالحكومة الفرنسية » فذهب يردد هذا الامر بنصه في كاي دورسي « Quai d'Orsay » — وزارة الخارجية الفرنسية — دون أن يكون لديه اذن بذلك . فهو قد تطرف في التصرف اذ اعتبر ما جاءه خاصاً بمسلكه الشخصى كأنه رسالة من حكومته فقبول ذلك بكبير الاستياء .

هذا واذا لم يكن المبعوث موافقا على فحوى أمر تلقاه من حكومته ، أو على مجرى السياسة التى كلفته بتنفيذها ، ففي وسعه أن يبذل جهده في اقناع حكومته بوجهة النظر التى يرتاح لها ضميره ، فاذا لم يفلح في مسعاه كان لا بد له من أن يرضخ أو يستقيل . على أن هناك حالات يكون من الواجب على المبعوث فيها — بالنظر للاستعجال الكبير — أن يعدل التعليقات الصادرة اليه ، ويرى أنها مبنية على الخطأ ، ثم يحصل بعد ذلك على اقرار حكومته لتصرفه . بل وقد يقع على وجه الاستثناء الخارج للعادة وحين لا تكون في الامر مصلحة سياسية أو حين تعرض المصلحة السياسية للضرر اذا نقلت التعليقات بحرفها ، أن يأخذ المبعوث على عاتقه تعديل تلك التعليقات بل وتجاهلها تماما . ونقدم الواقعة الآتية كمثال

نوعى لهذه الحالة وقد حدثت بعد أن انتهت الحرب العظمى وقامت دول جديدة، على أثر انكسار أوروبا الوسطى، ولم يكن قد اعترف بعد بهذه الدول الجديدة قانوناً. ذلك أن إحدى الجمهوريات الجديدة عهدت إلى دبلوماسى قديم بتمثيلها في عاصمة بلد محايد، وقد قبل هذا البلد ترشيحه باعتباره ممثلاً فوق العادة دون أن يعترف له بالصفة الدبلوماسية. فأبلغ ذلك الدبلوماسى حكومته أنه لا يسعه مطلقاً أن يطالب بالامتيازات الممنوحة للممثلين، وذلك أمر لم يكن هو الأهم في تلك الظروف. ويلاحظ أن وزير الخارجية أدرك حقيقة الموقف تماماً ثم عدل وأراد أن لا يضيع مثل هذه الفرصة الجميلة السانحة — وكانت هي الأولى — ليعلن استقلال بلده في الخارج. فأعد كتاب اعتماد رقيقاً نسخت صيغته من أحد كتب القانون الدولي وأرسله إلى المبعوث ومعه التعليمات الخاصة بحفلة الاستقبال الرسمية التي يقدمه فيها، وحمل الرسالة للمبعوث رسول خاص أوصلها إليه في بلد أجنبي عشية اعزامه السفر إلى مركزه الجديد. فلم يداخل المبعوث أى شك بالنسبة لقلة الأمل في نصيب مثل هذه (المهاجمة الدبلوماسية) من النجاح، إذ لا ينخضع بالأمل في ذلك الا قليلاً الاختبار. وهكذا كان المبعوث بين أمرين: أما أن يعود القهقرى ويسعى لئلى حكومته لحلها على العدول عن رغبتها في المطالبة بتلك المراسم، وأما أن يسافر إلى محل عمله وهناك يتدبر الأمر. وفي الواقع كان يوجد سبيل ثالث لمواجهة الموضوع، وذلك ما أقدم عليه المبعوث. فقد أغلق حقائبه وسافر إلى مركزه، وبمجرد أن وصل توجه إلى وكيل الوزارة وهو أحد زملائه السابقين. وبعد أن جس النبض أدرك عدم وجود أى أمل في تقديم خطاب الاعتماد بصفة رسمية، فاتفق معه على أن يتسلم وكيل الوزارة هذا الخطاب ويخفيه في مكتبه واعدأ بكتف السر، وعند مقابلة المبعوث لرئيس الدولة للبرة الأولى لم تحصل الإشارة إلى ذلك الخطاب. فالمبعوث بهذا العمل (قدم) خطاب اعتاده وأبرق لحكومته بما دار في المقابلة الرسمية. ولقد حال بصرفه هذا دون تأجيل المفاوضات في أمر سياسى كبير مستعجل مدة أيام أو أسابيع كانت تدور



خلالها المناقشة في صدد مسألة المراسم المضحكة، لو أنه عمل على تنفيذنا التعليمات، كما أنه حال دون حدوث توتر في العلاقات بين الدولتين كان من شأنه أن يصعب تلك المفاوضات. فالمصلحة السياسية كانت في هذه الحالة واضحة كل الوضوح، وهذا يبرر تقديمها على كل اعتبار شكلي آخر، وعلى الاخص في وقت كان فيه نصف القارة الاوروبية فيما يشبه حالة الغليان. غير أن مثل هذا السبب القوي الذي يحمل على مخالفة الاوامر لا يقع بالدهاء الا نادراً جداً في الدبلوماسية، ولا يعرض أبداً في الظروف العادية.

هذا ويجب أن لا يخطئ المبعوث أبداً في تقاريره الى حكومته لافي الوقائع التي يبلغها ولا في الاتجاهات السياسية العامة التي يحبها. واهمال التبليغ كية أفضل من ارسال ما ليس مؤكداً بصفة قاطعة. وليس الدبلوماسي ملوماً بأن يبلغ بصفة دورية وفي ساعات معينة أنباء ذات شأن وأهمية. وما تقاريره الا مستندات رسمية تستخلص منها نتائج ثم تصلح فيما بعد لتدوين التاريخ، وهذا ما لا يجب عليه أن ينساه أبداً. ومعنى ذلك أنه اذا كان النبا الذي يصل الى عله ذا شأن، فلا يكتفي بمجرد كونه مستقى من مصدر طيب، بل عليه فوق ذلك وعند الاستطاعة أن يحصه لدى المصدر الاصل نفسه. وانا لنذكر حادثة علم فيها سفيران ليلا من كبير أمناء البلاط نبأ وفاة رئيس مجلس وزراء إحدى البلاد، وهو من كبار رجال السياسة. على أثر اعتداء وقع عليه في إحدى مدن الاقاليم، فأبرق كل منهما الخبر الى حكومته ونشر النعي في اليوم التالي في جرائد العاصمتين، حين كان النبا غير صحيح. ولقد كان في الامكان أن يتصل السفيران تليفونياً بديوان الرئاسة من أجل التحقق من ذلك، ولكن مصدر الخبر جعلهما يتقبلانه بغير مراجعة ولا تمحيص، ولم يفكرا في ذلك الا في اليوم التالي.

وقد يحدث أن يبلغ المبعوث الى حكومته جانباً من الاشاعات المتداولة مع الاشارة الى أنها من هذا النوع. فقد يعبر تواتر الاشاعة في وسط ما عن الميول التي تسود فيه بكيفية بليغة، غير أنه لا يجب الاسراف في استعمال هذه الطريقة

لأن مولاة قراءة الانباء المكذوبة قد تؤدي في النهاية الى الاعتقاد بصحتها ، خصوصاً اذا كانت مما يرتاح له السمع .

كذلك يجب على الدبلوماسي أن يبلغ حكومته بدقة ووضوح تام جميع العبارات التي يفضي له بها الأشخاص الرسميون ووزير الخارجية بصفة أخص ، كما يبلغها أقواله الخاصة . ولا يجب أن يحاول في تقريره اصلاح عبارته اصلاحا خفيفا حتى ولو كان ما قاله في الحديث قد جاء متأخراً وأعوزته فيه سرعة الخاطر . اذ هو يعلم ، كما ينافيا تقدم ، أن حكومته تجد في التبليغات التي تجيء اليها بطريق مثل الدولة المعتمد هو لديها أحسن الوسائل للتمعن والمراجعة ، كما ربما تقف على الحقيقة من طريق حل البرقيات الرمزية الاجنبية .

ولا يجب أن يغفل المبعوث ذكر مصدر المعلومات عند ما يتيسر له ذلك ، فلهذا البيان بالبداية أهمية كبرى . غير أن وزير الخارجية وهو عالم بالسلك وبنظام العمل في الوزارة ، حيث تتداول التقارير أيد كثيرة وتقع تحت نظر العديدين ، ثم تبلغ الى البعثات الاجنبية والحكومات المصادقة ، لا يطالب مبعوثه بذلك البيان الا اذا كانوا مستعدين لاعطائه من تلقاء أنفسهم . ذلك لان في اذاعة المصدر خطراً كبيراً ، وهذا ما يجعل المبعوث يقف في أغلب الاحوال عند حد ذكر ما اذا كان المصدر طبيباً أو موثوقاً به كل الثقة ، مع اضافة كلمة يكون فيها تعيين للوسط الذي تلقى فيه الخبر ووصف ذلك بالسرية عند اللزوم . أما اذا شاء الوزير ، فللمبعوث أن يوقفه على المصدر بكتاب خاص . واذا أراد الوزير أن يحرص معاونوه على حسن اداء الواجب فانه لا يلح كثيراً في هذا الصدد ويترك الامر لتقديرهم . واذا طلب مبعوث أن لا يتداول أحد تقاريره السرية بصفة خاصة ، فالواجب أن يعمل الوزير طبقاً لرغبته .

واذا كانت معرفة قائل الشيء مهمة في الدبلوماسية كما في الحياة العامة ، فان معرفة الكيفية التي قيل بها هذا الشيء ليست أقل أهمية . اذن فعلى المبعوث أن يفضل الظروف التي دار فيها الحديث اذا اقتضت ذلك أهمية الموضوع وأن يعين

ما اذا كان المتكلم جاء لزيارته أو هو الذى قام بالزيارة ، أو أن المقابلة قد حصلت .  
 فى مكان آخر . وعليه كذلك ان يثبت الاساليب والتعبيرات مثل : ( صرح  
 « déclarer » وأبلغ « communiquer » وأشار « mentionner » وقال « dire »  
 وقص « conter » وأفهم « faire entrendre » وأشعر « donner l'impression »  
 الخ ) فلكل منها معناه الخاص فى لغة الدبلوماسية . كما يوضح ما اذا كان  
 التبليغ رسمياً أو سرياً أو شخصياً وما اذا كان قد جاء عفواً أو غير ذلك . ثم يعلق  
 على التبليغ الذى تلقاه برأيه فيما يعتقده بالنسبة لصحته من عدمه ، ولكن ليس  
 الوزير أن يطالب المبعوث بالافصاح عن اعتقاده الخاص فى كل الاحوال .  
 أما العبارات التى قالها المبعوث نفسه ، فالاجدر به أن لا يذكر منها الا ما كان  
 لازماً لاثارة الموضوع ، وامداد رئيسه بما يستند اليه من الخنجج فى محادثاته ،  
 ليحول بهذا دون وقوع التناقض بين عبارتيهما . غير أن بعض المبعوثين يندفعون  
 يباعث من حب الذات الى أبعد ذلك الحد ، فترى نصف تقاريرهم وقفاً على مدح  
 أنفسهم وبراعتهم . كما أن هناك من الوزراء من يطالبون بالوقوف على كل  
 أقوال ممثليهم منقوعين بحب الانتقاد وتوجيه الملاحظات ، وكلا الفريقين ينقصهما  
 فى هذا العمل الجهد اللازم .

ويظن بعض الدبلوماسيين أن مهمتهم تنتهى اذا ما سردوا الوقائع بالدقة .  
 وأوردوا أحاديثهم بالامانة فلا يتقدمون برأى مطلقاً الا اذا طولبوا بابدائه . وانا  
 لا نقرهم على هذا التصرف ونعتقد بالعكس أنه اذا كان من المهم سرد الحوادث  
 ذات الشأن ، فن الا هم تقديرها قدرها الحقيق ، وهذا ما يطالب به رجل الرأى  
 والخبرة . أما مجرد سرد الوقائع فيضل من يريد أن يكون لنفسه رأياً وهو بعيد  
 عنها . والغالب أن يرتاح وزير الخارجية للتقرير المعقول الذى ينير له وجوه  
 الرأى أكثر من ارتياحه الى ما يرف الى من الانباء الزائفة ، أو ما يدعى بأنه من  
 الاسرار الكبرى . وهو بلا شك لا يطالب المبعوث بالتنبؤ وانما له أن يطالبه  
 ببسط الحالة العامة وتقديرها ويسان الميول الغالبة وما يتوقعه من التغييرات .

المختلفة والاحتمالات الممكنة في مجرى سياسة البلد الذي يقيم فيه ، بناء على ما يلاحظه من المقدمات . ولا مبالغة في نظرنا في مثل هذا الطلب بل نحن نرى بالعكس أن المبعوث الذي لا تتوافر لديه الاهلية للقيام بذلك العمل — في المركز المهم على الاخص — يكون قد أخطأ السبيل في اختياره السلك ، لان ذلك التقدير الشخصي هو المحس الذي به تعرف قيمته . والواقع أن المبعوث الذي يخطئ في الشئون الاولى الكبرى ، ولا سيما من وجهة معرفة شعور الدولة المعتمد لديها ازاء الدولة التي يمثلها ، لا يكون لسوء الحظ اداة غير مفيدة فحسب ، بل ومضرة أكبر الضرر بوطنه .

وتختلف أساليب بسط الوقائع ، مهما كانت صحيحة ، عن بعضها اختلافاً بيناً . وفي الواقع لا فائدة من عمل السفير مهما كان مخلصاً وصبوراً ومجتهداً اذا كانت تقاريره تدل بوضوح على أن البلد الذي يقيم فيه لا توجد لديه أية نية عدائية ضد وطنه ، ثم يحمى التاريخ فيما بعد فيثبت عكس ذلك تماماً . فما كان أجدها بأن لا يخطح حرفاً .

والواجب أن يحد المبعوث من صدق النظر والتجربة ما يحول دون الخطأ في تقدير مجرى الحوادث ، كما يجب أن لا يهمل استعمال النقد في كل شيء . واذا هو لم يبلغ في تقدير أهمية مركزه الى اكبر من حقيقته . فلا يجب أن يقع في الخطأ من الجانب المقابل لذلك ( وهو الاكثر انتشاراً في السلك ) بالمبالغة في ذم وتحقير كل ما يتعلق بهذا المركز . ولنعلم ان هذه المبالغة تنتهي بالاساءة الى طيب العلاقات بين البلدين ، وليحكم في الامور بالروية والهدوء بغير انت يعتاد المدح او الذم .

ونقول عرضاً أنه ليس من النادر أن يبدو في هذا الصدد من جانب الدبلوماسيين تناقض يبلغ أشد درجات الغرابة . مثال ذلك أن يعتبر أحد المبعوثين مركزه وعمله في الدرجة الاولى من حيث الاهمية ، وفي الوقت نفسه يكتب الى حكومته ( متصوراً أنه يدل بهذا على تفوقه ويكسب ارتياح دوائر الوزارة ) بأن

ذلك البلد من أحط البلاد . هذا بينما هو يترج عقد محالفة مع ذلك البلد ، وبعد هذا العمل من الأمور المرغوب فيها جداً لمصاحبة بلده ( وبالطبع لمصلحة مستقبله هو نفسه ان لم يكن لارضاء عاطفة زهوه ) .

ويجب أن تحتوى تقارير المبعوث على ما يمثل الوقائع والحالة الفكرية بكل صدق مهما كانت غير سارة . فيمتنع عن تصوير الحالة بالصورة التي تريد أن تراها عليها حكومته ، أو عن احوال ذكر الوقائع التي تشوه هذه الصورة من باب أولى . والمبعوث الصالح لا يعالج أمور الدبلوماسية بكيفية « عائلية » ولا يفكر أبداً في ارضاء أصحاب النفوذ في الوزارة في كل حين . وإذا كان لا بد له من التماق فليحتفظ به للاجنبي الذي يريد استمالته . والتقارير التي لا تملئها العقيدة بل تبعث عليها المطامع الشخصية الحقيرة قد تكسب كاتبها نجاحاً مؤقتاً ، ولكنه يدفع ثمن ذلك غالباً إذا اندفعت حكومته في مجازفات كبيرة ، اعتماداً على ما في تقاريره من التشجيع .

ولا نعتقد أن معنى ذلك وجوب قيام المبعوث بتبليغ كل شيء الى وزارته . نعم يجب أن لا يخفى عنها الحوادث السياسية الهامة ، غير أنه يمكنه اغفال المسائل المتعلقة بالشكل أو بالمراسم ، وكذلك المسائل الشخصية ، فإن منها ما لا تكون له بالفعل أية صبغة سياسية في ذاته . فقد يحدث خلال محادثة للمبعوث مع وزير الخارجية أو في البلاط أن يتفوه شخص في ثورة الغضب بعبارات غير لائقة ازاء رئيس المبعوث أو ازاء شخص آخر أكبر منه مقاماً . وقد يصل المبعوث في مثل هذه الحالة — والحق في جانبه — الى تسوية المسألة بالترضية العلنية الكاملة ، وعندئذ لا تكون له أية فائدة — ان لم تكن هي الفائدة الشخصية — في الابراق بتفاصيل الأمر الى حكومته . نعم يختلف الحال اذا كانت هناك اهانة مقصودة وبالتالي اهانة سياسية ، غير أن مجرد حصول المبعوث على الترضية يدل على أن الحادث كان نتيجة الانفعال العلى . ولما كانت مهمة المبعوث هي تعهد طيب العلاقات فيجب أن لا يعمل على زيادة توترها باعطاء الاهمية للحادث لا يقع

مشله الا في أوقات الازمات ، وهو مهما بلغ ايلامه لا يخرج عن كونه من الأعمال الصيانية ، كما لا يجب أن يجازف بفعل ما من شأنه أن يؤدي الى نتائج سياسية خطيرة . بل الواجب ان يسكت ثم يروى الحادثة بتفاصيلها فيما بعد عند ما تهدأ ثورات النفوس ، وإذا لم يرتح ضميره لذلك ففي وسعه أن يبلغ الامر الى وزير الخارجية أو الى أى موظف كبير في الوزارة بكتاب خاص ، ولا يبلغه بالطبع الى الشخص الذى تسمه الحادثة .

هنا ونعتقد أنه لا يجوز حرمان المبعوث من حق الادلاء بوجهة نظره السياسية في تقاريره الى حذ ما . فهو اذا رأى الخطة التى تجرى عليها حكومته لا تتمشى مع مصالحها الحقيقية — دون أن تنطوى على خطر عاجل الوقوع بعثه على طرح موضوع الثقة — فإن من واجبه السعى بتقريره لتحويلها الى الاتجاه الذى يرى فيه الضرورة والمصلحة . وبغير أن يهمل ذكر الحوادث السياسية الهامة أو أن يبالغ فيها ، يمكنه ان يذكر ما اذا كان قليل او كثير التفاؤل أو التشاؤم حسب الظروف . واذا تعلق الامر بخاطر محتمل الوقوع يقدر أن وزيره لا يميزه الاهتمام اللازم ، فانه يقوى عباراته في وصف ما يشعر به من التشاؤم . وعليه ان يعنى على العموم بدرجة التحمس في تقاريره ، واضعاً نصب عينيه ذلك الأثر الذى ستحدثه عند تلاوتها ، وان لا يتوهم امكان تغيير ميول حكومته دفعة واحدة . وهو اذا توصل الى تحقيق ذلك على صورة جزئية فيما يختص بالسياسة التى تهمة دون غيرها — وليس له في الواقع ان يطمع في اكثر من ذلك — كان هذا نتيجة السعى بالروية والصبر . فاذا حاول استعمال العنف لقاب الاشياء كانت في ذلك مجازفة قد تفسد الامر وتؤثر على سمعته كدبلواسى ماهر بل وكوطني صميم . أما اذا استعان بالصبر فانه يحظى في بعض الاحيان ثمار نصائحه الحكيمة ، ويتلقى الامردات يوم وعلى حين غرة بسلوك المسلك الذى حبذه منذ عهد بعيد . وقد تكفى بضعة أسابيع لاحداث مثل هذا التحول ، وللمبعوث الحق في ان يهنا عندئذ بهذه النتيجة .

ولقد اسدى كالير «Callières» النصح فيما مضى للدبلوماسى بأن لا يكتب الا ما يجوز أن يطلع عليه الناس جميعاً . أما اليوم فلم يعد أحد يصادر حملة الرسائل في البلاد المتمدينة ، ولا خطر في أن يعهد المبعوث اليهم بتقاريره لايصالها ، كما يستخدم البريد لارسال المكاتبات غير السرية أو التقارير المصطنعة والمعدة خصيصاً لخدع المتجسبين ( ولقد ابتكرت وسائل كثيرة لصيانة ملف الرسائل الدبلوماسية المرسل بالبريد وضمن عدم فضه بغير أن يظهر على الأقل أثر ذلك ، ولكن جميع هذه الوسائل لم تسفر عن شيء من النجاح المطلوب ) . ومع هنا فان من البلاد ما يتيسر للبعثات الدبلوماسية فيه ارسال رسائلها بطريق البريد دون أن تخشى فضها . ولكن الحذر واجب بالبداية ، وهو أشد لزوماً في صدد الرسائل التي لا يتوقع قليل الخبرة امكان مسها بحال كالبرقيات والأوراق المكتوبة بالرموز ، اذ أن هذه الرسائل تقرأ بسهولة في الغرف السوداء . والواقع أن بعض البلاد ، ومنها ما يعتبر في المكان الأول من حيث النظام والمعارف الفنية ، يدل على منتهى الاستهتار وكبير السناجة في اختيار وترتيب طريقة الرموز ، حين لا ينتظر مثل ذلك أبداً من جانبه .

ومثل ذلك التخوف — اذ الأمر غير مؤكد — يجعل المبعوث في حيرة حين يكون لديه تبليغ مستعجل للحكومة . ولكنه لا يتسع لديه مجال الاختيار وما عليه الا أن يرسل تقريره بالاعتراف مؤملاً أن يكون الرمز المستعمل غير معروف . ونقول « المستعمل » لأن الحرص يقضى باتخاذ جملة رموز . واذا لم يكن الأمر مستعجلاً فن الأفضل ارجاء ارسال التقرير ليحملة الرسول التالي ، ويراعى ذلك على الأقل في صدد الأخبار الدقيقة خصوصاً إذا اقتضى الحال ذكر أسماء في التقرير . وينطبق ما تقدم ذكره على التقارير التلغرافية والتقارير المكتوبة ، ولكننا سنميز هنا بين النوعين وسنرى أن التمييز في هذه الحالة ليس شكلياً فقط كما قد يظن ، ولكنه تمييز من ناحيتين مختلفتين ، بالنسبة للوضع وللطريقة العملية ، من نواحى معالجة الشؤون الخارجية في وزارات الخارجية .

فالعادة أن ترسل التقارير — وخصوصاً المهم منها — على يد رسول خاص ومن النادر أن يوجد أكثر من رسول واحد في الأسبوع . فإذا ما وصلت الى وزارة الخارجية سجلت أولاً ثم عرضت على الموظف المختص بفحصها . وقد تمضي نحو العشرة أيام قبل أن يصل التقرير الى وزير الخارجية ، ولو كان وارداً من بلد غير بعيد ، أو قبل أن يتمكن الوزير من الاطلاع بموضوعه من التلخيص الذي يقدمه له الموظف المختص ، لأن كثرة عمله تحول دون قراءة مثل هذه التقارير المطولة في الحال . وبديهي أن مثل هذا البطء لا يتفق مع السرعة التي يمتاز بها العصر الحاضر . لذلك فالتنازى عمل الدبلوماسية الحديثة اليومى يؤدى بالبرقيات الرمزية دون غيرها ، وليست التقارير الا ملحقات تكوينية وتتمتع لا بأس من ارجاء فحصها الى حين يتسع الوقت ، كما انه لا يمكن انتظار وصولها لاتخاذ القرارات السريعة التي يقتضيها الحال . ويعرف هذه الحالة الخبيرون بالسلك حتى أن المبعوث يرسل أحياناً « تلغرافاً بالبريد » أو مع رسول « أى أنه يكتب رسالته بصيغة تلغرافية ، ولو أنها ليست كذلك ، رامياً بهذا الى سرعة تقديمها الى الوزير شخصياً بمجرد وصولها .

**التلغرافات .** — وإذا لم يكن من المهم في نظر أقلام وزارة الخارجية أمر الساعة التي ترسل فيها التلغرافات من البعثات الدبلوماسية ، سواء أكان ذلك ليلاً أم نهاراً ، الا اذا كان الأمر خاصاً بخبر يمكن أن يصل قبل انتهاء النهار ، فإن المهم هو أن تصل البرقيات في الصباح الباكر لكي يتيسر تقديمها للوزير بعد حل رموزها في ساعة غير متأخرة من النهار . فيقوم عندئذ بالمداولة مع زملائه في موضوعاتها ثم يستدعى بعد ذلك مبعوثي الدول الأجنبية للتكلم معهم في الأمر اذا اقتضى الحال ، موزعاً ساعات يومه بحسب ما تقتضيه الظروف ، ثم يستأنف مداولاته في الليل بناء على ما وصل اليه في هذه الاحاديث المختلفة . وبعد ذلك ترسل التعليقات الى البعثات الدبلوماسية بالبرق وفي ساعة متأخرة من الليل أحياناً . ونتيجة هذا الترتيب أن المبعوث حين يعلم بنبا مهم في ساعة متأخرة من الصباح



كما هو الغالب ، أو بعد الظهركا هو الاغلب ، بل وفي الليل ، تكون لديه عادة بضعة ساعات يتمكن في خلالها من تحرير برقياته . غير أنه يغلب أن يضطر لاتخاذ قرارات هامة في مدة من الزمن قصيرة نسبيا .

ونعرض الآن للجانب الشكلي والفني لهذا الموضوع فنقول انه يجب ان تكون التلغرافات السياسية وغيرها موجزة وواضحة قبل كل شيء ، وإذا اقتضى الايضاح التطويل فلا يجب العمل على اختصارها حتما ، فاهي بالتلغرافات الخصوصية . وأحيانا يرى المبعوث من الضروري ، قبل التعرض للموضوع ، ان يذكر في كلمات قليلة بالحالة البسيكولوجية ، لأن الاحالة على الرسائل السابقة لا يلتفت اليها كثيرا ولا نحدث نفس الاثر . هنا ومن جهة أخرى فان تأجيل سرد جميع الظروف الى البريد أمر غير ميسور ، لانها وإن كانت تكميلية الى حد ما ، فقد يكون من بينها ظرف يعتبره البعض قليل الاهمية حين يرى فيه البعض الآخر معنى كبير لحدوثه في وقت معين ، ويدخل هذا الظرف كعامل من العوامل في حساب التقديرات السياسية . ومثل هذا يحدث أحيانا حين يكون الامر خاصا بموضوع مكدر لحكومة المبعوث ، فقد يبدو أحد التفاصيل في هذه الحالة غير ذي أهمية للمبعوث بينما يكون كبير الاهمية لحكومته ، بل ربما وجدت فيه منقذا لها من حرج شديد .

والقاعدة أن تبلغ بطريق التلغراف جميع الشئون التي لها بعض الاهمية وإنه وجب ترك الامر لحسن تقدير المبعوث . فإذا كان الموضوع أطول من أن يبلغ بهذه الطريقة بعث بملخص تلغرافي عنه ثم يرسل التقرير بعد ذلك بالبريد . والعادة في الغالب أن يردف التلغراف بتفصيل كتابي مكمل له .

ولما كانت أجور المخاطبة بالتلغراف باهظة فان بعض الوزارات يميل الى الاقتصاد فيها على كل حال ، ولكن هذا اقتصادي يعادل في آثاره سوء السياسة . والمبعوث الذي تضايقه الوزارة بكثرة المعاتبة على تبذيره ، ينتهي به الحال للوقوف في الحيرة ويتأثر من ذلك عمله .

وأخيرا تعرض أحوال تنقطع فيها وسائل المراسلة العادية فلا يبقى أمام المبعوث الا طريق التلغراف . فتكون رسائله البرقية في هذه الحالة شبيهة بالتقارير المكتوبة . ولقد جرت العادة على وضع اشارة اصطلاحية بالحروف العادية في تلغرافات الوزارة حين يراد حل رموزها بمجرد وصولها أيا كانت الساعة ، سواء في النهار أو في الليل ، بينما لا يتبع مثل ذلك في البرقيات المرسله من البعثة للوزارة ، ولا يوجد أى مبرر معقول لذلك . وبما أنه يوجد في قلم الرموز بالوزارة موظفون يتناولون العمل باستمرار ، فقد يكون من المفيد لهم أن يتبينوا المستعجل من البرقيات الواردة من مجرد النظرة الاولى .

وإذا احتوت البرقية موضوعا سرىا ودقيقا بصفة استثنائية وجب أن يشير الوزير الى ذلك برقم خاص فيها معناه أن يتولى المبعوث حل رموز البرقية بنفسه . أما الرسائل التلغرافية السرية فيشار فيها الى صفتها هذه من الجانبين المتراسلين . وإذا عرض للمبعوث موضوع يقتضى ارسال تقرير بالتلغراف فإنه لا يعالجه كله في برقية واحدة اذ يغلب أن تكون المصلحة في تجهيزته . فترسل برقية تحتوى مثلا على مجرد بسط الوقائع وتكون معدة عند الاقتضاء للعرض على البرلمان أو على سلطات أو أشخاص يهمهم أمرها . ثم ترسل برقية سرية للغاية تحتوى المعلومات السرية أو تقديرات المبعوث الشخصية وتوجه للوزير خاصة . وأخيرا ترسل برقية ثالثة تعالج بعض جوانب الموضوع ذات الصفة الخاصة . هذا وإذا سمحت بعلاقات المبعوث بالوزير فقد يرسل اليه تلغرافا خاصا عن الموضوع نفسه يقوم مقام المكاتبه الخصوصية . ومن الواجب بالطبع أن لا يعالج في تلغراف أكثر من موضوع واحد .

**التقارير .** — تحتوى التقارير السياسية على أنباء البلاط والاعواسط الرسمية وعلى ملخص الحوادث والوقائع التى لا ضرورة فى الاسراع بتبليغها ، وتفاصيل للموضوعات المرسله عنها البرقيات ، وكذلك على نظرات فى بعض المسائل الخاصة وفى الحالة العامة . ويجوز أن يعرض فيها الى مسائل سياسية صرفة والى

موضوعات متعلقة بالمصالح الاقتصادية ، غير أن من الأفضل الفصل بين هذين النوعين بقدر الامكان . على أنه من غير الميسور عمل أى تحديد لمواد هذه التقارير ، ولذلك يحسن ترك الأمر لنظر المبعوث وتقديره .

والمبعوث الذى لا يراعى العناية فى بسط الوقائع المكونة منها مواضيع تقاريره لا يؤدى مهمته اداء جيداً ، اذ الواجب أن تكون التقارير مكتوبة ومقسمة ومرتبة بكيفية مهيأة لعمل الوزارة فيها .

ويبدو أنه بالنظر الى عدم وجود اتصال شخصى مباشر للمبعوث بالوزارة فالواجب أن يعوض عن ذلك بقدر المستطاع ، فيصف الحالة البيكولوجية التى تحيط بكل موضوع ، متوسعاً فى هذا الصدد باكثر مما يفعل فى البرقيات . غير أنه يجب عليه ، من جهة أخرى ، أن يجتنب كتابة التقارير العديدة ، وعلى الأخص المطولة . اذ يجوز فى الحالة الأولى أن لا يثير عنوان أحد التقارير اهتمام الموظف المختص فى الوزارة فيهمله أو يؤجل قراءته الى فرصة فراغ . وفى الحالة الثانية يرى الموظف المذكور نفسه مضطراً لقراءة عدد كبير من الصفحات بعناية وانتباه ، باحثاً فى خلالها عن السطور القليلة التى تهمة وحدها . وفى هذا استفاد لصبر وزير الخارجية ومن باب أولى لصبر الموظفين الملحق على عاتقهم هذا العبء كما أنه يؤدى الى اضطراب العمل .

ولم يعد يتسع الوقت لكثرة القراءة فى أيامنا هذه الممتلئة بالمشاغل ، كما لم يعد يشكى الوزراء من عدم توفر ما يقرأون . بل يحدث بالعكس أن لا تقرأ بالالتفات اللازم تقارير المبعوث المعروف بكثرة الكتابة ، ولسنا فى حاجة للافاضة فى بيان مضار مثل هذه الحالة . لذلك نلج فى توصية المبعوث بأن يقف عند حد ذكر الأشياء الأساسية . وليس معنى هذا أن يتمتع عن ارسال تقارير مطولة نوعاً ما من وقت لآخر لتوضيح الحالة العامة . غير أنه يجب أن لا يتجاوز التقرير العادى سبع صفحات الى ثمان من القطع الكبير . وهناك من المسائل الداخلية ما يمكن اغفاله تماماً اذ هو لا يهم حكومة المبعوث أصلاً ، مهما كانت

أهميته بالنسبة للبلد صاحب الشأن نفسه . ولم يعد اليوم من الملائم وضع التقارير السكالية التي مصيرها الحفظ الا اذا أراد المبعوث تشجيع أحد السكرتاريين فيكلفه بمثل هذا العمل ، ويجب في هذه الحالة أن يشير الى عدم احتواء التقرير على ما يستدعى القراءة العاجلة ، والكتابة لمجرد الرغبة في تضخيم البريد ، حين لا يوجد شيء يستوجب التبليغ ، تدلفى الواقع على خطأ كبير في النظر والتصرف . وليس من العسير ايجاد المواد اللازمة لوضع مثل هذه التقارير ، خصوصاً في المراكز المحدودة من الطبقة الأولى وفي الظروف المهمة ، اذ توجد هذه المواد بنفسها . وانا لنذكر تقريراً وضعه أحد المبعوثين وصف فيه مقابلة رسمية عالية من كل أهمية سياسية لبلده ، وعدد فيه النياشين التي كان يحملها كل من رئيس الدولة ووزير الخارجية في هذه المناسبة . وليس هنا بالتأكيد بالمثل الذي يقتدى به .

وبديهى أنه لا يتيسر الاقتصاد دائماً في حجم التقارير التي تتناول الكلام عن الموضوعات الاقتصادية والشئون الادارية الصرفة . اذ بالرغم من مراعاة تحرير هذه التقارير في عبارة موجزة ومحكمة لا بد من تضمينها كل البيانات الفنية الضرورية ، وهي في الواقع عبارة عن جوهر الموضوع نفسه . أما التقارير السياسية فان ما يكتب فيها وما يهمل راجع في الغالب الى محض التقدير . واذا كانت قراءة التقارير السياسية بما لا يمكن القيام به في الحال ، مثل البرقيات ، فالواجب أن لا تؤجل قراءتها الى ما لا نهاية . غير أن الامر فيها ينتهي غالباً بالوقوف عند حد القراءة ثم تحفظ بعد ذلك . أما الاعمال الادارية فالامر فيها يختلف اذ هي تتطلب دراسة عميقة ، وتستدعى القيام في الغالب بمساع جديدة . واذا أمكن الاكتفاء بالامام بموضوعها حين وصولها على وجه سريع ، فان الموظف المختص يمكنه ، حين لا يوجد الداعي للاسراع ، أن يقوم بدراستها وعمل اللزم لها في الوقت الذي يراه وحين يتيسر ذلك .

فلهذه الاسباب كلها يكون من الجائز أن ترفق بتقرير الاعمال ، وهو الذي يتناول مسائل معينة سواء في دائرة الشئون السياسية أو الاقتصادية الوطنية أو

الإدارية ، ككل الأوراق المؤيدة له ، وأن يحال فيه على المراجع الضرورية في الرسائل السابق إرسالها عن نفس الموضوع . أما التقرير السياسى فلا يجب تضخيمه بمثل هذه الاحالات ولا بالمرققات ، وليس معنى هذا أن لا يشار عند اللزوم الى رقم سابق ، أو أن لا يرفق بالتقرير مقال من جريدة أو وثيقة أخرى هامة . وإنما لا يجب الاسراف في هذا لأن الموظف الذى يلخص التقرير لا يجد الوقت ولا الهدوء اللازمين للبحث عن التقرير السابق المشار اليه . وهكذا لا يلتفت الى الامر الهام المقصود ، حين يكون فى الامكان التحدث عنه فى صلب التقرير بدلا من الاحالة .

وغير هذا فانه يجب ان لا يحتوى التقرير الواحد على موضوعات مختلفة ، لأن هذه الموضوعات تندخل فى الغالب فى اختصاص ادارات متنوعة ، أو على الأقل يباشرها موظفون مختلفون . فالمبعوث يخصص لكل موضوع رسالة كما هو الحال فى البرقيات بل وسيرى أن من الملائم فى الغالب توزيع الموضوع الواحد على رسائل مختلفة أكثر مما يفعل فى التلغرافات . ونستسمح القارىء فى أن تقدم هنا نموذجا لهذا التقسيم بالنسبة لموضوع معقد ولكنه كثير الوضوح ، مع افتراض أن الموضوع المذكور أرسلت عنه برقية أو أكثر — ولا يمكن أن يكون الحال غير ذلك فى أيامنا هذه عند ما يكون موضوع التقرير ذا أهمية — ولذا سنعرض فى مثالنا للتقارير البرقية أيضاً .

( ١ ) بسط الوقائع . صيغة معدة للعرض على البرلمان وللتبليغ الى وزارات البلاد المحالفة وغيرها من ذوات الشأن ، بل والنشر فى الصحف أيضاً وعند الاقتضاء ، بعد عمل التعديل الذى تصان به الرموز البرقية ( برقية وتقرير متعم لها ) .

( ٢ ) شرح وملاحظات موجهة للوزير وللكبار الموظفين ( برقية وتقرير أو أحدهما عند الاقتضاء ) .

( ٣ ) شرح خاص معد لسلطة معينة . الجانب الخاص ، فى أو اقتصادى . تقرير معد لمصلحة أخرى ( تقرير و برقية عند الاقتضاء ) .

( ٤ ) علاقة الموضوع بغيره . وجه الاتصال ( تقرير ) .

( ٥ ) رأى الصحافة ( تقرير ) .

( ٦ ) جواب خاص ، أو عند الاستعجال برقية سرية جداً للوزير شخصياً ،  
للفت نظره الى اعتبارات خاصة أو وقائع اضافية ذات صبغة سرية جداً .

وبدئى أن لاأتحمل كل مسألة مثل هذا التقسيم ، خصوصاً وأنه يندر ارسال  
برقية خصوصية كالمشار إليها في ( ٦ ) ، اذ تكفى في بعض الحالات برقية وتقرير  
أو اثنان منهما ، ويختلف الأمر الى ما لا نهاية في الحالات الأخرى . ويكرر ما قدمنا  
ذكره من أن عبارة التقارير يجب أن تكون موجزة ومحكمة ، فليست مهمة المبعوث  
كتابة مثل الرواية المسلسلة في جريدة ولا مثل المقال الصحفي . وليجنب التكرار  
مقدراً كفاية ذكر الشيء مرة واحدة خصوصاً حين يوضع في مكانه ، ولهذا  
الوضع قيمته كذلك . وإنما يعتمد التكرار حين يريد زيادة التأثير ، وذلك ميسور  
له عمله بشرط عدم الاسراف في استعمال هذه الطريقة ، وبشرط أن لا يكون  
الاسلوب في التكرار ضعيفاً .

أما التقرير العادى المتم في الغالب لبرقية سابقة ، فإن المبعوث يبسط فيه  
الوقائع أولاً ويثبت بعض الأقوال ، ثم يبدى ما لديه من ملاحظات خاصة ، وينتهى  
بإيراد النتيجة اذا اقتضى الحال . وله أن يرسل استثنائياً تقارير أطول بصفة دورية ،  
خصوصاً اذا تعلق الأمر بالعلاقات العامة بين البلدين ، وتكون هذه التقارير  
عندئذ عبارة عن نظرات بسيكولوجية سياسية منيرة للحالة الناشئة عن تطور  
الحوادث المختلفة . غير أن مثل هذه الرسائل الذى يوضع في شكل مذكرات لا  
يتطلب بطبيعته سرعة القراءة ، وعلى المبعوث أن يعنى عناية خاصة بتحرير  
هذه التقارير الدورية التى يراد بها التأثير في مجرى السياسة — وهذا بالطبع غير  
ميسور في حالة ما اذا علم المبعوث بحادث قبيل سفر البريد — فتكون تقاريره في  
بعض الأحيان عبارة عن مرافعة حقيقية يشار فيها الى الظروف الملائمة والمضادة  
للقوف موقفاً معيناً وتنتهى ، بعد ذكر الملاحظات الشخصية ، الى نتيجة معينة

محدودة. ويعزز المبعوث رأيه بالروايات والاحاديث التي لا يسردها بترتيب تواريخها حتماً، بل يضعها في المكان الذي يقدر أن تحدث فيه التأثير المقصود. هذا ولما كانت الترجمة من لغة الى أخرى — حتى في الروايات — لا يمكن أن تعطى روح الاصل، فإن ذلك صحيح من باب أولى في التعبيرات الدبلوماسية التي توزن فيها كل كلمة. لهذا كان من واجب المبعوث، حين يرسل لحكومته ترجمة أعمال لجنة رسمية أو خطبة سياسية القاها رئيس الدولة أو مقالة مهمة، أن يعنى بإرسال النص الاصلى ان كان بلغة منتشرة. ويحسن به أن يتصرف على هذا الوجه حين يكون وزير الخارجية أو أحد كبار موظفي الوزارة عارفاً تلك اللغة منتشرة كانت أو غير منتشرة. وترتيب التقارير في البريد السياسى الواحد له من الاهمية مثل ما لترتيب مختلف الاخبار في الجريدة. فالمبعوث يعمل على توجيه نظر القارئ بصفة خاصة نحو ما يقدر أنه الاهم من الاشياء، والتجربة كفيلة بأن يجدها القارئ غالباً في نفس المكان. هذا وتقضى المراسم بأن يخصص مكان الشرف لانباء البلاط، ثم تأتى بعدها التقارير المتعلقة بتنفيذ الاوامر السرية. وليس من الملائم في أى حال، خصوصاً عند ما يكون البريد ضخماً، أن توضع الانباء ذات الاهمية في المكان الاخير. وفيما يلى بيان لمختلف الموضوعات التي يمكن أن يتألف منها البريد السياسى لمركز دى شأن. ولزيادة ايضاح الظروف المتعلقة بالوسط نستسمح القارئ في أن نقدم له مثلاً عملياً، مفترضين فيه أن البريد خاص بسفارة النمسا والمجر في سان بطرسبرج في سنة ١٩١٠، فيكون أمامنا التقسيم الآتى. —

- |   |       |  |
|---|-------|--|
|   | ( ١ ) | انباء البلاط                                     |
|   | ( ٢ ) | تنفيذ اوامر معينة                                |
| { | ( ٣ ) | ذكر نبأ أو حادثة ذات شأن                         |
|   | ( ٤ ) | بعض المسائل العادية الاخرى. القيام               |
|   |       | بمسمى في البلقان. موضوع القنصل في بولونيا الخ... |
- ملحقات لبرقيات سابقة

- (٥) العلاقات بين النمسا والمجر وبين روسيا  
(والظرف ظرف توتر في العلاقات السياسية)  
ملحقات لبرقيات سابقة
- (٦) علاقات روسيا مع :  
١ - ألمانيا  
٢ - البول الغربية  
٣ - البلقان وصرىا على الأخص  
٤ - إيطاليا
- (٧) علاقات روسيا مع :  
١ - اليابان  
٢ - الصين  
٣ - المعجم
- (٨) المسألة الروتونية (Ruthène)  
(٩) المسائل الداخلية :  
١ - المسألة البولونية  
٢ - الفنلندية  
٣ - الدوما
- (١٠) حوادث مختلفة  
(١١) مسائل اقتصادية مختلفة (عند الاقتضاء)  
بالكتابة فقط
- (١٢) انشاء صحف جديدة  
(١٣) تقرير دورى عن الصحافة . ارسال  
مقالات أو كتب  
دوريا وبالكتابة فقط

ويرجع عدم الاشارة الى المسائل الاقتصادية فيما تقدم من التفصيل الى أنها لا يمكن تقسيمها والتمييز بينها بهذه الطريقة . غير أن المفترض بالبداية أن



المبعوث قد قام بعمل تقرير دورى على الحوادث الهامة فى هذا الباب ، وما طرأ على الحالة العامة من التغيرات ، كما أنه لم يقصر كذلك فى أنباء حكومته ، بطريق البرق عند اللزوم ، بأى إجراء معين فى الشؤون الاقتصادية أو المالية . ومن المؤكد من جهة أخرى أن فى اتباع طريقة الفصل بين المادتين ، وتخصيص بريد قائم بذاته للوسائل الاقتصادية ، بعض المزايا .

وأخيراً لا نرى بدا من الإشارة الى التقرير الرمزية ، وقد كانت تستعمل كثيراً فى الماضى وقل استعمالها فى أيامنا هذه ، لأنها معرضة لمثل ما تتعرض له البرقيات حين يعرف سر الرموز . وإذا وجد تحت تصرف المبعوث رسول أو سوتحت فرصة مأمونة لارسال البريد ، فإن الكتابة بالرموز تكون عديمة الفائدة ، وليس فيها إلا تكليف ثقيل لصغار المستخدمين . لذلك لا يجب استعمال هذه الطريقة مطلقاً إلا فى الأحوال الاستثنائية وعند الوثوق من سرية الرموز — كما لو كانت حديثة الاستعمال — فتكتب بها الرسائل التى يضطر المبعوث لتسليمها للبريد لأنها أطول من أن ترسل بالبرق فضلاً عن عدم الحاجة للاستعجال فيها . كذلك تستعمل هذه الطريقة فى أوقات الازمات اذا انقطعت وسائل المراسلة التلغرافية ، ولم تبق لدى المبعوث واسطة للمراسلة إلا تكليف رسول أمين بحمل الرسالة ، مع عدم الاطمئنان الى امكان وصوله الى الجهة المرسل اليها .

**الخطابات الخصوصية .** — نتناول الآن بأيجاز الشكل السادس من أشكال العلاقات الكتابية بين المبعوث وحكومته ، وهو الخطابات الخصوصية التى يوجهها الى وزير الخارجية ، أو الى بعض كبار الموظفين فى الوزارة . فهذه الخطابات ، وإن كان لها شكل الرسالة الخصوصية ، إلا أنها يمكن أن تحتوى على مسائل سياسية ، أو نتناول شئوننا ادارية وعندئذ تكون لها فى الواقع صفة شبه رسمية . كذلك يجوز أن تكون عبارتها واضحة فى الدلالة على خصوصيتها ، كما بين أى متراسلين عاديين ، ولكن هذا لا يحدث إلا فى حالة ارتباط المبعوث بوزيره بروابط المودة والصدقة .

فالامر يختلف بالنسبة للنوع الاول من هذه الخطابات ، التي نسميها ( بالخطابات السياسية ) مستعملين ذلك التعبير المصطلح عليه ولو أنه غير منطبق تمام الانطباق . ويلجأ المبعوث الى استعمال هذا النوع من الخطابات اذا أراد أن يبلغ الوزير أمراً دقيقاً بصفة خاصة لتعلقه بشئون شخصية ، أو خشية الاساءة الى مصدر المعلومات المراد تبليغها ، باستعمال غير هذه الطريقة . فمن ذلك أن يبلغ نبأ مصدره أميرة من بلد المبعوث متزوجة في الخارج . وعلى كل حال فان الخطاب الخاص للوزير هو الوسيلة المتوافرة فيها أكبر الضمان من خطر الاذاعة ، خصوصاً اذا كان الوزير نفسه أو سكرتيه الخاص هو الذي يفرضه . لذلك فان وزير الخارجية ، في البلاد التي جرت على عادة تبليغ كل التقارير أو جلها للملك ، أو في البلاد التي تبلغ فيها هذه التقارير للجان البرلمانية ، لا يجد محلاً للاعتراض على تصرف المبعوث برسالة خطابات سياسية موجهة له شخصياً ، في المسائل التي يقدر أنها مما يجب أن لا يصل الى علمهم ، خصوصاً وأن من عيوب التقارير السياسية تسجيلها برقم مسلسل .

ونقول بالاجمال أنه اذا وجد ما يبرر استعمال هذه المراسلة الشبيهة بالخصوصية عند المناسبة ، فان من كبير مصلحة المبعوث أن لا يسرف فيها ، والا فهو لا يلبث أن يخطيء القصد فينبه الى اتباع الطريق العادي في تقاريره .

هذا وثيراً ما يحدث أن يتبادل المبعوثون المكاتبة مع أصدقائهم من الزملاء في نفس السلك ، المقيمين في بلاد أخرى ، معبرين عن شعورهم الشخصي بالنسبة للمسائل السياسية . ونعتقد أن هذه المعاونة التي لا بأس منها يمكن أن تساعد على التآلف والانسجام في السياسة الخارجية ، وتكون منها فوائد حقيقية ، بشرط أن تكون المراسلة جدية لا يقصد بها مجرد الدس .

ونختتم كلامنا في هذا الصدد بالإشارة الى حالة يراد بالخطاب الخصوصي فيها خدمة أغراض غير قومية . تلك هي حالة ارسال المبعوث مثل هذه الخطابات

مباشرة الى الملك أو رئيس الدولة ، متخطياً وزير الخارجية ، وكذلك الى أحد ذوى النفوذ من أعضاء الأسرة المالكة كولى العهد أو الى رئيس مجلس الوزراء . وطبعى أن لا يفعل المبعوث ذلك الا اذا دعى اليه ، كما أن من المفروض فى هذه الحالة وجود علاقات وثيقة بين المتراسلين . لهذا فان من الجائز أن تكون عبارات هذه الرسائل منطوية على تمام الاخلاص لوزير الخارجية ، وأن لا يكون للمبعوث من قصد فى كتابتها سوى تعهد صلات حسن المودة ، واكتساب تأييد أولئك الأصدقاء الاقرباء لسياسة رئيسه بما يرسله المبعوث اليهم من معلومات ويدلى به من آراء وحجج . ولكن ذلك أمر نادر ، والغالب أن يكون المقصود بهذه الرسائل انتقاد الرئيس ، فهى عبارة عن تقارير سياسية حقيقية يرسلها المبعوث دوريا الى مرجع غير رئيسه ، له من السلطان ما يشبه الحكومة المستترة التى ربما كانت أقوى بالفعل من الحكومة الرسمية . واذا كان فى هذه الطريقة خروج على الاخلاص الواجب لرئيس المبعوث المباشر ، فان هناك حالات استثنائية يكون فيها مثل هذا التصرف جائزا ، كما لو كان وزير الخارجية يتبع طريقا يراه رئيس الدولة أو رئيس الوزارة ضارا ويقدران ضرورة مداراته زمانا ما لاسباب برلمانية أو غيرها . فالمبعوث الذى يعمل بهذه الطريقة يظل فى الواقع مخلضا لحكومته . ولكن الأمر يختلف اذا وجه المبعوث تقاريره مباشرة الى السلطة المستترة ، ويفلغ أن تكون ممثلة فى شخص ولى العهد ، فهو فى هذه الحالة يخدم سيدين بالفعل فى آن واحد ، ولا يمكن أن يشفع لهذا التصرف شئ الا العقيدة المتينة أو الاهتمام المستند الى أساس صحيح صادر عن حب الوطن وحده ، وهذا لا يكون الا فى أحوال نادرة جدا . ومثل هذه الاعتبارات هو الذى يحمل المبعوث عندئذ على سلوك هذا الطريق الذى يقرب من الخيانة العظمى . أما اذا كانت المطامع الشخصية هى التى دفعت اليه دون الضرورات القاهرة ، كما هو الغالب ، فان من يفعل ذلك يكون مستحقا لاستنكار كل رجل شريف ، وللعقاب الواجب توقيعه على مرتكبه .

تعليمات وزير الخارجية . — يوضح وزير الخارجية شغواً للبعوثين عند سفرهم لتولى أعمالهم في مراكزهم ، الخطط العامة التي يجرّون عليها وعلاوة على ذلك فانهم يتسلّون في بعض الأحيان تعليمات مكتوبة ، فيها تفصيل كثير لتلك الخطط . وبالرغم مما في مثل هذا الارشاد السياسي للبعوث من النفع ، فلا تجب المبالغة في قدر أهميته ، نظراً لما يطرأ اليوم على المواقف الدولية من سريع التطورات ، التي قد تحول غالباً ، بعد مضي بضعة شهور ، دون اتباع المبعوث لتلك التعليمات حرفياً . غير أن المهم في هذه التعليمات هو أن يكون منها كل متآلف صالح لتحقيق الغرض الذي يرمى اليه ، وأن يتوافر بها الانسجام الكامل بين التعليمات المعطاة لمبعوثي البلد الواحد ، وعلى الأخص لمن يعملون منهم في ميادين متصلة أو متكاملة بعضها للبعض . نعم يحدث أحياناً — وكان هذا في الزمن السالف على الأخص — أن تعتمد حكومة إعطاء تعليمات متباينة لممثليها ، رامية بذلك الى تحقيق غرضين واثتاج أسلوبين في السياسة . ولكن العمل برأى في جهة ، وبخالفته في أخرى ، هو من التصرفات المكيفالية التي لا تنجح الا نادراً ولاجل قصير ، خصوصاً في هذه الأيام التي لم يعد يخفى شيء فيها . فليس لهذه الطريقة اذن من نتيجة عملية على العموم الا احرار مركز المبعوثين . غير أنه يقع فيما عدى الحالة المتقدمة — خصوصاً حين لا يتعلق الامر بالمصالح الحيوية — أن لا تكون التعليمات المعطاة للبعوثين غير متطابقة لحسب بل وتكون محتوية على متناقضات جلية . وإذا لم تترتب على مثل هذا الإهمال نتائج ضارة فانه يحمل على الشك في اخلاص الحكومة ، وقد يجرمها من مزايا حقيقية كانت تحصل عليها بالعلاقات الودية الخاصة المتصلة .

ويجب على وزير الخارجية الذي يطالب المبعوث بحميد العمل أن يعامله بثقة وعطف ، فيفهمه نواياه بكل وضوح . وإذا حدث ولم يزوده بتعليمات كان معنى ذلك أنه يترك الأمر لخير رأيه . غير أنه لا يجب أن يسرف الوزير مع المشايين في مثل هذه ( الدبلوماسية العائلية ) ، فلا يرسل الى أحدهم مثلاً برقية في أمر كبير الأهمية

للحكومة التي هو معتمد لديها ، دون أن يبين له فيها صراحة ما اذا كان عليه أن يبلغ موضوعها أو أن يحتفظ به لنفسه خاصة . ولا يجب أن ياتي بذلك المسؤولية على المبعوث ، اللهم الا اذا رأى متعمداً أفضلية ترك الامر الى تقديره ، وعندئذ يعين له ذلك بصراحة . ولا يجوز للوزير مطلقاً أن يضع المبعوث في مركز محرج ، ولا أن يتخذ منه درعاً يستتر خلفه ، الا اذا اقتضى ذلك ظرف استثنائي يقدر فيه امكان الالتجاء الى المبعوث ومناشدة عاطفته الوطنية . فان فعل غير ذلك كان تصرفه لا ظلالاً فحسب ، بل وفيه ضرر أيضاً بنفوذ الدولة .

كذلك لا يجب على الوزير أن يعطى للبيئات الدبلوماسية أو أمر لا تتفق وطبيعة أعمالهم ، كتندير احداث الثورات . والمبعوث الذي يتلقى مثل هذه التعليمات في الاوقات العادية له كل الحق في رفض تنفيذها . غير أنه يجوز التساؤل عما اذا كان الحال كذلك ايضاً حين قيام الحرب المشتبك فيها بلده . وعلى كل حال يحسن أن يرفض تبليغ مثل هذا الامر الى القنصل التابع له أو الى أية هيئة أخرى ، وان لا يتحمل مثل هذه المسؤولية الثقيلة .

وهناك أمر مهم ألا وهو موضوع احاطة المبعوثين علماً بالجرى العام للسياسة بقبليتهم صورة التقارير أو البرقيات الواردة من البعثات الاخرى ، والى أى حد يكون ذلك . فمن هذا الامر نعتقد أنه بالرغم من كل الثقة التي تكون للوزير في المبعوث فانه ليس من الملائم أن يبلغه من المسائل السرية أكثر مما يقتضيه العمل في مركزه . فلا يبلغ اليه الا ما هو ضروري لتحديد العبارات التي يتكلم بها في أحاديثه ومالا بد له أن يعلم به .

فالمبعوث الذي يشغل مركزاً قليل الأهمية ، ولو بصفة وقتية ، لا يرتاح بالطبع الى مثل هذه المعاملة . غير أنه ليس لهذا الاعتبار من الشأن مثل الخطر الذي ينجم عن الافشاء أو على الأقل عما يتعرض له المبعوث من امكان اختلاس المعلومات منه ، اذا أحيط علماً بما يلزم لعمله . كما أن هناك حالات يكون من الأفضل فيها للمبعوث نفسه وللغير أن لا يعرف شيئاً . وانما لا يترك بالطبع

جاهلا للاتجاهات العامة للسياسة . ولثقة الشخصية شأن في هذا الصدد في المراكز الكبيرة .

ويجب أن يصون الوزير نفسه من عادة معاتبة مبعوثيه ، اذ ليس من المستطاع أن يعصم الانسان من الخطأ . ويكثر التعرض للخطأ في المراكز المهمة التي تعالج فيها موضوعات عديدة — عن المراكز الأقل شأنًا ، وقد لا يكون هناك خطأ في الواقع في أغلب الأحوال وإنما هو اختلاف في التقدير والنظر . فاذا قابل الوزير ذلك بالتوبيخ أضر بنفوذ المبعوث . نعم لا شك في وجوب مطالبة المبعوث بأن لا يخرج عن التعليمات ، غير أن وزير الخارجية القدير يترك للمبعوث حرية التصرف على العموم ما دام أهلا لمركزه ، وإن لم يكن كذلك فينقل . أما ذوو الشخصيات الضعيفة فانهم ينهلون بالتوبيخ بغير أي إكتراث على السفراء والوزراء وذلك ما لا يتفق أصلا مع مرتبتهم العالية ، ويغلب أن تدفعهم لذلك رغبتهم في اخفاء قلة كفاءتهم الذاتية . فيحسن على العكس بوزير الخارجية أن يشعر الممثلين من حين لآخر برضائه عن أعمالهم ، منوهاً على الاخص بما قدره من حديث تحدثوا به ، أو تصرف قاموا به ، فيؤدي لهم بمثل هذا العمل ما يستحقونه من التشجيع ، ويوقفهم في الوقت نفسه على مقاصده الخاصة .

ويحدث أن ترسل الحكومات مندوبين في مهمة خاصة لمعالجة موضوع دقيق ومهتجع ، ويكون ذلك في الغالب على صورة سرية . وقد يكون لدى الحكومة من الاسباب ما يبرر ارسال مثل هذه الوفود غير العادية — ولا نقصد كبراء الفنيين الموفدين لغرض خاص مثل عقد اتفاق تجارى — غير أن تعبد هذه الوفود ليس فيه ما يشرف على البلد الرسمي .

وأخيراً نقول في ختام هذا الفصل أن وزير الخارجية في أيامنا هذه لا تعوزه وسائل مراقبة تصرفات المبعوث ، وإنما يجب أن لا يستخدم في هذا

الغرض أشخاصاً على غير اتصال كبير بالأوساط المختلفة ، فلا تكون له منهم فائدة البتة ، كما يجب أن لا يشجع موظفي البعثة على تقديم البلاغات السرية . فالخطاب الذى يرسله مستشار البعثة مباشرة للوزير أو لأحد كبار موظفي الوزارة متقصاً به رئيسه ، لا يمكن أن يبعث الا على كبير الاشتمزاز . ويجب أن يقابل مثل هذا العمل بما يستحقه ، اللهم الا فى حالة ما اذا سلك المبعوث سلوكاً صاراً بالفعل بنفوذ الدولة — وهذه حالة استثنائية ، وقد يكون المبعوث غريباً عن السلك لم يلحق به الا لاعتبارات برلمانية . على أنه يحسن بمن يريد الاقتصاد منه أن يترىث الى أن تتهيا الفرصة لمعالجة مثل هذا الموضوع الدقيق شفويّاً مع الوزير ، ما لم تكن هناك ضرورة عاجلة أو أزمة واقعة .

---

## البعثة الدبلوماسية

### البعثة

الموظفون. — يطلق اسم « البعثة الدبلوماسية » على موظفي السفارات والمفوضيات ، وتوسع فنشبه بهم كل الموظفين التابعين لحكومة المبعوث الذين يعملون في نفس البلد المعتمد لديه ، وهم لذلك مطالبون بالتعاون معه ، سواء أكانوا تابعين له مباشرة أم غير تابعين . ويختلف عدد هؤلاء الموظفين تبعاً لأهمية المركز وموارد الدولة التي توفدهم . أما البعثة نفسها فقد تتألف من عدد من الموظفين يزيد عن حاجة الاعمال المطلوب من البعثة أدائها ، وهذا حين ترغب الحكومة في تعزيز نفوذ مبعوثها بحاشية فخمة . على أنه لم يعد اليوم لهذا الاعتبار مثل ما كان له من الشأن في الماضي ، ويجب الوقوف في هذا العصر العملي عند حد تزويد المبعوث بالموظفين الضروريين ، من حيث العدد والكفاءة ، لمقتضيات المركز وأهميته . ومن المستحسن علاوة على ذلك — ولو أن العادات مختلفة في هذا الصدد — أن يترك لمبقر الامكان اختيار معاونيه ، خصوصاً أكبرهم درجة نظراً الى ما يستدعيه الحال من ضرورة الثقة به . وفي جميع الأحوال لا يكره المبعوث على قبول موظف لا يرى العمل معه .

وتتألف البعثة بحسب ترتيب الدرجات من مستشارين وسكرتاريين ولاحقين هم وحدهم رجال السلك الدبلوماسيون ، الذين يكلفون بالعمل الدبلوماسي بمعناه الصحيح وهو العمل الذي يقتضى السرية والاثبات ، علاوة على قيامهم ببعض واجبات التمثيل أحياناً تبعاً للمركز وللظروف ، كما أنهم يكلفون بكتابة المحررات بصفة عامة . ويوجد في البعثة غير أولئك موظفون كتابيون مكلفون بالنسخ وبمباشرة



الاعمال الادارية وتصرف الاعمال العادية . ولكن توزيع الاعمال بين الموظفين الدبلوماسيين وبين الموظفين الكتابيين لا يجرى دائماً على وتيرة واحدة ، وكثيراً ما لا تتبع القاعدة التي رسمناها فيما تقدم كذلك يوجد في بعض المراكز مترجمون وظيفتهم على جانب كبير من الاهمية بالنظر لمعرفة لغة البلد ، ويغاب أن تكون لهم صفة دبلوماسية . وقد جرت العادة أن يتصل بالبعثة المأمقون والمفوضون الحريون والبحريون ومن يلتحق بهم من الاشخاص ، ولو أنهم ظم تابعون لجهات اختصاص أخرى . ونشبه هؤلاء الاخيرين ، الموظفين القنصليين ، والخبراء المختلفين المكلفين من حكومة المبعوث بمهام خصوصية في نفس البلد .

فما هو مدى سلطة المبعوث على جميع أولئك الموظفين ؟ . تلك في الواقع مسألة معقدة وصعبة الحل . فالواجب عقلاً أن يكونوا جميعاً تابعين للمبعوث . لأنه هو المرجع الاعلى وواسطة الاتصال الرسمية بحكومتهم ، بصقته الممثل الوحيد لبلده . غير أن الواقع يخالف ذلك . وقد يكون أولئك الموظفون تابعين لمختلف وزراء بلد المبعوث وجميع هؤلاء الوزراء لا يعوزهم التطلع ولا الرؤية بعضهم ببعض ، على ما هو مألوف .

المستشار والسكرتير الاول . — كثيراً ما تثار في الواقع مسائل دقيقة في صدد الموظف الاول في البعثة ، وهو على كل حال ومهما كانت درجته يظل مرئوساً للمبعوث . ففي البعثات المؤلفة من عدد كاف من الموظفين منهم مستشار وسكرتير أول ، يجرى توزيع الاعمال على طريقتين مختلفتين كل الاختلاف : فحيناً يكون المستشار هو موظف البعثة الاول بل ورئيس أقلامها الذي يباشر ادارة ومراقبة كل الحركة الدبلوماسية . وحيناً يناط هذا العمل بالسكرتير الاول ، وهو يجرى في الترتيب مباشرة بعد المستشار . وفي هذه الحالة تكون مهمة المستشار مستقلة عن ذلك العمل كل الاستقلال ، وتنحصر في مد المبعوث بمعونه ونصائحه ، والقيام مقامه خصوصاً أثناء غيابه . ولا شك أن لهذه الطريقة مزايا

عظيمة في المركز الكبير الشأن اذ هي تسمح للمستشار ، حين يتولى القيام بأعمال البعثة ، بأن يتفرغ لعمله بمثل استقلال الفكر الذي للبعوث ، وهذا ما لا يتيسر له لو انه كان مكلفاً بالأعمال التفصيلية . وكذلك يكون المستشار في هذه الحالة هو الرئيس الثاني الذي يرجع اليه السكرتير الاول — المتولى رئاسة الاقلام — في كل الشئون الخاصة بالأعمال العادية ، ولا يلجأ الى المبعوث في شيء منها الا عند الضرورة . وفي العمل على هذا الوجه شيء من المراقبة وتخفيف عن المبعوث . وفي هذا فليس من النادر أن يسند المبعوث الى ذلك الموظف الاول جانباً كبيراً من مهمته السياسية بسبب تقدمه في السن أو اعتلال صحته أو لغير ذلك من الاعتبارات . وفي هذه الحالة لا يقتصر عمل المستشار على التقدم بالمشورة ، كما هي طبيعة وظيفته التي يدل عليها اسمه ، بل تعرض حالات يقوم فيها على كرة منه بمحادثات سياسية كثيرة — بالنيابة عن رئيسه — وليس هذا بالأمر السهل ، اذ لا صفة رسمية له في ذلك العمل . بل وقد يعهد المبعوث له مهمة تحرير التقارير السياسية كلها أو بعضها ، ولا وجه للوم المبعوث على ذلك خصوصاً في حالة ما يوحى اليه بالمادة التي تتكون منها هذه التقارير . وكذلك يحدث كثيراً أن يلتقى المبعوث الضعيف الصحة أو الكثير التساهل على عاتق المستشار جانباً كبيراً من عمل تفقد الاخبار — ولو أن كل مبعوث . ذى كرامة يحتفظ بهذا العمل لنفسه . فوظيفة المستشار ، هو الواجبات التي يقوم بها ، تختلف اذن تبعاً لميول رئيسه . فهي حيناً لا يكون لها أى شأن ولا عمل مطلقاً ، لان المبعوث النشط يرى في هذا الموظف ضايقاً له . فيمنحه كل الاجازات التي يطلبها ، وهكذا يندر أن يجتمع معاً في العمل في آن واحد . وحيناً تكون عبارة عن معاونة فعلية متصلة تبلغ أن لا يرسل المبعوث برقية ، مهما كانت ، بغير أن يستشير فيها ذلك المروءس . ولا شك في ان مثل هذه العلاقة الخاصة بينهما تمهد السيل للكثير من العبث وسوء التصرف ، ولكن الحال ليس كذلك دائماً .

ويلقب اليابانيون الموظف الدبلوماسى الذى يتولى ادارة السفارة بـ ( وكيل السفير ) والواقع أن هذا الموظف ذا الدرجة العالية — فقد يكون بدرجة وزير مفوض — له فى الكثير من الأحيان سلطة أكبر من سلطة رئيس بعثة مستقلة قليلة الأهمية السياسية . وحيث يحدث أن يتولى القيام بالأعمال مدة ثلث السنة — اذ الأجازات الطويلة من خواص الدبلوماسية العالية — ويقع على عاتقه فى هذه المدة كل عبء البعثة ، فهو مضطر فى خلال المدة الباقية ، التى تصبح وظيفته فيها ذات شأن ثانوى ، الى تعهد علاقاته السياسية والاحتفاظ بها لأن له فى الغالب سياسة شخصية خصوصاً ان كان نشيطاً وطموحاً . وحيث أنه هو المسئول شخصياً عن كل تصرفاته مدة نيابته عن المبعوث ، فقد تكون هذه السياسة مخالفة فى بعض ألوانها لسياسة رئيسه . وفى ذلك مجال صالح بالطبع للدسائس ، وقد تعرضنا لهذا الموضوع فى الفصل السابق فلا حاجة للعودة اليه . والمستشار مهما بلغ إخلاصه للمبعوث وتوثقت علاقاته به يرى نفسه أحيانا فى مركز دقيق حين يريد التمييز بين ما يجب عليه قوله بصفته رئيساً ، وما يجب عليه كتمانه بصفته مرئوساً . فمن ذلك أنه اذا أفضى بصفته الثانية الى مبعوث أو زميل محالف بمعلومات أوفى وأهم مما كان يفرضه به رئيسه ، فانه يؤذيه بذلك عند محدثه حتى ولو اتفق حديثه مع رأى رئيسه ، ورمى الى نفس الأغراض . ويبدى أن مصلحة المبعوث تقضى بأن لا يعرف الغير إمكان الحصول من المستشار على أكثر من المعلومات التى يتيسر الحصول عليها منه ، ولا سيما حين يعرف المرئوس بالتفوق من ناحية الذكاء على رئيسه .

وحيث أن جميع ما تقدم ينطبق بالبداية على كل دبلوماسى يدعى لتولى أعمال الرئيس مدة غيابه حتى ولو كان ملحقاً ، فالقاعدة التى يجب أن يعمل كل مستشار أو أى موظف آخر على اتباعها — بالرغم من عدم سهولتها — هى الإخلاص للرئيس مع عدم الوقوف موقف الصمت التام ، أو اعتناق الآراء الخاطئة التى تضر بما سيكون فى حاجة له من التفوذ عند ما يقوم مقام الرئيس .

القائم بالأعمال بالنيابة. — ان القيام مقام الرئيس في ادارة البعثة هو من أكبر مهام الموظف الاول فيها . ولذلك فان الكفاية اللازمة لهذه النيابة تراعى بالطبع الى حد ما في اختيار المستشار أو السكرتير الاول الذي سيكون هذا العمل ، خصوصاً بالنسبة للبراكز المهمة . والامر في هذا الصدد هو في الواقع عبارة عن تمثيل وعن نيابة من نوع خاص ، ولا وجه للشبه بين القائم بالأعمال بالنيابة وبين الضابط الذي ينوب عن قائد الفرقة ، أو وكيل البنك الذي يحل محل المدير . فليس هو بالمرؤوس الذي لا يطلب بأكثر من سد الفراغ لكي لا يقف سير الاعمال والذي يرجع في المسائل الهامة الى رئيسه بعد عودته بل وفي أثناء غيابه . وانما هو يمثل بلده في كل ما يقوم به ، وهو رئيس البعثة كالمبعوث تماماً ، لا يسأل أمام هذا الاخير بل هو مسئول أمام حكومته . ولا يمكن أن يكون الحال غير ذلك اذ قد تعرض له في كل حين ، وهو بعيد عن مركز حكومته ، مسائل مستعجلة تبلغ أبعد حدود الاهمية الدولية ، ولا بد له من مثل هذا الاستقلال سواء في علاقاته مع وزير الخارجية أو في تعاونه مع زملائه الآخرين . والفرق الوحيد في هذه الحالة من وجهة الرسميات الدبلوماسية ، هو أن المبعوث معتمد لدى رئيس الدولة ، أما القائم بالأعمال فغير معتمد الا لدى وزير الخارجية . ولكن هذا فرق شكلي فقط ، وكل ما ذكرنا فيما تقدم بالنسبة لواجبات وعلاقات المبعوث ينطبق كذلك على القائم بالأعمال .

ولقد لوحظت هذه الاعتبارات فيما جرت به العادة في السلك اذ يمنح القائم بالأعمال ، مهما كان حديث السن أو صغير الدرجة ، منزلة عالية تضمن له جانباً من النفوذ في كل الجهات ، ومكاناً جديراً ببلده في المجتمعات السياسية ووزير السياسة .

ونشير هنا الى أن العادة الجارية لا تجيز لهذا الموظف أن يعهد بأدارة البعثة الى القائم بالأعمال سواء ، ولو أن هناك مخالفة لهذه القاعدة أحياناً . ويجب في جميع الأحوال أن يلاحظ القائم بالأعمال أن وجوده ضرورياً فلا يفكر في طلب أجازة

أثناء قيامه بالاعمال ، الا عند الحاجة القصوى .

واذا كان ما قدمنا يحدد مركز القائم بالاعمال من الوجهة القانونية ، فان هذا المركز يلابسه في الواقع شيء من التحديد والتضييق لان علاقات النائب بالاصيل لا تنقطع تماماً أثناء غياب هذا الاخير ، وتفضل كلتا الحكومتين انتظار عودة المبعوث للمفاوضة في الشئون الهامة التي لا تستوجب الاستعجال . كذلك توجد قاعدة أساسية واجبة المراعاة في صدد نظام البعثة وادارتها وفيما يتعلق بالمبادئ والاشكال في علاقاتها بالسلطات المحلية وتلك القاعدة هي أنه لا يجب احداث أى تغيير أثناء غياب الاصيل . وهذا يطابق القاعدة الرومانية القديمة القائلة « *Sede vacante nihil innovatur* » ( لا يعمل أى تغيير أثناء خلو المنصب ) .

وأخيراً فإن القائم بالاعمال الذى يريد أن يبقى مخلصاً لرئيسه يحتفظ بالمسائل الكثيرة التى يجوز أن توجه الى حين عودته ، كقترحات منح النياشين ، والمسائل الخاصة بالمبادئ الخ .. أو يستشير بخطاب قبل اتخاذ بعض القرارات ، ولو أن لاشئ يلزمه بذلك سوى مجرد العادة .

أما التصرف السياسى فالوقت لا يتسع للقائم بالاعمال ليجرى فيه على تلك الطريقة ، وضرورة الاسراع في الفصل فيما يعرض من الشئون لا تسمح بانتظار الرد بالبريد . هنا فضلاً عما في ذلك من التناقض مع الاستقلال الممنوح للقائم بالاعمال ، فهو لم يعط ذلك الاستقلال ليتصرف على هذا النحو . وعلى كل حال فإنه يحسن به ، في تنفيذ سياسة حكومته ، أن يسترشد بروح المبعوث في عمله اذا اتفق ذلك مع اعتقاداته الخاصة ، والا اضطرب سير الاعمال . وبديهي أن لا محل لتطبيق ما تقدم اذا كانت الحكومة غير راضية عن المبعوث وقد أوفدت القائم بالاعمال ليظهر عليه مقدرة أن ما يبيديه من النشاط يقيم الدليل على عدم كفاية المبعوث . وكذلك لا ينطبق ما تقدم اذا انتهى القائم بالاعمال بالنيابة الى التحقق من عدم كفاية المبعوث أو قلة أهليته لمهمته ، بنين

أن يكون هناك سوء نية من جانبه . فسكوته عن تبليغ مالم يقيم المبعوث بتبليغه من الوقائع الهامة ، ورضاؤه بأغلاطه ، وتعرضه لتحمل مسئوليتها شخصياً ، يكون من وضع الندى في موضع السيف .

هنا ومن النادر أن تنتقل الاعمال من مبعوث لآخره مباشرة ، وإذا حدث مثل ذلك كان من واجب الاثنين أن تصطبغ علاقتهما بالود ولو ظاهرياً . غير أن الغالب أن تنقضى بين المهدين فترة من الزمن يتولى فيها العمل قائم بالاعمال يتمتع بلا شك مدة هذه النيابة باستقلال من نوع خاص .

وإذا كان الاعتداد بالنفس أفيد للمبعوث من التواضع في علاقاته الرسمية ، فالامر ليس كذلك بالنسبة للقائم بالاعمال . فمركزه الرسمي الا موقت وغير موطن ، ولذلك كان من الواجب عليه أن يبني لنفسه بحسن ذوقه وبمعارفه الشخصية مركزاً خاصاً . وليذكر دائماً أن الحكومتين تجدان في شخصه الضعيف ما يسمح لهما بتحميله ما لا تريدان أخذه على عاتقهما من الاغلاط ، وما لا ترغبان في المشاحنة من أجله . . . ومثله في هذه الحالة مثل الحمار في القصة التي وضعها « لافونتين La Fontaine » اذ يدفع المغفل ثمن الاشياء التي لم يكسرها .. ، وعلى كل حال فقد يحدث أن القائم بالاعمال المتفوق في الذكاء على رئيسه يبني لنفسه مركزاً أحسن من مركز المبعوث فيظهر عليه . ومع ذلك فلا يجب أن يعلن أو يظهر ذلك الذكاء في كل مناسبة .

والقائم بالاعمال هو الممثل الرسمي للدولة وللبعثة في الخارج الى أن يقدم المبعوث أوراق اعتماده أو بعد تقديمه أوراق استدعائه ، ولو أن المبعوث يعتبر في نظر حكومته رئيس البعثة مادام في مركزه . على أن تلك فترات قصيرة في الغالب ، والحالة التي تلازمها لا تثير شيئاً من الصعوبات الجديدة ، بالرغم من أنها ليست طبيعية ، بفضل حسن الاسلوب وصديق الرغبة من الجانبين . (فتستعمل مثلاً في هذه الحالة المذكرات الشفوية لاجتناب التعرض لموضوع الامضاء) .

وفي الماضي كانت تحدث في مصر حالة غريبة عند وصول كل ممثل دبلوماسي جديد ، وبالرغم من أنها لم تكن تثير أزمات حادة ، فأنا نذكرها على اعتبار أنها مثال غريب . فلقد كانت مصر تابعة للإمبراطورية العثمانية ولذلك اعتاد أميرها أن لا يقابل الممثل الجديد الا بعد أن يصله من السلطان في الاستانة فرمان اعتماده بهذه الصفة . وبما أن السرعة لم تكن مما يمتاز به كتاب الدواوين في الباب العالي ، فقد كان يحدث أن يمضي زمن طويل من وقت وصول المبعوث الى حين مباشرته عمله . ومع ذلك فإنه كان يتصل بالجماعات خلال هذه المدة بل ويستقبله الخديوى ، وإنما باعتباره أجنبياً ذا حيثة فقط ، يقدمه اليه السكرتير القائم بالأعمال .

السكرتاريون والملحقون . الموظفون الكتابيون . — يوجد في بعض البعثات موظف خاص لإدارة أعلامها وعندئذ تكون وظيفة المستشار مستقلة عن رئاسة هذه الاقلام ، وكل من هذين المنصبين يتطلب صفات خاصة . وإذا كان الادراك الدبلوماسي وصدق النظر السياسي لازمين للمستشار كما لرئيسه — وربما كانا أأزم للثاني أحياناً — فالواجب أن يكون السكرتير الاول ادارياً محنكا قبل كل شيء ، ليقوم بواجبات وظيفته على الوجه الاكمل . فاذا عهد بالعملين الى موظف واحد ، كان من شأن الوزارة أن تنظر في أى العاملين أهم لديها من الاخر في مثل هذه الحالة الخاصة . ويميل الكثير من رؤساء البعثات الى أن يوجد بجانبهم مستشار صالح ، ولكن غيرهم يفضلون وجود رئيس احدى لاقلام البعثة . وسنعرض لنا في الفصل التالى فرصة الكلام عن الصفات اللازمة للسكرتاريين والملحقين والمترجمين والموظفين الاصاغر ، بما أنهم يدخلون في دائرة عمل هذه الاقلام . ونكتفى بالقول هنا أن المبعوث الكفء لا يفتن بالعمل الاالى من موظفيه ، ولكنه يعنى بالعكس جد العناية بتربية الشبان منهم تربية دبلوماسية ، فتراه لا يكتفى بحذف ما لا يوافق عليه من عبارات محرراتهم ، بل يبين لهم أسباب ما يدخله من حين لآخر من التعديل . كما أنه يكلفهم عند

المناسبة ، كما تقدمت الإشارة ، بوضع تقارير في موضوعات خاصة ، يرفعها الى الوزارة مع توجيه النظر الى قيمتها الحقيقية . ثم هو يدأب على شحذ وتقوية طموحهم واهتمامهم بالسلك ، رغم عليه بأنهم سيعرفون عند وصولهم للدرجات العالية أن الكفاءة ليست هي وحدها التي عليها المعول .

أما الموظفون الكتابيون فلا تنهياً للبعوث في المراكز الكبيرة فرصة الاتصال بهم كثيراً ، وهوانك لا يستطيع أن يؤثر فيهم مباشرة . ويغاب أن يكون رجال هذه الطائفة قد حققوا ما كانوا يطمحون اليه من الوصول الى مركزهم المتواضع . وبالنظر الى ظروفهم الخاصة فإن من النادر أن يبرز أحدهم ويدل على استعداد فائق يؤهله للدخول في السلك القنصلي أو السياسي . ومع هذا يجب أن لا يبنى المبعوث عن الاهتمام بأعمالهم ، خصوصاً اذا وجد بينهم مثل ذلك الكفاء النادر ، اذ يجب عليه في هذه الحالة أن يبذل الجهد في اعداده لمستقبل أحسن ، وفي السعى لدى الحكومة لترقيته .

والمبعوث الذي تدرج في السلك يمتاز في الواقع على زميله من غير السلك في القدرة على مراقبة أعمال الموظفين الأصغر وإنارتهم بمعلوماته . والدبلوماسي الذي تقلب في الوظائف الصغرى وقام فيها بجميع أنواع الاعمال ، ومنها عمل أصغر الكتاب ، يمتاز عن زميله الذي دخل السلك بوظيفة ماحق ، ونظر الى هذه الاعمال نظرة المستكبر معتبراً أنها دون ما يتفق وكرامته . فيجب أن يعنى المبعوث بأفاده مروضيه في هذا أيضاً بما اكتسب من خبرة ، وأن يبذل الجهد ليحول دون وقوعهم في مثل الاغلاط التي تعرض لها هو نفسه أثناء تربيته الدبلوماسية .

**موضوع التفتت:** — وطبيعى أن المبعوث المحاط بموظفين مدربين قائمين على تسيير الاعمال بكيفية منتظمة ومحكمة ، يستنكر كل تغيير يحدث بينهم ، ولو كان الراى في مثل هذا التغيير متروكاً لرؤساء البعثات المحكمة التنظيم وحدهم وكانوا لا ينظرون الا لمصلحتهم ، لما عرف السلك الدبلوماسى تلك التقلبات



العديلة التي هي من أخص مميزات الى حد ما .

على أن هناك من الاعتبارات الكثيرة ما يجب أن يلاحظ في هذا الصدد فبالنسبة للبعوث يجوز القول بصفة عامة ، أنه كلما طالت مدة بقائه في مركزه ، كلما أتقن معرفة ميدان عمله وأصبح أهلاً لأداء خدمات نافعة لحكومته . لذلك لا نراه ينقل في العادة من بلد لآخر الا حين تراد ترقيته أو يحتاج الى خدمته في مركز أم . ويجوز بالطبع أن يكون النقل مبنياً على غير هذين السببين ، كأن تبين عدم كفاءة المبعوث للهمة الموهود بها اليه ، أو لا يوفق لاكتساب رضا ذوى الشأن في مركزه . ويحدث أحياناً أن يطلب استعطاء المبعوث ، كما قد يكون النقل بسبب ما تبين للحكومة من ميله للبقاء في مركزه مع الاخلاص فيه الى الراحة وقلة العناية .

كذلك قد يكون ابقاء الموظفين الكتائين في مراكزهم أطول مدة ممكنة ، بل وبصفة دائمة ، راجعاً لأسباب مصلحية غير تلك التي تقدم ذكرها . فتعرف البلد والوسط واللغة هو أهم ما يحتاجون اليه ، وهم لا يطالبون أبداً بأعمال ذات شأن كبير .

غير أن الحال يختلف بالنسبة للموظفين الدبلوماسيين . وإذا كانت الأعمال الكتابية تستفيد كل الفائدة من طويل اختبار رئيس أقلام الكتاب بصفة خاصة ، فإن كثرة نقل السكرتاريين والملحقين هي الوسيلة الوحيدة التي تمكنهم من تعرف العالم السياسي الدولي ، ومظاهر السلك المختلفة ، وبالجملة فهي التي تعدهم لان يكونوا دبلوماسيين صالحين . وبديهي أن يكون النقل مبنياً على أسباب مصلحية أو فنية بل وشخصية أيضاً . ولكن الرغبة في تدريب وأعداد أولئك الموظفين هي بلا شك من ضمن أسباب ما يحدث من كثرة التنقلات . وتعرض الدولة ما تتكلفه في هذا الصدد من باهظ النفقات ، بما تكسبه بهذه الطريقة من اعداد ممثلين متفوقين في الكفاءة . وعلى كل حال ، يجب لاجتناب الاضطراب استبقاء بعض العناصر الطيبة من الموظفين الا كفاء في كل بعثة

للاحتفاظ بالتقاليد ، فإخفا عنهم من يخلفونهم واضحة كل الوضوح وسليمة من كل شائبة . إنلك لا يجوز الاقدام على نقل جميع أعضاء البعثة جملة واحدة . نعم يحدث مثل هذا التصرف أحياناً وإنما لأسباب سياسية محضة . ومثل هذا العمل يثير كل الصعوبات التي تلازم في العادة انشاء الهيئة الجديدة ، وعلاوة على ذلك فإن الموظفين المستجدين لا يقابلون بما تقابل به الهيئة الموفدة للبرة الاولى من التسامح وسعة الصدر .

**المحقرون المحرييون والبحريون** . — يرجع نظام تعيين الملحقين الحريين والبحريين الى عهد قديم . وهم حين يكونون من ذوى الرتب العالية يلقبون ( بالمفوضين ) ، وهو لقب يراد منه التفخيم بغير مبرر . ول هؤلاء الملحقين صفة دبلوماسية لاجدال فيها ، رغم كونهم تابعين الى السلطات الحربية والبحرية . فهم ضباط عاملون ودبلوماسيون في آن واحد . وقد جرت العادة على أن يخصص لهم في الاسبقية المكان التالى مباشرة لا كبر الموظفين المدنيين في البعثة ، مهما كانت درجاتهم العسكرية .

فهؤلاء الدبلوماسيون العسكريون ، الذين هم في الغالب من ضباط هيئة اركان الحرب اى أعضاء هيئة راقية أهلهم بميزاتهم الخاصة لمثل مهمتهم في الخارج ، يغلب أن يكونوا من الرجال الممتازين الحائزين ، علاوة على معارفهم الفنية الخاصة بمهنتهم ، على معلومات عظيمة وأحياناً واسعة جداً في السياسة والدبلوماسية ، وذلك ما لا بد منه للهمة المزدوجة — العسكرية الدبلوماسية — المسندة اليهم . بل أن هذه المعارف ضرورية أيضاً للتقارير السياسية التي يطالبهم بها رؤسائهم المباشرون أى وزراء البحرية والبحرية ورؤساء هيئة اركان الحرب . ذلك لان هؤلاء الرؤساء — خصوصاً ان كانوا من ذوى المطامع — لا يكتفون في الواقع بالتقارير التي يبلغها اليهم زميلهم وزير الخارجية ، عند ما يكون لهم مندوبون في البلد الواردة منه هذه التقارير . وهكذا يبعث الدبلوماسي العسكري دورياً الى رئيسه بتقارير ضخمة ، تتناول جميع مظاهر الحياة العامة في مركزه . وهذا عمل

مشابه لعمل المبعوث ويقلب لسوء الحظ أن يكون منافساً له بل ومتناقضاً معه ..  
والذى يساعد على هذه الحالة هو تلك الاختلافات التى قد تكون بين أعضاء  
هيئة الوزارة أو بين الموظفين فى البلد الاجنبى . وفى الماضى حين كان لباس  
العسكرى شأن فى بلاط الدول الاوربية الكبرى ، كان الدبلوماسى العسكرى  
يقابل فى بعض الاحيان بأحسن مما يقابل به المبعوث ، ويستفيد من ذلك  
لأغراض شخصية ووطنية . وهكذا كان ملوك المانيا وروسيا يتبادلون ايفاد  
ضباط عظام غير الملحقين العسكريين التابعين لسفاراتهم ، ياحقون كياوران  
بالحرس الخاص بكل منهم . وبالرغم مما يعترف به للدبلوماسيين العسكريين على  
العموم من الصفات الممتازة فانهم يقعون غالباً فى الخطأ من ناحيتين ، وهو  
خطأ وان كان طبعياً الا أنه ضار على كل حال . فالخطأ الاول هو التجسس ،  
وهذا عمل ليس من الواجب أن يشتغلوا به مباشرة وشخصياً ولا المبعوث  
كذلك ، اللهم الا فى الظروف غير العادية ، وعند ما يستدعى ذلك غرض وطنى  
عاجل . فينظر الملحق العسكرى فى هذه الحالة فيما اذا كان الغرض يبرر ما  
يتعرض له من المخاطرة بمركزه ، وما قد يترتب عليه من توتر العلاقات بين  
البلدين ، لأن استنساخه يستتبع حتما هذا التوتر . والدول جميعاً تستنكر جاسوسية  
العسكريين أكثر من استنكارها لجاسوسية المدنيين . أما فى الظروف العادية  
فإن لدى الملحق العسكرى واجباً جميلاً يؤديه — بغير أن ياجأ الى الجاسوسية —  
الا وهو تعهد طيب العلاقات بين جيشى البلدين ، بما يقوم به بالوسائل الممكنة  
المشروعة من الدرس والملاحظة عن قيمة القوات العسكرية فى البلد الذى يقيم  
فيه ، وروحها ونظامها .

أما الخطأ الثانى فهو أن الرجل العسكرى حين يحل فى وسط لم يكن يعرف  
عنه شيئاً الا بالسماع ، ويطلب اليه الاشتغال بمهنة لا يتوافر لديه لأدائها أى  
اختبار ، فتدعه فى الغالب مظاهر السلك الخارجية الخلابة ، ويهتفى بهذه المظاهر  
كل العناية ، فيترتب على ذلك وقوع الكثير من سوء التفاهم على أشياء تافهة .

وغير هذا فقد يبالغ العسكرى فى التشكك وسوء الظن ، على اعتبار أن ذلك من حسن التصرف فى الدبلوماسية . وتلك عقلية عامة تقريباً فى كل البلاد ، وربما كان الاعتقاد على أساليب التدبير الحربى ، القائمة على أساس المداجمة ، هى التى تظل تؤثر على ضابط أركان الحرب وقد أصبح دبلوماسياً بين عشية وضحاها . لذلك نراه كبير الميل والتحمس للراوغات الدبلوماسية وللطرق الملتوية أكثر من الدبلوماسى العصرى الذى دله طویل الاختبار على قلة ثمرة هذه الطرائق . وهو اذا لم يقع مطلقاً فى الخطأ من ناحية التفاؤل وحسن الظن الا أن ما قد يكون عليه أحياناً من التشاؤم وسوء الظن يحوز أن يؤدى الى الخطر الكبير .

وأخيراً يحدث أحياناً فى حالة الحرب العامة أن يكلف الممثل العسكرى لدى الدولة الخليفة بالقيام بأعمال إدارية مختلفة ، لا صلة لها بمهمته الدبلوماسية العادية . فمن ذلك مسائل الاتصال بين الجيوش ، وتبادل الفرق ، وتسليم المعدات الحربية ، والقوانين الخ . . . وفى هذه الحالة يضم اليه عدد كبير من المستخدمين يعملون تحت أمره ، فتألف منه ومنهم إدارة حقيقية متفرعة عن وزارة الحرية .

**الموظفون القنصليون .** — أن القنصليات كما هو معلوم سلطات هوفدة من وزارات الخارجية لتمد أبناء الوطن فى الخارج بالمساعدة والتعزید ، وتعمل على انماء العلاقات الاقتصادية والتجارية . فالدول التى لها فى البلد الاجنبى مصالح كثيرة من هذا النوع تنشئ فيه مكاتب قنصلية ( Agences Consulaires ) أو نيابات قنصلية ( Vice - Consulate ) أو قنصليات ( Consulate ) أو قنصليات عامة ( Consulate Généraux ) ، يتبع بعضها البعض بحسب ترتيب درجاتها ، وتتبع فى مجموعها هيئة البعثة . وتقسّم أقاليم البلد الذى تعمل فيه هذه الهيئات الى مناطق قنصلية . ويختلف عدد الهيئات القنصلية التى تتخاير رسمياً مع السلطات المحلية تبعاً لأهمية البلد المنشأة فيه فى نظر الدولة التى توفدها وتبعاً لمواردها المالية ، وكذلك لاستعداد الدولة المنشأة فيها ، اذ يحدث فى الواقع أن يوجد سبب سياسى أو حربى أو غير ذلك يحمل حكومة ما على رفض منح

الأجازة (Exequatur) لمركز قنصلي تريد دولة أخرى انشاءه في مدينة معينة. وفي بعض البلاد تستغل القنصليات كذلك بالسياسة جهراً أو سراً ، وتشاهد مثل هذه الحالة على الأغلب في بلاد الشرق . وعلاوة على ذلك فإن القناصل في البلاد الخاضعة لنظام الامتيازات يباشرون سلطة قضائية تامة بالنسبة للرعايا التابعين لهم ، علاوة على السلطة الادارية التي يباشرها القناصل عادة في البلاد الاخرى . وأخيراً يحدث ، بنافع من الاقتصاد ، أن تمهد دولة بتمثيلها القنصلي في بلد ما الى أجنبي يكون في الغالب من رعايا هذا البلد نفسه ، ولا يشغل مثل هذا « القنصل الفخري » الا بالأعمال التجارية ، وسلطته الادارية أضيق من سلطة زملائه من رجال السلك .

والانظمة كلها متفقة على أن تتبع الهيئات القنصلية البعثة حين توجد ، اذ هي السلطة الرئيسية الطبيعية التي تصل بين هذه الهيئات وبين وزير الخارجية . ولكن هذه التبعية تختلف اختلافاً محسوساً بحسب أنواع الاعمال ، فهي مطلقة في بعض المسائل ، بينما يسمح للقنصليات بالتخابر مباشرة مع الوزارة بغير أخطار البعثة الدبلوماسية في بعض المسائل الاخرى . هذا ولما كانت الاختصاصات غير محددة في هذا الصدد تحديداً كافياً ، فقد يترتب على ذلك مثل ما عرضنا له بالنسبة للدبلوماسيين العسكريين ، فبذل الهيئتان الدبلوماسية والقنصلية مجهودات متشابهة في الميدان الاقتصادي ، بل وفي الميدان السياسي أحياناً . وهذه المجهودات تؤدي في الغالب الى التنافس بل وإلى التناقض .

وهذه الحالة ، التي يجوز تعليلها من وجهة الطابع الانسانية ، يمكن أن تتفاقم بسبب عامل آخر له بهذه الطابع اتصال كذلك . ذلك لان مركز الموظفين القنصليين يختلف كثيراً تبعاً للجهات . ففي البلد الخاضع لنظام الامتيازات تكون لنائب قنصل الدولة الكبيرة المتولى الرئاسة في مركزه حيثية حقيقية مهما كانت سنه ، فيرفع على دار القنصلية علم دولته ، ويتمتع بمزايا الحصانة القضائية ، ويحوطه الجميع بالاحترام ، مثله في ذلك مثل الدبلوماسي . بينما أن هذا الموظف

نفسه عند ما ينقل الى عاصمة غربية كبيرة ، يمر فيها ولا يشعر أحد بوجوده ، لأن وظيفته لا تجيز له الاتصال الا بدوائر ضيقة الحدود . ويكون عليه أن يهيئ لنفسه مركزاً في الوسط اذا أراد ( الوصول ) بالمعنى الاجتماعى لهذه الكلمة . بل ربما ضرته صفته الرسمية أكثر مما تنفعه بسبب سخافة بعض الاعتقادات التقليدية الوهمية . ومن النادر أن تمتد البعثة بمعاونتها في تكوين ذلك المركز الاجتماعى ، لأن الموظف القنصلى ، بالرغم مما للقب الذى يحمله من أصل تاريخى ، يخرج فى الغالب من وسط أقل شأناً و ثراء من زميله الدبلوماسى ، كما أنه ينتسب الى سلك ان لم يكن أقل شأناً فهو تابع الى السلك الآخر . لذلك فإن زميله الدبلوماسى يجد نوعاً من الفخر فى أن يشعره بهذه الفوارق وتحدث هذه الحالة مضايقات عديدة .

فهناك اذن ما يجوز أن يسمى ( بالمرض القنصلى ) وهو تحقيق أحياناً ولو أنه وهمى فى الغالب . وقد أصبح شائعاً فى الهيئات الدبلوماسية بحيث لا يجعل المصاب به على استعداد للتعاون الذى مع المبعوث ، وهو ذلك الشبح الخفيف فى اعتبار القنصل المقيم معه فى نفس الجهة :

**المندوبون والخبراء .** — كذلك توجد بعض الدول خبراء لدراسة مختلف نواحي الحياة الاقتصادية فى بلد معين ، وهذه عادة حديثة . فمنهم خبراء فى المسألة وفى التجارة وفى الزراعة ، بل وخبراء فى الصحافة ، وهم يتبعون على العموم الوزارات المختصة بهذه الشؤون . وهم كالقناصل ليست لهم أية صفة دبلوماسية ، ولو أنهم يلحقون فى الغالب مباشرة بالبعثة . ومن السهل ادراك ما فى حالة هؤلاء الخبراء أيضاً من المساوىء المترتبة على ازدواج العمل . بل أن المساوىء هنا تزيد على مثلها فى حالة القناصل لأن الخبراء المذكورين لا يتبعون وزارة الخارجية . **الفوضى والتآلف .** — وما تقدم يتضح أنه يجوز أن يوجد لدولة واحدة أربع هيئات فى مركز معين ، فيتكلم المبعوث والدبلوماسيان الحريان والقنصل . — اذا كان مرخصاً له — بالسنة مختلفة فى السياسة ، ويرفعون تقارير الى

الى حكومتهم منضمة آراء متعارضة . وقد يزداد هذا التعارض ويكون كثير الوقوع في ميدان الشؤون الاقتصادية . مثال ذلك أن كلا من النمسا والمجر كانت توفد مندوبا تجاريا في العواصم الأوروبية الكبرى . فلم يكن الموظفان المذكوران ولا البعثات ولا القناصل ليتفقوا فيما يصدر عنهم من الآراء . وبديهي أن التقارير المتعارضة التي كانت تقدم منهم كانت تحدث الكثير من الارتباك في مركز الحكومة ، وقد يكون من هذا الارتباك خطر حقيقى في أوقات الازمات أو الحروب ، حين يستدعى الحال تقرير العمل بسياسة جديدة . نعم أن هذا العمل المزدوج المتنافس يقوى الرغبة في الطموح أحيانا ويعاون على التحصيل ، ولكنه لا يؤدى في الغالب الا الى الارتباك وقد يحمل على التهاون والكسل ، فيهمل الموظف عمداً دراسة موضوع خاص لا يجد في نفسه الميل اليه ، لعله أن غيره سيتناوله بالدرس في تقرير واف . واذا كانت قلة التآف بين هذه الهيئات لا تبلغ على الدوام حداً كبيراً ، فان ذلك يرجع الى الأشخاص أنفسهم لا لطريقة العمل ، فهم الذين يكون لهم الفضل شخصيا في انقاذ الموقف . أما الطريقة نفسها فلا ترضى بها في الواقع أية هيئة تدير مشروعا ماليا أو صناعيا كبيرا . على أنه ما دام العمل يجرى على اسناد أعمال من نوع واحد الى هيئات لاتوافق بينها تابعة الى سلطات أقل توافقا ، ومادامت أسباب الضعف الانسانى ليست مجرد خيال ، بل تغلب أحيانا على الشعور الوطنى ، فانه لا يوجد سبيل لتغيير الحال ، حتى ولو كان الصواب يقضى بأن يكون هؤلاء الأشخاص ملحقين ومروسين للبعوث كخبراء عسكريين أو تجاريين الخ . ولما كانت هذه المعالجة غير ميسورة على ما يظهر في الوقت الحاضر ، فان من واجب المبعوث بحسن تصرفه أن يحقق بالفعل وجود التآف ، الذى لاحول له في المطالبة به ، بين تصرفات معاونه السياسية والخصوصية ، سواء أكانوا من التابعين له مباشرة أم البعيدين عنه . والذى يدعو الى ذلك هو أن الأمر يمس سلطته ونفوذه قبل كل شيء . اذ ليس من الجليل في الواقع أن تظهر البعثة أمم الأجنب والزلاء بمظهر الهيئة

المنشقة على نفسها ، فيشكو الرئيس فيها جزافاً من مرقسيه ويعمل السكرتاريون وغيرهم من الموظفين على تحقير المبعوث ، سواء أ كان هو رئيسهم بالفعل أم لم يكن . و يبلغ الأمر أقصى الحدود المضحكة حين يكون أعضاء البعثة على اتصال بمبعوث آخر أوثق من اتصالهم برئيسهم ، فيلجأون الى ذلك الغريب لبث شكواهم . هذا بينما لا يمكن أن يغض النظر في الدبلوماسية عن الكرامة ، ولا يوجد أكثر من السلك محلاً لتطبيق المثل الافرنجى القائل « بضرورة غسل الملابس الفندرة في منزل العائلة » .

فالتألف لازم في شئون السياسة سواء أراه المحيطين بالمبعوث أو أراء حكومته . وبإسبغ المبادئ الوطنية تفرض هذا التألف ، لانه اذا كانت التقارير المتبانية بل والمتعارضة أحياناً تسبب الارتباك الداخلى في مركز الحكومة ، فإن الاحاديث المتناقضة تهيم للاجنبى فرصة اكتشاف الكثير من الامور وأحكام الدئاس . ولا حاجة للكثير من البراعة ليستنتج الانسان النتائج المفيدة من أحاديث يكون فيها المبعوث وملحقه العسكري بل والمستشار على آراء متبانية فيما يعرضون له من شئون سياسة بلدهم العامة ، أو عند الكلام على معاهدة ما .

لذلك لابالغ مهما كررنا النصح بوجوب التوافق في التقارير التى ترسل للحكومة كما فى الاحاديث التى تدور فى مركز البعثة نفسها .

ويمكن الوصول الى تحقيق الغرض الاول بتمكين المبعوث من الاطلاع على التقارير المتشابهة . وقد جرت العادة على أن يعرض عليه الملحقون الحرييون والبحريون ما يعضون من التقارير فى الشئون السياسية ، كما أن أكبر جانب من التقارير القنصلية يمر بالبعثة أو على الأقل ترسل لها صورة منه . غير أنه يجب أن تقرر يقدر الامكان فى هذا الشأن قاعدة مطلقة — ولا يقصد بالطبع الاعمال الادارية التى يقوم بها الملحقون العسكريون فى أوقات الحرب ، فتلك حالة استثنائية كما تقدم القول . ويجب أن تمتد تلك القاعدة فى تطبيقها بحيث تناول المندوبين من الخبراء الآخرين . ولكى يقدم المبعوث ، فى مقابل ذلك ، على



تبليغ أولئك الأشخاص ما له صلة باختصاصهم من الوثائق ، يجب أن يكون مطمئناً اليهم واثقاً بهم . ولكن المعاملة بالمثل في هذا الباب لا يمكن أن تكون كاملة ، اذ قد يعالج المبعوث من الامور الدقيقة ما لا يريد احاطة الغير علماً به . واذا لم يكن المبعوث متفقاً مع واضع التقرير على موضوعه وجب عليه أن يصارحه بذلك ، واذا لم يوفق لاقناعه بتغيير رأيه جاز له أن يطلعه على الكتاب الذي يعده لحكومته معارضاً فيه التقرير وموضحاً وجهة نظره .

أما توافق العبارات في الأحاديث فالأمر سهل للمبعوث بالنسبة لمروسيه . واذا استثنينا المستشار أو السكرتير الأول ، الذي يقوم مقام المبعوث عند الضرورة ، فانه يحسن بالسكرتيرين الآخرين والملحقين أن يتجنبوا كل حديث سياسى ، وأن يقفوا عندحدد الإبهام في العبارة ، حتى في الدوائر الخصوصية المصادقة أو الخليفة ، وهم لامصلحة لهم في الكلام بل أنهم يتعرضون به للضرر على كل حال . لذلك كان من المستحسن أن يلتزموا الصمت وأن يستمعوا . على أن المبعوث لن يقصر في مدمم من وقت لآخر بالعبارات المبهمة التي يتحدثون بها في شئون السياسة العامة ، كما يوقفهم عند الفرصة وحين يقدر الفائدة على ما يتحدثون به في ظرف معين .

أما معاونون الآخرون البعيدون عن المبعوث وغير المرؤسين له ، فالمهمة بالنسبة لهم أشد وأصعب . ومع ذلك فلو عرف المبعوث كيف يناشد وطنيتهم وسيطر عليهم بمعارفه الصحيحة ويحتجهم بحسن المعاملة ، فان تحقيق التفاهم والتآلف معهم لا يكون مستحيلاً .

**معاملة الموظفين . السلطة والنظام .** — يحسن بالمبعوث سواء لمصلحته الخاصة أو لمصلحة التفاهم العام أن يحترم الاختصاصات من غير تنزل الى الصفات ، وأن يسير على توزيع العمل توزيعاً صائباً . فالمحققون الحريون والبحريون وقد مروا بدورين من أدوار الانتخاب ، أولهما حين انتقلهم من الجيش الى هيئة أركان الحرب والثاني عند اختيارهم للسلك الدبلوماسى ، هم بلا

شك حاصلون على معلومات حرية أكثر من معلومات المبعوث . وكذلك الحال على العموم بالنسبة لخبرة القناصل بالمسائل الاقتصادية والقانونية ، وخبرة باقى المندوبين الفنيين كل في دائرة عمله الخاصة . فالمبعوث ذو الفطنة لا يزاحم أمثال أولئك الموظفين ، بل يترك لهم بالعكس شؤونهم ويدع لهم التصرف فيها ، ما دام لا يوجد من الاسباب المصلحية ما يعترض ذلك . فان فعل ، جاز له أن ينتظر منهم معاملته بالمثل . أما اشتغال المبعوث والملحق العسكرى كليهما فى ميدان واحد ، فانه ينحصر فى الغالب عن منظر يدعو للأسف العظيم . فكل منهما يشتغل بالسياسة ولكن بصورة مختلفة ، ان لم يكن برأى متعارض ، غير أن تقارير الرجل العسكرى لا بد أن يندو فيها بعض التفكك لأن المصادر المستفدة منها المعلومات لم تهيئها الا الصدقة . أما تقاريره عن المسائل الحربية فهى بلا شك أوفى من تقارير المبعوث الذى لا يقف عند حد سرد ما عليه بالمصادقة من الوقائع الهامة ، بل يعلق عليها بملاحظات صادرة عن غير خبرة كبيرة .

فلو أن هذين الموظفين يعملان باخلاص على تبادل المعلومات التى تهمها ، بل وينهيان فى انكار الذات الى حد افشاء كل منهما الى الآخر بالانباء المتعلقة بمهنته الخاصة ، لزال كل تفكك فى التقارير ، وقدمت للحكومة صورة واضحة ودقيقة عن مجرى الاحوال ، خصوصاً اذا كان وزيراً الخارجية والحربية يؤثران كذلك واجب الوطنية على كل ماعداه من الاعتبارات الاخرى . غير أن تحقيق ذلك يستدعى تجرد المبعوث من ذلك الزهو الصيافى الذى يحمله على أن يسبق الضابط فى تبليغ نبأ حربى شأن ، أوفى الانفراد بهذا التبليغ . كما يستوجب أن ينحو الملحق العسكرى مثل هذا النحو فى شئون السياسة . وعلى كل حال فإن مثل هذه المعاونة الوثيقة الخالية من الاغراض والميول الذاتية لا بد منها فى اوقات الحرب . بل من المستحسن لضمان هذه المعاونة أن تحمل فى البعثة رموز جميع البرقيات الخاصة بالدبلوماسيين العسكرين ، أو على الأقل تمراجهما هذه البرقيات . وهذا وأن الحكومة لتوفق التوفيق كله اذا عينت فى مثل هذا الظرف فى منصب

المبعوث قائدا عسكرياً بدلاً من الصبر على ذلك الحال الملىء بالاضطراب، اذا كانت الاعتبارات الحربية في مركز بالذات كبيرة لدرجة تنفي بمجانها كل الاعتبارات الأخرى .

ويجب أن يسلك المبعوث مثل هذا الطريق مع الموظفين المكلفين بالشئون الاقتصادية والفنية دون أن يمنعه ذلك من ابداء رأيه في هذه الشئون عند الفرصة . أما الموظفون المروءسون للمبعوث فيجب أن يعمل على استمالهم بالمعاملة العادلة ، وبالنظام الذي اذا جاز أن يمارس في السلك بركة أكثر منها في المهن الأخرى ، فلا يجب أن يكون أقل أثراً في نتيجته . بل الأمر بالعكس لأن للمبعوث في الواقع على مرؤوسيه سلطة واسعة بسبب عدم وجود المراقبة المباشرة من الوزارة ، بالنظر لاختلاف الأحوال في المراكز الدبلوماسية اختلافاً كبيراً . ورب كامة من المبعوث تساعد الموظف مساعدة قيمة كما أنها قد تؤخر الترقى أو تضيق المستقبل . وإنما يجب أن يحسن المبعوث استعمال هذه السلطة مجتهداً في اعداد معاونيه لأن يكونوا دبلوماسيين صالحين ، هنا مع التأخير فيهم بنفوذهم بكيفية صالحة ونافعة . وله أن يطالب بالكثير عند اللزوم ، مع اجتناب الخلقة حتى لا يبيت في نفوسهم حب العمل . ومن خواص السلك أن يطالب موظفوه بالعمل الكثير في بعض الأحيان ، كما أن مجهودهم قد يكون ضئيلاً أو لا يكاد يذكر في بعض الأحيان الأخرى . ونتيجة ذلك أنه اذا كانت المواظبة لازمة في أقلام البعثة ، مثلها في أى مصلحة أخرى من مصالح الدولة ، فإن المواظبة التي تطلب من موظفي السلك هي من نوع آخر . ويجب أن لا يقتر المبعوث في الاجازات بل يمنع منها أكثر مما يجيزه اللوائح ، اذا سمح العمل بذلك ، ملاحظاً أن مهمة سكرتاريه تزداد مما يستردونه من القوة والنشاط في أوساطهم الوطنية . وليجتنب الحدة في ادارة العمل فلا يستدعى من هو في حاجة اليه من الموظفين ( وهو في الغالب رئيس أقلام الكتاب ) في كل لحظة ، بل يجتهد في أن يتباحث معه في العديد من الشئون مرة واحدة . واذا كانت لديه ملاحظة يبدئها لأحد

السكرتارين فليعمل ذلك منفرداً به ، ولا يجب على العموم أن يبلغ أمراً لـاحد مرؤوسيه الا صاغ بغير طريق رئيس الاقلام . وليجنب أيضاً ذلك الامر الذى يحدث كثيراً ويسبب استياء وسخرية الكتاب من الرئيس ، وهو تعديل نص التقارير أو التلغرافات بعد الانتهاء من اعدادها للتصدير ، بل واستعادة البرقية التى تم تصديرها من مكتب التلغراف أحياناً . وليعمل المبعوث على أن يشعر مرؤوسوه ومعاونوه البعيدون عن اشرافه بأنهم أعضاء أسرة كبيرة واحدة محل هو منها محل ربه الذى يتمتع بالثقة المطلقة ، وليقف كل جهوده على تحقيق هذا الغرض الذى لا اعتراض عليه مطلقاً من حيث المبدأ بالنسبة لوجودهم جميعاً فى عزلة بعيدين عن الوطن . فينشئ بقدر الامكان بينه وبين الدبلوماسيين العسكريين والموظفين القنصليين علاقات ودية ، ويخصص للاولين اذا اتسع المكان غرفة خاصة فى دار البعثة . أما القنصل ومرؤوسوه فلا يتدخل المبعوث فى شئونهم الشخصية ، ولكنه يعمل على جعلهم يعتبرون أنفسهم كأعضاء من البعثة . وعليه أن لا يرضى بالمضايقات التى تزيد فى انتشار « المرض القنصلى » ، ولا أن يحتمل الدسائس من أية جهة جاءت ، فلا يفتح أذنيه لسماع أية دسيسة من أى شخص كان . وهكذا لا يلبث المحيطون به أن يتحققوا من أنهم لا يكسبون شيئاً من مثل ذلك الدس ، بل انهم به خاسرون . كذلك يجب على المبعوث أن يعمل كوسيط — شأن الرئيس الطيب — فى حالة قيام النزاع بين أعضاء عائلته ، ولا يبعد أن يعيد الاخاء والوثام فى داخل العائلة بحكم يصدره على طريقة النبى سليمان ، لا يخلو من الفكاهة .

ويجب على المبعوث أن يشهد لمعاونيه المباشرين والبعيدون بجدهم فى عملهم ويكافئهم على ذلك ، وأن يحصل لهم من حكومته على المكافأة بالوسائل الميسورة وعلى الاخص بمنحهم النياشين . بل عليه أن يدافع عنهم أمام حكومته اذا قدر أنهم عوملوا بما لا يستحقون . وهو يمثل هذا التصرف لا ينصر الحق فحسب ، بل ويبرهن للمحيطين به على ماله من النفوذ وقوة التأثير . ويجب أن

يبد المبعوث يد المعاونة لمساعدية في العلاقات الاجتماعية ، فيقدمهم الى البلاط اذا سمحت بنلك العادات كما يقدمهم بنفسه الى الموظفين الحكوميين وفي الاوساط الاجتماعية . ويدعو أعضاء البعثة — بالمعنى الضيق — الى اجتماعات خصوصية في داره في أوقات كثيرة ، أما باقى الموظفين وكذلك السيدات فيدعوم بطريقة دورية ، على مثل ما يحدث في العائلات الكبيرة . وهذا لا يمنع من أن يدعو للحفلات الرسمية أى فرد من هؤلاء الاشخاص ، عند ما يرى ملائمة ذلك مع مراعاة التوزيع العادل .

وهو فى الولائم العائلية يضع كل فرد من ضيوفه فى المرتبة التى له فى وطنه بغير التفات الى المركز الذى يشغله فى الخارج سوى كونه رئيساً أو غير رئيسى . ولكن الموظف الاول فى البعثة له فى جميع الحالات المكان الاول . ثم يأتى بعده الدبلوماسى العسكرى فيحل بنلك فى مكان ربما كان أرقى من درجته العسكرية حين تكون هذه الدرجة صغيرة . ويفعل المبعوث مثل ذلك مع مواطنيه الذين يملون بالبلد المقيم فيه . وعند ما يتعلق الامر بموظفين من سلكين مختلفين ، ولكنهما من مرتبة واحدة ، كأن يكون أحدهما هو المستشار أو السكرتير والثانى هو القنصل ، فإنه يطبق عندئذ قاعدة أسبقية أعضاء البعثة على أعضاء الهيئة القنصلية : وفى الحالات الاخرى يفصل فى الامر بقاعدة الاقدمية ، وعند الشك يقدم الاجنبى على أعضاء البعثة باعتبار أنهم فى دارهم . ولن يقصر المبعوث بالطبع فى دعوة كتاب البعثة مع عائلاتهم أحياناً لهذه الحفلات الخاصة .

ويجب أن يكون مقبلاً على الجميع بغير تبسط الا مع مستشاره أو سكرتيره الاول ، وبغير أن يصل فى ذلك الى حد تسليم زمامه الى أحدهما . وعليه أن يعامل معاونيه معاملة متساوية مع الوقوف منهم عند حد معين ، اذا شاء استبقاء سلطته عليهم . ويحسن به أن لا يقبل دعوة مرؤوسيه ، وأن يحمل من ذلك قاعدة عامة ، ولو أن العمل على عكس ذلك مقبول فى العادة الجارية . على أن

العمل بهذه الطريقة هو الوسيلة الوحيدة لوضع حد لمثل هذه الدعوات التي تهيج سبيل الظهور للملحق الصغير غير ذى الجدارة حين يكون مثراً ذا منزل جميل، على الموظف التقدير الذى لا ثروة له ولا منزل .

وفى مقابل حسن المعاملة من جانب المبعوث يكون له أن يطالب مرؤوسيه بالطاعة المطلقة ، وجميع معاونه بالاحترام التام . ومع ذلك فلا يجب أن يبالغ فى الانزعاج والاهتمام ببعض الحالات الفريدة التى يشعر فيها بشيء من سوء الأدب ، ان كانت مما لا يستحق الاهتمام . نعم أن فى وسعه أن يضع حداً لها عند الحاجة بكيفية صريحة قاطعة . ولكن السكوت البارد فيه فى أغلب الاحوال رد أفضل من ثورة الغضب ومن المناقشة التى تنزل من قد الرئيس . فلا يلبث مرؤوسوه أن يعدلوا من لهجتهم بعد أن يروا سبب النتيجة المترتبة على سوء أدبهم . والواجب أن يعنى المبعوث بأمر تربيتهم أكثر من الالتفات الى شفاء غليل المحقد الدنف من المرؤسين . وفى الترفع ما يضع حداً سريعاً لعادة مستنكرة يعتادها بعض السكرتاريين ، وهى الرد دائماً وفى كل فرصة على المبعوث ولكن لا يجب أن يستعمل المبعوث هذه الطريقة الا بالحكمة ، علماً أن أصغر الملحقين قد يمدد أحياناً برأى صالح لا يسهه الا الأخذ به ، ما دام قد تقدم به فى الشكل اللائق . وإذا حدث وعلم المبعوث أن دسياسة تدبر ضده بمعرفة الدبلوماسى العسكرى أو أحد القناصل أو غيرهما من أعضاء البعثة ، فإنه يستدعى المدير أو المديرين لها ويطلبهم فجأة بتعليل انتقاداتهم ، حين يستحق الامر العناية من الوجهة السياسية . فإذا كان المبعوث أهلاً لمزجه تماماً ، سهل عليه ارباك متقصيه ، خصوصاً ان كانوا كثيرين ، لأنهم يؤخنون بمثل هذه المعاملة غير المنتظرة .

ومع هذا فإنه بالرغم من رقة المبعوث ولطف معاملته قد تجد بعض العناصر المشاغبة من خوله سروراً فى عرقلة عمله بالسائس المستمرة : فإذا لم يتمكن من وضع حد لذلك بأن يأمر القنصل المرتكب مثلاً بتهدة الحال فى الجالية ،

متظاهراً بعدم العلم بأن القنصل نفسه هو النحاس ، فالضرورة تقضى عليه بأن يطلب الى حكومته استدعاء المشاغب أو المشاغبين على الفور ، واضعاً مسألة الثقة به أمام حكومته ان لم يبادر باجابته الى طلبه . غير أن الحكومة لا تلجئ المبعوث الى مثل ذلك، حينما يكون معروفاً لديها بسعة الصدر وامتثالاً باحترامها . على ان هذه حالة استثنائية على كل حال . والمبعوث الذى حنكته التجارب فى ممارسة الرجال ، المتلطف فى المعاملة والمنصف مع كل فرد ، مع ترفعه على الجميع ، يسهل عليه بعد القليل من الزمن ، بفضل واسع معرفته وماهر تصرفه ، أن يحطم كل المقاومات الخفية أو العلنية التى تقاوم بها ارادته . وهكذا يؤلف عائلة تعترف له بالرئاسة ، وتعيش فى جو تفاهم وكرامة ، موجهة كل همها للعمل على خدمة الوطن .

ونقول أخيراً أن المندوبين فى القومسيونات الدولية ( المالية والصحية والخاصة بالديون العامة الخ ) الموجودة فى بعض العواصم ، مطالبون كذلك بالتعاون مع مبعوث بلدهم . وقد يكون هذا هو الحال أيضاً بالنسبة لبعثات الخبراء التى توفدها دولة لدى أخرى ، وقد تعرضنا للكلام عنها فى احد الفصول السابقة ، فكل ما ذكرنا فيما تقدم خاصاً بالمندوبين الاختصاصيين ينطبق كذلك على هذه الحالات .

# الفصل الثامن

## مكتب البعثة الدبلوماسية

**معمومات .** — ان العمل الدبلوماسي هو أول ما تعنى به البعثة بالطبع اذ هو سبب وجودها . على أن الظروف انتهت بالبعثات مع مرور الأيام الى الاشتغال بالمصالح الادارية كذلك ، وأصبح للبعثة اختصاصان مختلفان : فهي هيئة دبلوماسية كما أنها من جهة أخرى هي السلطة العليا في البلد المعتمدة لديه لكل الاعمال الادارية المعهودة لها ، وعلى الاخص ما تعلق منها بالرعايا التابعين لبلدها ، ( كأعمال العقود والجوازات ومسائل الأحوال الشخصية أحياناً ) ، وتختص بها من باب أصلي المكاتب القنصلية المشرقة عليها البعثة . ويمتد هذا الاختصاص في البلاد القائم فيها نظام الامتيازات الى كافة نواحي الاعمال الادارية ما عدا القضاء فتتولاه القنصليات وحدها ، تابعة في ذلك مباشرة للسلطات القضائية في بلادها . وتدخل العلاقات الاقتصادية كذلك بطبيعة الحال في الاختصاص الاداري ، ولو أنها تصطبغ أحياناً بالصيغة السياسية .

فمكتب البعثة السياسية يباشر هذين العاملين وهو بذلك أداة مخصصة لمعاونة المبعوث في عمله السياسي ، كما أنه في الوقت نفسه مكتب يفصل في المسائل التي تعرض للبعثة باعتبارها سلطة مدنية . وبالنظر لاختلاف هذين الاختصاصين يمكن القول أن هذا المكتب عبارة عن قلبين : سياسي وإداري ، ولو أن نفس الموظفين يباشرون العاملين أو بعضهما على الأقل .

**رئيس مكتب البعثة .** — رئيس المكتب كما تبين مما سبق ذكره هو الموظف الدبلوماسي الأول أو الثاني في البعثة . ذلك لأنه بالنظر الى **كبير** مسؤوليات هذا المنصب والى وجوب تمتع القائم به بالسلطة اللازمة ، كان من



الواجب حتماً أن يسند المبعوث إلى أحد هذين الموظفين ، سالكا بالطبع الطريق الذي رسمته العادة ما لم يكن في الأمر ما يعترض ذلك . ويجب أن لا تبقى الحالة في هذا الصدد غامضة كما يحدث أحيانا لما يترتب على ذلك من المضار الخطيرة . فإذا ما انتهى المبعوث إلى اختيار ذلك الموظف وقف عند حد وضع النظم ومراقبة سير الإدارة العامة . ويحسن به أن يوسع مجال العمل لرئيس مكتب البعثة فيترك له أمر الإدارة اليومية وهو بهذه الكيفية لا يعمل لمصلحته فحسب ، بما يلقى عن عاتقه من المشاغل الكثيرة ، بل يعمل لمصلحة سير العمل في طريقه الطبيعي أيضاً ، لأن السكرتير المشار إليه أقدر منه على إدارة عمل زملائه بما له من الاتصال المستمر بهم .

وإذا وجد في مركز إحدى البعثات مستشار من درجة عالية ينحصر اختصاصه في معاونة المبعوث والقيام مقامه ، فإنه يحتفظ لنفسه بالجانب الفكري من العمل السياسي على الأقل باعتبار أن الرئيس لا يباشر هذا الجانب من العمل . أما الشؤون الإدارية فيكون هو والمبعوث المرجع الأعلى فيها ويلجأ إليهما رئيس المكتب عند الضرورة كما تقدم القول .

ورئيس المكتب ، وسندعوه السكرتير الأول أيأ كانت درجته — هو الذي يفرض البريد — اذ من المهم ألا يرخض بذلك إلا لموظف واحد — ويوزع على كل من الموظفين عمله ، ويقدم للبعوث أو للمستشار عند الاقتضاء المكاتبات السياسية بعد قيدها إلا اذا كان موضحاً على غلافها أنها بما يجب أن يفتحها المبعوث بنفسه ، كما يقدم له المكاتبات الإدارية الهامة حين يقدر ضرورة ذلك . وهو يراقب انجاز الأعمال ويتخذ الاجراءات اللازمة لكي تقدم له المكاتبات المستعجلة بغير أي ابطاء ، وعلى الاخص البرقيات الرمزية المشار فيها إلى الاستعجال . ويحتفظ المبعوث لنفسه في بعض الاحيان بهذا الاختصاص الاخير أو يعهد به للمستشار اذ قد يتعلق الأمر بموضوع لا يحتمل أي تأخير ، كتلغراف مستعجل يرد في الليل ، مطلوب به إيقاف تنفيذ حكم بالاعدام محدد

له الصباح الباكر.

ويحتفظ السكرتير الاول لنفسه بالمسائل ذات الشأن الخاص من الاعمال الادارية . ويراقب عمل زملائه وعمل الكتاب ويفرض النظام على الجميع ، ويشرف على شئونهم الخاصة اذا بدت له ضرورة ذلك ، يجتهد في معاونتهم بمعارفه ومدهم بنصائحه فيسوى ما يقوم بينهم من المنازعات بغير التجاء الى المبعوث أو المستشار ان وجد ، الا عند ما لا يرى بداً من ذلك .

ويوجد بالبعثة المؤلفة تأليفاً تاماً سكرتير آخر يمكن أن يحل محل رئيس المكتب والا وقع عبء ذلك على المبعوث ( أو على المستشار ) .

**المواظبة .** — ان المواظبة أمر كبير الاهمية في مكتب البعثة الدبلوماسية ولكنها مواظبة من نوع خاص — كما سبقت الاشارة — بالنسبة للعمل السياسى على الاقل . ذلك لان من الاصلح للمبعوث أن يكون قادراً على الاعتماد على الموظفين المكلفين بالرموز الاصطلاحية وبالنسخ في أية ساعة من النهار أو الليل ، بدلا من تكليفهم البقاء في المكتب ساعات طويلة ولولم يكن لديهم ما يعملون ، ثم ينصرفون في المساء ولا يتيسر له العثور عليهم الى اليوم التالى . والافضل أن يكون كل الموظفين بصفة عامة موجودين صباحاً طول مدة ساعات العمل المكتنية . أما بعد الظهر فيكفى في الغالب حضور الكتاب وربما حضر كذلك أحد السكرتاريين الدبلوماسيين . ويحىء السكرتير الاول أحياناً للتفتيش كما يحضر كل السكرتيريين بالطبع اذا قضى العمل ، كما في حالة ارسال برقيات أو تصدير البريد أو غير ذلك . على أن العمل قد يفرض بمد الظهر أيضاً في المراكز الكبيرة وأحياناً يباشر في ذلك الحين ما كان منها أكثر أهمية . وإنما لا يجب التشدد في طول مدة البقاء في المكتب حين لا يوجد داع ، وفي مقابل ذلك يفرض على السكرتاريين أو الملاحقين المكلفين بحل رموز البرقيات أن يترؤوا في البعثة عنوان الجهة التى يطلبون منها في أية ساعة ، بالتناوب بينهم ، اذا

سمح عددهم بذلك . واذا اقتضى الحال يستدعى الموظفون ليلاً وبقون طول الوقت اللازم . ويلوح لنا أن فرض ساعات عمل ليلية على الموظفين أمر صعب القبول ، وقد كان يفعل ذلك في الماضي بعض السفراء الذين اعتادوا السهر الى ساعه متأخرة من الليل .

أما الكتاب المكلفون بالعمل الإداري وحده فيختلف توزيع وقت عملهم عما تقدم اذ يفرض عليهم الوجود في ساعات المكتب المقررة رسمياً مع ملاحظة الدقة في ذلك ، ثم هم بعد ذلك أحرار يتصرفون هم وقتهم كما يشاءون . وعلى كل حال فضرورات العمل تختلف في الغالب اختلافاً كبيراً تبعاً للراى وللظروف . فهناك سفارات ومفوضيات يبدأ العمل فيها في الصباح الباكر ويستمر الى ساعة متأخرة من الليل ، مدة شهور عديدة ، لا يلتفت في أثنائها الى أيام العطلة (الاحاد والأعياد) . كما توجد أخرى يمدن فيها انهاء العمل في المكاتب في الساعة الواحدة بعد الظهر . وقد جرت العادة في كثير من المراكز أن يمر أحد السكرتاريين على الأقل على المكتب في صباح أيام الاحاد ، واذا طالب المبعوث الآخريين بذلك فلا يجب أن يحملهم هذا على التضجر .

أما الرئيس فليس في الوسع مطالبته بمراعاة ساعات خاصة للعمل ، حتى ولا في الصباح . ومن البديهي أن مصلحة الجميع تقضى بأن يعرف زائروه الساعة التي يمكنهم فيها مقابلته ، غير أنه يغلب أن يقوم هو الآخر بزياراته الرسمية في الصباح ولذا فانه يكتفي بتحديد موعد لمن يرغب في مقابلتهم .

الفهم السياسى . — يختص القلم السياسى بقاء الوارد والصادر من المكاتبات الواضحة صفتها السياسية أو التي يصفها السكرتير الاول بهذه الصفة ، وذلك في سجل أو سجلين حسب الطريقة المتبعة . كذلك يختص بضم المكاتبات السابقة المتعلقة بالموضوع الواردة عنه المكاتب الجديدة ، وتقديم الملف كله اذا اقتضى الحال ، وبمسك الدفاتر والاوراق بترتيب محكم ، وبالنسخ ويعمل الرموز وحلها ، وبالتصدير والتسليم ، وبيع بعض الترخيرات في المسائل التي يعهد بها لهذا القلم .

فهذه الاعمال كلها يقوم بها الملاحقون والسكرتاريون ويقف رئيس المكتب عند حذر اقتبهم في أداها . وبالرغم من أن هذا العمل (بدوى) نوعاً ما فإنه يجب أن لا يعهد به مطلقاً الى غير الموظفين الدبلوماسيين .

نعم توجد مراكز أو أنظمة خاصة ببعض الهيئات الدبلوماسية لا تراعى فيها هذه القاعدة ، فيقوم الكتاب بأعمال الرموز ونسخ المحررات الدبلوماسية بصفة دائمة أو أثناء غياب الدبلوماسيين . والتصرف على هذا الوجه ملائم بالطبع لأن من السهل عند اللزوم وجود أمثال هؤلاء الموظفين أكثر من الآخرين . وكما أن الصف ضابط القديم يقود فرقته على وجه أحسن من رئيسه الملازم الحديث التخرج من المدرسة الحربية ، فإن أولئك الكتاب يقومون على العموم بالعمل بكيفية أضبط وأدق من الدبلوماسى الحديث . غير أنه بالرغم من كل هذه المزايا التي لا نزاع فيها لا يمكن تمييز هذه الطريقة ، فهي تعرض الكتاب البائسين ، وهم يعملون عائلاتهم بالجهد ، الى خطر المغريات . في حين أنه لا يمكن اغراء الملحق الصغير المكفى الحاجة وحمله على خيانة واجبه وهو يبدأ مستقبلاً يؤمل أن يكون باهراً ، بغير إعطائه قدراً كبيراً من المال لا يتفق مع الفائدة المنتظر الحصول عليها . هذا ويجب أن لا يغيب عن البال أن الدبلوماسى الحديث لا يتم له التدريب على مهنته واتقانها الا بالاستغفال بأعمال النسخ والرموز مدة سنوات ، بالرغم مما يجده من السآمة وقلة الجاناب العقلى فى هذا العمل .

ولقد وضعت مؤلفات خاصة في موضوع ترتيب وتصدير الوثائق الرسمية تضمنت نماذج لكل الصيغ والتعابير فلا نعرض هنا الى تفصيلات ذلك ، ونكتفى بالإشارة الى أن لدى مكاتب البعثات الدبلوماسية سجلات عديدة للاعمال السياسية يختلف عددها تبعاً للطرائق المعمول بها . وعلى كل حال يخصص سجل منها لتقيد المكاتبات ذات الصبغة السياسية حين ورودها وإثبات التصرف الذى تم فى الشأن الواردة عنه . ويخصص سجل ثان — حيث تسمح العادة — للمكاتبات الصادرة ، وثالث للتقارير المرسلة للحكومة ، ورابع للمكاتبات السياسية

مع القنصليات . وأحياناً يخصص سجل لبعض المسائل ذات الصبغة السرية وآخر للرسائل السياسية الواردة من البعثات الأخرى .

أما البرقيات الرمزية فالطريقة المثلثية تكون في إثباتها في سجل أوراقه قابلة للنقل بحيث يمدن اخراج البرقية التي يحتاج اليها عند اللزوم . وهكذا يكون هذا السجل عبارة عن دفتر قيد ومجموعة نصوص في آن واحد .

ومن المهم والمفيد اعداد ملفات المسائل بكل عناية لكي يحمدها المبعوث مهياًة للدرس ومحتوية على كل مايتعلق بموضوعاتها من رسائل وبرقيات وتقارير وتبليغات سياسية وملخصات للاحداث بل ومقالات الصحف ، كل ذلك مرتباً ترتيباً تاريخياً ، وعند ماينتهى النظر في موضوع ما يفك الملف وتعاد كل ورقة الى مكانها . وفي العمل بهذه الطريقة تسهيل كبير لمهمة المبعوث .

ويمحسن بالمبعوث أن يكون لديه دفتر خصوصى صغير يثبت فيه الاوراق السياسية التي سلبها ليعمل فيها السكرتيريون مع يارب تاريخ التسليم واسم الشخص المكلف بالعمل . كذلك يكون من المفيد للمبعوث ، بالنسبة للتقارير المهمة ، أن تكون لديه كراسة فيها لكل موضوع مكان خاص . فيثبت في هذه الكراسة أولاً فاولاً جميع المعلومات التي ترد اليه عن مختلف الموضوعات ، ويجمع الى ذلك مقالات الجرائد وغير ذلك . وما أسوأ تلك الطريقة التي تتبع في الغالب وهي تجزير التقارير في اللحظة الأخيرة عشية سفر البريد ، لأنها تهيج أعصاب الكاتب والناسخ معاً . على أن المبعوث لا يمكنه بالطبع أن يتنبأ بعدم حدوث أمر جديد في الساعة الأخيرة ، فهو اذا لم يكن قد فرغ مما لديه لا يكون في وسعه الكتابة عنه بالروية اللازمة . لذلك فأن الدبلوماسى الذى لا يريد اجهاد أعصابه يبادر بكتابة تقاريره بمجرد أن يتمكن من ذلك .

والقاعدة العامة هي أن تعرض على المبعوث كل الاوراق ذات الصفة السياسية ، وهو الذى يقرر ما اذا كانت تستدعى اجراء خاصاً أو تحفظ . ولكن المبعوث في الجهات الكثيرة العمل يترك للسكرتير الاول التصرف أحياناً في

ذلك بحسب تقديره . ويجوز لهذا الأخير أن لا يحيطه علماً بالأوراق غير المهمة .  
ويقوم السكرتير الأول والمستشار عند اللزوم بتحرير المكاتبات التي يعهد لها  
بها المبعوث ، ويؤشر عليها المحرر بعد ذلك بالحرف الأول من اسمه . ويختص  
الموظفان المذكوران أيضاً بالمخابرات السياسية مع القنصليات في البلاد التي  
تشتغل فيها هذه الهيئات بمثل تلك الشئون .

ولا بد من أن يكون التحرير واضحاً مقروءاً لأن المسودات تعتبر أوراقاً  
رسمية . ويجب أن يراعى السكرتير الأول تطبيق هذه القاعدة في كل محررات  
مكتب البعثة ، ويعمل ذلك أيضاً عند الضرورة بالنسبة للمسودات التي يكتبها رئيسه .  
ويقابل الموظف السياسي الأول الزائرين ، وعلى الأخص رجال الصحافة  
الذين يرغبون في مقابلته أو يطلبون المحادثة مع المبعوث ، وفي هذه الحالة الأخيرة  
ينظر فيما إذا كان هناك محل لتحديد موعد لهذا الغرض . ويجب عليه دائماً أن  
يعمل ملخصاً دقيقاً عن محادثاته يقدمه لرئيسه ، ولا يعتمد في ذلك على ذاكرته  
وحدها ولو أن قوة الذاكرة ضرورية لإحاطة أفلام البعثة الدبلوماسية .

أما ذوو الحيثية العظماء وزملاء المبعوث فهو الذي يستقبلهم بالطبع في  
الحال ولا يدعهم ينتظرون إلا إذا كان عنده في نفس الوقت زائر من طبقتهم .  
فإذا كان مشغولاً بالحديث مع أحد معاونيه أو كان لديه زائر يتحدث معه في شأن  
خاص ، وجب أن يقطع هذه الأحاديث ويستقبل الزائر ذا الحيثية .

وليس من النادر أن يخصص المبعوث أحد السكرتاريين الأحداث أو  
الملحقين لمساعدته في عمله السياسي ، فيعمل عليه تقاريره ، ويعتمد عليه في  
تحضير الملفات بل وفي كتابة بعض المحررات ، بناء على ما يعطيه له من البيانات  
وفي ذلك تخفيف عن عاتق رئيس مكتب البعثة بالنسبة لبعض مهمته ، إذ لا يجوز  
أن يفرض على مثل ذلك الموظف الكبير أن يكتب بأملاء المبعوث . هذا علاوة  
على أن في ذلك التصرف تربية دبلوماسية حسنة للموظف الصغير . وقد يستفيد  
هذا الموظف في بعض الأحوال من مثل اتصاله بالكبير البارز من رجال السياسة

اكثر مما يستفيد فيما بعد من علاقاته برؤسائه المختلفين طول حياته في السلك . وبالاختصار فهذه هي الطريقة التي يتبعها الانكليزي في اختيار سكرتير خاص ، وهي طريقة لا تعرفها الهيئات التمثيلية في القارة الاوروبية .

هذا ومن الأعمال الهامة التي تقدمت الاشارة اليها في فصل سابق ، والتي يقوم بها أحد الدبلوماسيين أو الكتاب بحسب الظروف ، عمل تقرير يومي عن الصحافة المحلية يقدم للمبعوث . وهذا التقرير يكون اما شفويا واما مكتوبا . وقد يكون من المفيد في المراكز المهمة اتباع الطريقتين في آن واحد فيلخص هذا الموظف المقالات الهامة الواردة في جرائد اليوم ، متجنباً الاطالة ، ثم يعلق عليها شفويا بأرائه ، وفي عمله هذا يوضح بجلاء الايماءات الرسمية وملخصات الأعمال البرلمانية والاعخبار البسيطة والمقالات التي لها أهمية من الوجهة البسيكولوجية ، ويعنى على الأخص بما يهم السياسة الخارجية للبلد الموجود به البعثة . وعلاقات هذه السياسة بوطن المبعوث . واذا كانت البعثة في بلد ذي لغة غير شائعة وجب على السكرتير المكلف بتخفيض الصحافة ، ان لم يكن يجيد هذه اللغة كل الاجادة ، أن يلجأ الى أحد كتاب البعثة الذين يملكون ناصيتها . غير أن هذه الطريقة لا تتوفر فيها الفائدة ، لأن ذلك الموظف الكتابي ينقصه في الغالب النظر السياسي اللازم . ولذلك يحسن المبعوث صنعا اذا شجع أحد معاونيه الاحداث ذوي الاستعداد الطيب والطموح على تعلم لغة البلد في أقل زمن ممكن ، ليتمكن من القيام بذلك العمل . هذا الى أنه توجد مراكز يكون فيها وزير الخارجية على اعتماد لان يسلم المبعوث تقارير ضخمة وأوراقا سياسية أخرى ، بناء على ما بين البلدين من علاقات المودة الوثيقة وحين يعرف أن أمر هذه الوثائق يظل مكتوماً ، ولا يعترض الوزير على قيام المبعوث بترجمتها بواسطة أحد مرؤسيه من رجال السلك حين لا يعرف المبعوث لغة البلد ، ولكنه لا يرضى بأن تتداول هذه الاوراق السرية أيدي الموظفين الاصاغر . فن هذا تبين الميزة التي تجدها البعثة في اجادة أحد أعضائها اللغة البلد ، لان الرئيس — ولو عرف هذه

اللغة يعوزه الوقت غالباً للتفرغ للنظر في تلك الوثائق ودراستها دراسة عميقة .  
وليس لنا الا أن نوافق على ما تجرى عليه بعض الدول من منح مكافأة  
سنوية خاصة ، مدة الإقامة في بلد معين ، سواء للدبلوماسيين أم للكتاب الذين  
ينجحون في تعلم لغة البلد ، ولو أن ذلك مفروض في الغالب الاخيرين . وعلى  
كل حال فإن هناك شرطاً أساسياً يجب مراعاته وهو أن الامتحانات التي يتقدم  
لها هؤلاء الموظفون يجب أن يقوم بعملها أشخاص يملكون هم أنفسهم ناصية  
اللغة ، ولا تتأثر نفوسهم بمركز أو درجة الدبلوماسي المتقدم للامتحان .

أما في بلاد الشرق حيث يوجد موظفون للترجمة في بعض البعثات فإن  
العمل يوزع بالضرورة على صورة مختلفة . وهؤلاء الموظفون يخرجون بصفة  
عامة من السلك القنصلي ويمنحون أثناء تدريبهم في البعثة درجة دبلوماسية ،  
وليس من النادر أن يقبلوا نهائياً في السلك بعد مضي زمن طويل عليهم بهذه  
الصفة . وهم في السفارات في تركيا عبارة عن عنصر ذي أهمية كبرى أو هيئة  
حقيقية قائمة بذاتها ، وبالنظر لمعرفتهم البلاد واللغة فإنهم يختصون بالطبع  
للمحادثات والتحريرات التركية . فيرافق المترجم الاول المبعوث في جميع  
زياراته الرسمية لدى الحكام وعظماء البلد ولا يلبث هذا الموظف أن يحل لدى  
المبعوث في مركز ممتاز ، ويحظى بقسط كبير من ثقته . واشتراكه في المحادثات  
يجعله هو المستشار الطبيعي فيما تستتبعه من الاجراءات والمساعى ، وهذا يؤثر  
بالطبع في مركز المستشار ، ولكن العادة جرت على أن يوقع هذا الاخير أو  
السكرتير الاول الاوراق الرسمية ، ويجب أن يعنى المبعوث بالأتودى هذه الحالة  
الى تجاوز حدود النظام ، اذ في وسعه أن يوزع التقارير السياسية التي لا يعزى  
تحريرها بنفسه بين هذين الموظفين فيعهد بالاهم منها الى المستشار ، ويحيل على  
المترجم الاول ما كان منها من نوع خاص ، أى ما يستلزم اتساع دائرة المعلومات  
المحلية . ويشهد ظهور أثر الاعتداء من هيئة الترجمة على هيئة السكرتارية في  
الدرجات الصغرى ، اذ ينشغل المترجم الثالث أو الرابع في أعمال التحريرات



تبقى الرموز والنسخ من نصيب الدبلوماسيين الاحداث ، رغم كونهم من رجال السلك . وفي هذه الحالة يكون أحد المترجمين هو المختص بالطبع بوضع التقرير اليومي عن الصحافة .

**القلم الادارى** - يجرى العمل فى القلم الادارى ، فيما يختص بقيد الاوراق ومسك الدفاتر والملفات وما الى ذلك من الاعمال غير الفكرية ، على نفس الطريقة المتبعة فى القلم السياسى ، وانما يختص به الموظفون الكتائيون ، أما عمل التحرير فيوزعه رئيس المكتب بين الكتاب وبين سكرتارى البعثة بحسب كفاءة الموظفين وعددهم .

وادارة عمل الكتاب ومراقبتهم معهود بهما كذلك للسكرتير الاول ، بل أن له فى دائرة العمل الادارى جانباً فكرياً أكبر ودائرة اختصاص أوسع . وهو أكثر استقلالاً منه فى الأعمال السياسية ، اذ هو فى هذه الاخيرة تابع للبعوث . أما فى الدائرة الادارية فهو الذى يفصل فى شتى المسائل برأيه الخاص ، دون أن يرجع الى المبعوث فى كل المسائل التفصيلية ، وهكذا يتصرف من نفسه ويحتمل مسئوليات هذا التصرف . لذلك يجب كما أسلفنا القول أن يكون حاصله على الخبرة وأن يكون دقيقاً مواظباً . فهو الذى يختص - كما هو الحال فى الأعمال السياسية - بفتح البريد وتوزيع الاوراق ، ولا يقدم للبعوث الا ما يستدعى تدخله ولو أن المبعوث يطلب أحياناً أن يقدم له كل ما يرد من الوزارة . كذلك يقوم السكرتير الاول نفسه بكتابة المحررات ذات الأهمية ويستقبل الزائرين ويهذب عبارة المحررات التى يكتبها رؤوسه ويؤشر عليها بعلامته ، كما يجوز له أن يوقع المحررات الموجهة للوزارات وللسلطات المحلية فى بلده (ماعدا الموجه منها لوزارة الخارجية) وللغرف التجارية ، ويوقع أيضاً التعليمات الموجهة للقنصليات كما يوقع أحياناً المذكرات الموجهة للسلطات الثانوية فى البلد المعتمدة لديه البعثة ، ولادارات الوزارات الى غير ذلك حين تسمح العادة الجارية . ويكون توقيعها اما بالنيابة عن البعثة وأما بصفته

سكرتير أول ، سواء أ كانت الورقة الممضنة مذكرة عادية أم مذكرة من مكتب البعثة . وهو يتبع هذه الطريقة أيضا في المكاتبات الادارية العادية الموجهة لوزارة خارجية بلده نفسها ، اذ يمكنه أن يتخابر باسم المبعوث أو من تلقاء نفسه مع رؤساء الادارات في هذه الوزارة بخطابات خصوصية ، عند ما يقدر ضرورة هذا العمل وحين تسمح العادة بذلك . وهو الذى يراجع المذكرات الشفوية الصادرة من البعثة ويحتمل كل مسؤولية عن صيغة هذه المذكرات .

وهو لا يوقع التقارير الموجهة الى وزارة خارجية بلده ولا الخطابات الموجهة الى وزارة الخارجية في البلد الممتدة لديه البعثة ، الا اذا تلقى بذلك أمراً خاصاً من المبعوث وكان هذا الاخير مريضاً أو مضطراً للتغيب في الوقت الذى ترسل فيه هذه الاوراق . ولكن الامر في هذه الحالة شكلى محض .

أما المكاتبات مع الافراد الذين يطلبون المساعدة أو الاستعلام فبالغالب أن يترك أمرها لاحد السكرتاريين الاحداث أو الملحقين القليل الخبرة ، ولكن هذه طريقة سيئة تضر بمصالح أبناء الوطن وبنفوذ البعثة وبالعامل في جملته . ذلك لأن الاجابة تكون في الغالب مفككة وناقصة رغم ما يبذلها كاتبها من الجهد وصدق الرغبة ، ولذا يحسن بالسكرتير الاول أن يراجع كل التحريرات بنفسه وأن يوقعها بامضاءه ، ويجب عليه أو على من يقوم مقامه ان يراعى منتهى التأدب في هذه المكاتبات وفي المحادثات مع الزائرين وأرباب الاعمال ، وأن يبدى كل الاهتمام الممكن . على انه ليس من الضروري في البلد المتمدنين وعند ما يتعلق الامر بأحد أبناء الوطن أن يبالغ في هذا الاهتمام فيقوم فيه باعتباطا بمثل دور المحامى . على أن الدبلوماسى مهما علا مركزه ، لا يرى من جهة أخرى وعند الضرورة ما يتنافر مع الكرامة في اى مسعى يقوم به ، مادام القصد هو الدفاع عن قضيه عادلة خاصة بأحد أبناء وطنه وخصوصا اذا كان هذا الأخير ممن تعوزهم الوسيلة . هذا واذا كان الطالب مرتبكا او كان الامر الذى يعرضه معقداً فللسكرتير ان يطلب اليه تقديم مذكرة كتابية عنه . اما المسائل الصناعية والتجارية الخاصة

بأبناء وطن المبعوث فهدفه لا تقتصر فائدتها على مصلحة الأفراد الخصوصية وإنما فيها مصلحة اقتصادية عظيمة للبلد . لذلك يجب عليه في أغلب الأحوال التدخل ، والتعرض للخطر الناشئ عن هذا التدخل .

وقد يكون من الفضول في القول ان نذكر ان من واجب السكرتير الاول معرفة مايقوم به من الأوراق . ولكننا وقفنا على حالات ، خصوصاً في الاستانة ، كان يطلب منه فيها توقيع أوراق حررها المترجم باللغة التركية بينما هو لا يعرف من هذه اللغة شيئاً مطلقاً . وبديهي أنه لا يمكن تحييد هذه الطريقة بأى شكل كان ، ولقد كان من الواجب مخالفة العادة الجارية فيكلف المترجم الاول بالتوقيع .

ولكى يسهل رئيس المكتب على نفسه العمل ويجتنب الارتباك يحسن ان تكون لديه هو الآخر كراسة خاصة صغيرة يدون فيها الأوراق المهمة وأسماء من يوزعها عليهم من الموظفين . وعلاوة على ذلك فمن المفيد أن يكون لديه في مكتبه عيون يضع فيها الوثائق المختلفة ، فيخصص أحداها للبريد الذى فضنه ولا يزال معدداً للقيد ، وأخرى للأوراق المراد توزيعها على الموظفين الذين أشر بأسمائهم عليها ، وثالثة للأوراق التى تقدم للمبعوث أو للمستشار ، وغيرها للأوراق المراد نسخها أو تصديرها أو حفظها مؤقتاً أو نهائياً الى غير ذلك .

وهناك واجب مهم آخر من واجبات السكرتير الثانى وهو أمانة الخزينة ومسك حسابات البعثة . والمبعوث هو المسئول عن ذلك من حيث المبدأ الا أنه يجب أن يسمح له بتكليف سكرتير بهذه الاعمال ، تقع عليه بالطبع عندئذ كل المسئولية . ويجب أن يكون هو الامين وحده على المفاتيح . وقد يكون من المفيد في المراكز ذات العمل الكثير الموجود فيها العدد الكافى من السكرتاريين أن يعهد بهذا العمل للسكرتير الذى يلى فى المرتبة مباشرة رئيس المكتب . وله ان يضم لنفسه أحد المستخدمين لمباشرة هذا العمل ، ولكن العهدة بمفاتيح الخزينة الى مستخدم من هذا النوع الاخير ليست بالطريقة المحمودة .

وأخيراً يعرض كثيراً للسكرتير الاول ان يعالج بعض المسائل الادارية مباشرة وشفوياً مع رؤساء الادارات المختلفة في وزارة خارجية البلد المعتمدة لديه البعثة ، بل ومع غيرها من السلطات كذلك . لهذا يحسن ان يقدم المبعوث بنفسه الشخص أو الاشخاص الملحقين ببعثته والمسكفين بمثل هذا العمل الى الموظفين الذين ستكون لهم بهم علاقة .

**نصائح واقتراحات** — ان العلاقات بين المبعوث والقائم بالاعمال مقامه وبين اقسام البعثة ، وكذلك علاقات السكرتير الاول برؤوسه ، تكون كلها شفوية . ومع ذلك لا يكون من الفضول في مثل هذا السلك الذي فيه لكل كلمة أهميتها ، وفي مثل البعثة التي يكثر تنقل موظفيها ، اثبات بعض الاشياء بالكتابة . فيعمل دائماً ملخص موجز لكل محادثة مهمة ، كما تدون بالطبع الاجابات التي يرد بها على الطلبات المختلفة ، ان لم يحتفظ بالمسودة لتقوم مقام الصورة كما هي القاعدة . وعلاوة على ذلك فقد يجد المبعوث من المصلحة تبليغ تعليماته الى أعضاء البعثة المختلفين بالكتابة ، وفي هذه الحالة يحسن به أن يستعمل ورق الكربون لتبقى لديه صورة مما يصدره من التعليمات ، فيمتنع بذلك كل سوء تأويل كما تجتنب اضاعة الوقت . وهو يرسل تعليماته الى رؤوسه في محفظة مغلقة بمفتاح كما يتبع رؤوسه معه نفس هذه الطريقة فيما يرسلونه له من التبليغات التي قد تهمة محررة على بطاقات بسيطة . أما الاوراق غير السرية المحررة أو المراجعة أو الممضاة من المبعوث فمن الممكن وضعها على منضدة مخصصة لهذا الغرض ، ومن هناك يأخذها الموظفون للنسخ أو للتصدير .

ولقد استعرضنا فيما تقدم بايجاز نموذجاً لبعثة منظمة أقلامها طبقاً لمبادئ تقسيم العمل ، يرأس القلم السيلسي فيها المبعوث والقلم الاداري السكرتير الاول الفعلي . الا انه عند ما يكون عدد المستخدمين قليلاً فمن البديهي ان يعمل الترتيب على قدر ما تسمح به الحالة ، فيلجأ رئيس المكتب كثيراً الى المبعوث حين لا يوجد مستشار . واذا لم يوجد الا سكرتير واحد يزداد الحال

سوءاً ، فإن غاب هذا السكرتير في الاجازة يضطر المبعوث لان يؤدي بنفسه كل العمل السياسى الثانوى . غير أن هناك مرا كز يكاد لا يوجد فيها حتى ولا هذا العمل الثانوى . واذا تعذر وضع قاعدة عامة في هذا الصدد فإن من الممكن التأكيد بأن المبعوث الذى يعرف مهنته ، والقادر على توزيع العمل بطريقة صالحة ، يمكنه ان يقوم بالعمل ، ولو كان مرهقاً ، بمعاونة اثنين أو ثلاثة من السكرتاريين الاكفاء ، يكون أحدهم على الأقل حاصلًا على الخبرة الادارية، ومعهم عدد كاف من الكتاب .

ونقول في الختام إن من الضرورى ان تخصص لأقلام البعثة غرف مريحة مطابقة من كل الوجوه لمقتضيات العصر الحاضر . وليست هذه هى الحال دائماً مع الأسف عند ما تكون البار مستأجرة بمعرفة المبعوث . اذ من النادر في الواقع ان توجد في هذه البار كل الغرف اللازمة للتمثيل علاوة على الغرف التى تصلح للمكاتب . وأزاء مثل هذه الصعوبة يغلب ان تضحي المكاتب وتقصى في احد الملحقات ، كغرفة البواب، أو بعض المباني المنزوية التى لاتصلح لأداء الغرض المقصود مطلقاً . والمبعوث الذى يطالب معاونيه بالعمل الجيد لا يطبق مثل هذه الحال ولا يقصر في بذل كل الجهد الى أن يوفق لوجود دار متوفرة فيها كل الشروط المطلوبة .

## الفصل التاسع

### العلاقات مع الجاليات الوطنية

**المبعوث والجمالية** — تقوم علاقات المبعوث مع الجالية من أبناء وطنه على ما يباشره من الشؤون الادارية . ومجال العمل في هذا الاختصاص مهم ولو أنه محدود ، ذلك لان من البديهي ان الحكومة لا توفد موظفاً كبيراً من لديها للخارج لمجرد ادارة وتوجيه ميول الجالية من أبناء وطنها ، كما انها لا تفعل ذلك من أجل الشؤون الادارية التي تبشرها البعثة . غير ان تعهد طيب العلاقات مع جالية أبناء وطن المبعوث في البلد المعين فيه هو بالتأكيد احد واجباته ، وليس هو بالواجب الضئيل كما يظن في الغالب . ففي وسع المبعوث أن يكون كبير النفع للجالية في ميدان الاعمال الانسانية أكثر منه في ميدان السياسة العالية . فهو ان كان من الذين يقدرون واجبه حق التقدير لا يهمل العناية بالجالية ، ولا يترك كل المسؤولية في ذلك الى القنصل ، ولو أن هذا الاخير هو رئيسها بحكم العادة ، بل يجتهد بالعكس في استمرار الاتصال الشخصي بها ، مع عدم انتفاص ما للقنصل في هذا الصدد من الامتيازات ، بل ومع معاونته معاونة صادقة .

على أن هناك فروقا كبيرة بين الجاليات الوطنية تبعاً للبلاد . ولاندخل هنا في التفاصيل التي قد تذهب بنا بعيداً ، وانما نشير الى أن الجاليات تختلف اختلافاً بيناً تبعاً لعدد أفرادها ولطبيعة العناصر المكونة منها ، فيسهل أن يكون للقنصل نفوذ على بعض العناصر أكثر من المبعوث . كما أن للمبعوث والقنصل ، في البلد الذي تتمتع فيه الجالية كلها بالحصانة القضائية فستمر خاضعة لقوانين بلدها ( Exterritorialité ) ، بناء على نظام الامتيازات ، ساطة مباشرة عليها أكثر منها في

غير مثل هذا البلد ، وهما يستخدمان هذه السلطة الخاصة في تنظيم علاقاتهما مع أبناء وطنهما . كذلك الحال بالنسبة للأشخاص المتمتعين بالحماية أو بالرعوية « حكماً » (De facto) ، الذين لا يزالون يوجدون في بعض بلاد الشرق . والفرق هو أن حالتهم الخاصة لا تمكن المبعوث أو القنصل من استعمال ذلك النفوذ معهم مثل رعايا الدولة العاديين .

وإذا حللنا هذه العلاقات ظهر لنا أنها ترمى الى أغراض ثلاثة ، من واجب البعثة أن تعنى بتحقيقها . منها اثنان من طبيعة سياسية ، وهما الاحتفاظ بالعاطفة الوطنية وانماؤها في الجالية ، ثم التأثير فيها بحيث تعمل على صيانة نفوذ الامة في الخارج ، وتكون بالاختصار مشرفة لها . أما الغرض الثالث فهو إنساني محض ، إذ يجب على البعثة أن تهتم بجالياتها وأن تقدم لها المعونة عندما تقضى الضرورة بذلك ، وقد يجوز القول بداهة أن الغرض الثالث هو الشرط الذي لا يتحقق بدونه الغرضان الاولان . على أن ظهور الجالية بما يدل على صدق عواطفها الوطنية هو الذي يكسبها الاحترام في الوسط الذي تعيش فيه . ولكي يقوم المبعوث بمهمته يجب أن يكون هو المستشار والاب الشفوق للجالية ، ووظيفته ازامها تماثل وظيفة المدير في إحدى المديريات الكبرى والفرق هو انه والخاضعين لادارته موجودون في عزلة في بلد أجنبي ، وهذا من شأنه أن يزيد مهمته صعوبة ، إذ تعترضه مؤثرات يجب عليه أن يقاومها وصعوبات يذلها لا تعرف في داخل الوطن . هذا والكثير مما ذكرنا عن علاقات المبعوث بمروسيه ينطبق كذلك على الجالية التي يجب ان تولف هي الاخرى ، وبمعنى أوسع ، ما يشبه العائلة الكبيرة . والمبعوث هو رئيس هذه العائلة ويجب أن يعيش في تقام معها وان يقدم لها القدوة الحسنة وذلك بأن يرعى الكرامة في حياته الخاصة ، كما يجب أن يكون ودودا لكل الرعايا التابعين له ، بغير أن يصل في ذلك الى حد الالفة الكبيرة منهم .

ويقابل المبعوث أبناء وطنه اما في مكتبه أو في جلسات الجمعية الخيرية

الخاصة بهم أو في مجتمعاتهم. والواجب عليه أن يغشى هذه المجتمعات حسن لديه ذلك أو لم يحسن، ويجب أن لا يستكبر فيقدر أن وجوده في مكان أو آخر أقل مما يتفق وكرامته. فهو لا يذهب ليلهو وإنما هو يقوم بواجبه. ولا شك أنه يخطئ الغرض تماماً إذا فعل ما يجرح أولئك الذين يجب عليه اكتسابهم. وليجتنب ابتداء الميل إلى دين بوجه خاص، ولا ينسى أنه ليس في الامكان مطالبة الذين تعاملهم بكبرياء، بالعواطف الوطنية وبالسخاء لسد عوز المحتاجين.

**المعروفات الاجتماعية.** — تميل الجالية الوطنية في الخارج، وهي مؤلفة من عناصر متباينة، إلى أن تلقى من البعثة كبير المجاملة. فهي سريعة التأثر والنفور وهذا ما يجعل المبعوث في حاجة إلى استعمال كل المهارة في اجتناب ايلام العواطف. نعم لا لوم على المبعوث إذا اختص بالعناية والالتفات زوجة أحد كبار رجال المال أو الصناعة إن كانت معروفة بالاحسان وكان زوجها يشغل مركزاً بارزاً في البلد، وكذلك القائد الذي ابيض شعره في خدمة الملك المعتمد لديه المبعوث. إلا أنه يجب عليه أن يستعمل منتهى المهارة في هذا التفضيل، والقاعدة أنه كلما سوى في المعاملة بين أبناء وطنه كان ذلك أفضل. ويحسن به أن يطبق هذه القاعدة في زيارته فلا يذهب شخصياً لزيارة سيدة من طبقة ما ويكتفي في نفس الوقت ولغير سبب بايلاء بطلاقة لدى سيدة من ذات الطبقة. ولا يجب أن يظهر في هذا الشأن على الخصوص بمظهر الرجل الكبير التدقيق أو الهوانى. بل يضرب صفحاً عما قد يعلمه من الشذوذ في بعض الحالات العائلية، وعما توصم به سمعة بعض النساء، فليس من ذلك شيء يهمه مادام الشرف سليماً. فهو يمثل دولته ومليكها قبل كل شيء، ولذلك وجب أن تكون الوطنية هي قانونه الاسمي، فيقابل بالفتور من يقصر في الواجب نحوها كأن يهرب من أداء الخدمة العسكرية، أو يتخذ موقفاً ضد الوطن صريحاً أو مستتراً، بل ويعتمد عن مخالطة مثل هذا الشخص عند اللزوم.

**المعروفات.** — ولا همل المبعوث أى اعتبار من الاعتبارات المتقدمة



عند ما يدعو الجالية لاجتماع فى داره . فمثل هذه الاجتماعات اذا نظم بكيفية  
حكيمه هيا للمبعوث احسن الوسائل لايجاد طيب العلاقات مع الجالية ، وتغذية  
عواطفها الوطنية . فيقيم من حين لآخر وليمة غذاء أو عشاء يدعو لها من أعضاء  
الجالية من هم أكثر جدارة فى نظر الجالية نفسها ، كاعضاء مجلس الجمعية الخيرية  
مثلا . غير أنه يستحسن أن يدعو جميع أفراد الجالية الى حفلة شاي أو الى حفلة  
ساهرة مرة فى العام على الأقل فى أول العام الجديد مثلا . وتذاع الدعوة فى  
الصحف فلا يستثنى أحد من أكبر ذوى الحثية الى أصغر الصانع رجالا  
ونساء ، الا من أجل بواجبات الشرف أو الوطنية ، ويموزان يلقى المبعوث  
خطاباً فى هذه المناسبة . كذلك الحال فى يوم العيد الوطنى اذ يستقبل المبعوث  
فى داره جميع أبناء وطنه الذين يرغبون فى إثبات حضورهم واظهار وطنيتهم ، بغير  
أى تمييز بينهم . وفى هذه المناسبة يوجه الى كل منهم كلمة ودية .

أما الكنائس والمدارس والمستشفيات والمعاهد الأخرى فليس من شك  
فى أن يجعلها المبعوث موضع عنايته الكبرى . فلا يقتر فى احاطتها برعايته بغير  
أن يبدو منه ما يدل على التفضيل لعقيدة خاصة . ويراقب المدارس على  
الأخص ، ويحسن صنعا اذا ندب لهذا الغرض أحد السكرتاريين فيمثله فى  
الحفلات المدرسية ويستخدم نفوذه لديها من الناحية الوطنية العملية .

على أننا قد تعرضنا لهذا ولبعثات المدرسين المتدينين فى البلاد غير المتقدمة  
فى المدنية وهم عبارة عن جزء من الجالية بصفتهم من أبناء وطن المبعوث .  
لذلك لا نطيل الكلام فى هذا الموضوع مقدرين كفاية ما ذكرناه للدلالة على  
أن للمبعوث ، فى هذا أيضاً ، مجالاً للعمل يمكنه من أداء أكبر الخدمات لوطنه  
ولأبناء وطنه . وهذا ما دعانا الى تخصيص فصل للجالية الوطنية فى هذا البحث ،  
ولو أن شؤنها لا تتصل مباشرة بالدبلوماسية .

## الفصل العاشر

### الظروف الخاصة اثناء الحرب

الادب القديم في عهودات ممثلي الدول المتحاربة. — كتب كالليير في سنة ١٧١٦ في مؤلفه السابق الذكر : « أن وزراء الأمراء المتحاربين المعتمدين لدى البلاط الواحد لا يتزاورون ما ظلت الحرب قائمة ، ولكنهم يتبادلون بعض المجاملات الأدبية حين يتقابلون في مكان آخر . فالحرب لا تهدم قواعد الشرف ولا الكرم مطلقاً ، بل هي تهيء الفرصة في الغالب لتطبيق هذه القواعد ، وفي هذا فخر للوزير الذي يعمله وللأمير الذي يقره عليه » .

المتوفات المنظورة على المحر في الأيام الماضية . — أما اليوم وبعد مضي قرنين فإن هذه الأقوال السامية أصبحت تبدو كأنها من السخریات المؤلمة . اذن فالانسانية لم تتقدم في شئون الآداب الخلقية ، ولقد كان يمثلو الدول المتحاربة ، قبل وقوع الحرب العالمية الكبرى ، لا يتبادلون التحية ، الا أنهم كانوا مع ذلك قادرين على الوقوف بعضهم من بعض موقف الفتور مع الآداب . ولقد انمحنى حتى هذا أيضاً منذ ذلك الحين وحل محله عدااء لا يكاد يستتره شيء . على أننا لا نتردد في التأكيد بأن المظهر الذي يحبذه كالليير يتلائم تماماً مع العواطف الوطنية ، وهو المثل الأعلى الذي . يجب الاجتهاد في العودة الى تحقيقه . ذلك لانه لا يوجد في الواقع أى سبب مقبول يحمل ممثلي الدول المتحاربة على ابداء العواطف العدائية بعضهم لبعض في بلد محايد . وعلاقات الدبلوماسيين المتممين الى جماعات سياسية من الدول متزاحمة ، يشوبها في الاوقات العادية شيء من عدم الصراحة حتى ولو حاولوا الظهور بمظهر الزملاء الطيبين مع

بقائهم وطنين مخلصين ، ولقد اعتادوا ذلك حتى لم يعودوا يتحرزون فيه . أما الحرب فانها توجد حالة أكثر صراحة . غير انه اذا لم يعد الزملاء قادين معها على موالاة قيام العلاقات الودية بينهم ، كما كانوا قبل ذلك ، فليس من سبب يحملهم على أن يحتقر بعضهم البعض فجأة . وبصرف النظر عن الترضية بالسلاح أو غيره ، فان قلة التأدب ليس فيها أى شئ من السمو ، ولا يخلق بالمبعوث أن يستغفد الكثير من المداد في تحرير البلاغات المملوءة بالحقق لينشرها بالجرائد ، ولا أن يظهر بمظهر الرجل غير المؤدب أزاء زوجة زميله المعادى الذى يبذل اخوانه دمهم في ميادين القتال . وليس مما يستحسن أيضاً ذلك العمل الدال على قلة الذوق كالاحتفال الصاحب الذى يقام فى عاصمة محايدة لمناسبة الانتصار ، أو تلك الصغائر مثل رفع علم البعثة كلما تقدم الجيش كيلومتراً فى الخنادق . فالوطنية التى لا يعبر عنها الا بالفظاظات العديمة الفائدة أو بقلة الذوق ليست بالوطنية السامية . أما قيام المبعوث بمهمة التأثير فى الصحف وتوجيه ميولها نحو بلده ، فانه لا يحتاج لاستعمال العبارات الجارحة فيما يوحى به من المقالات بل ولا الى ذكر مصدرها فى أغلب الاوقات .

**مضار هذه الممارسات** — فالمبعوث الذى ينحو هذا النحو — وتلك حالة شوهدت كثيراً فى خلال الحرب الأخيرة بحيث تستحق الذكر — سواء فى علاقاته الاجتماعية أو فى علاقاته مع رأى العام ومع الصحف ، يسبب للحكومة المحايدة بل وأحياناً لرئيس الدولة المعتمد لديها أكبر المضايقة . وموقفه هذا الخالى من الكياسة يفقده مودة العديدين بل ويفسد كذلك ما لديهم من ميل للقضية التى يدافع عنها . فكأنه يكون قد عمل بذلك فى الواقع ضد مصلحته . أما زميله الذى يتصرف على العكس من ذلك ويسلك سبيل الحكمة المستنيرة ، فانه يمتاز عليه باكتساب تقدير الوسط له ، وتكون هذه الميزة الأدبية كلها فى مصلحة بلده كذلك . وغير هذا فلمبعوث فى هذا التصرف ميزة أخرى أكثر وضوحاً من الوجهة العملية . ذلك أن رئيس الدولة المحايدة والقائمين بالأمر فيها يفضلون

بالفعل الاتصال بالمبعوث الذى يظل محتفظاً بالهدوء مع تقديره لقضية بلده ، فلا يضايقهم بسرد مظالم الطرف الآخر المعادى له فى كل حين ، وفى ذلك ربح لعلاقات المبعوث ذى الكياسة يقابله خسران لمن يسلك غير هذا المسلك . ولا يلبث هذا الفرق أن يحدث آثاره من الناحية العملية .

**المواقف كما يجب ان تكونه .** — لا يمكن أن يوجد اعتراض من ناحية المبدأ على أن يتبادل المبعوثان المتعاديان التحية ، بل وإن يتحدث كل منهما الى الآخر عند المناسبة بعبارات عادية ليست ذات أهمية ، ولهما من سمو مركزهما ما ينفع عنهما كل شك من هذه الناحية . أما الدبلوماسيون المروءسون فعلى العكس من ذلك يصعب أن يرضى أحد بوجود أى اتصال بينهم ، الا أنه يجب مع ذلك أن لا يغفل الالتفات الى الحالة الفكرية الحاضرة للاعداء أثناء حرب وطنية كبرى . ذلك أن الفتوة لم تعد من طبائع هذا العصر ، ولا يمكن أن ينادى اليوم كما فى الماضى أن « أطلقوا أولاً أيها السادة الانجليز » . ولذا فإن المبعوث يكون على حق حين لا يتقدم بتحية أحد الدبلوماسيين المعاديين الا اذا كان يعرف مقدماً أنه سيردله تحيته بنفس الكيفية ، وليس من الصعب عليه أن يتبين منه ذلك . غير انه سواء حيا خصمه أو لم يحيه فان عدم قيامه بهذا الواجب الادبى أزاء السيدات من عائلة ذلك الخصم أمراً لا يقتصر ، واذا لم ترددن التحية كان فى حل من عدم تكرارها دون أن يكون هو المولوم . ويجوز للمبعوث أن يهتم بالعائلات التى كان على اتصال بها بغير أن يدخل مطلقاً بواجباته ، فيبعث اليها بالتهنئة والتعزية ، أو يعبر عن ذلك شخصياً للسيدات حين يقابلن فى صالون حميد . ولا شك أن مثل هذا المظهر هين جواً من الصفاء لا يغفل من الفائدة . فقد تخرج غفراً من قم زوجة الزميل المعادى كلمة فى إحدى المناسبات قعبر بأبلغ عبارة عن نفسية زوجها . وعلى الاقل يمكن استخدام مثل هذه العلاقات ، القائمة على التأدب والكياسة ، للحصول على معلومات عن بعض اسرى الحرب أو تحسين معاملتهم . ولقد كان بعض البلاد المحايدة يقدر اثناء

الحرب الاخيرة عدم تيسر دعوة ممثلى الدول المتحاربة الى حفلة واحدة ، بل كان يجمعهم فى استقبالات الهيئة الدبلوماسية الرسمية جماعات منفصلة بغير التفات الى الاقدمية ، كأنهم وحوش ستنقض لتفترس بعضها البعض . واذا كانت الضرورة هى التى ألجأت الى مثل هذا التصرف فان هذا مما يحمل على اليأس من بنى الانسان . على أننا نقدر ان اضطراب المبعوثين المتعادين للمقابلة لم يكن يؤدى الى افتراسهم بعضهم البعض ، وانما أضعاف كثير من الحكومات المحايدة بذلك التصرف فرصة اعطاهم درس التأدب الشافى الذى كانوا فى حاجة اليه بغير شك .

وللجمال نعود فنقول أن المبعوث ذا اللب والذوق له على زميله الذى لا تتوافر لديه هذه الصفات ميزة يتفوق بها من كل الوجوه . فهو باعتباره انساناً ترتاح نفسه الى أنه لم يسبب لاحد مهما كان صغيراً ألماً بغير داع ، فى الوقت الذى يجرى فيه الكثير من الدموع ، وكذلك الى أنه قد تمكن أحياناً بفضل علاقته الخاصة بالفريق المعادى من تخفيف آلام بعض أبناء وطنه التensee . وفوق هذا فانه يكون قد قوى مركزه كثيراً فى مكان عمله .

هذا ومهمة الدولة المحايدة ليست سهلة فى الواقع ، فاللوم يوجه لحكومتها من كل ناحية لانها لم ترع الحياد بالدقة الكافية ، وليس المبعوث اللفظ الغليظ الذى يشكو فى كل حين ويشكومه جميع الناس هو الذى يسهل للحكومة تلك المهمة ، أو يصل الى التأثير عليها . بينما يصل الدبلوماسى ذو الكياسة الى تحقيق ذلك .

أما مراعاة الحياد فتلك مسألة تدخل فى دائرة القانون الدولى ، لذلك فانا لا نتكلم عنها مكتفين بالإشارة الى أن المبعوث حين يكاف بالقيام بمطالبة فى هذا الميدان الشائك تكون له كل المصلحة فى التقدم بها بعبارة رقيقة . وهذه هى الوسيلة الوحيدة التى تدعو الى الامل فى النجاح ولو جزئياً ، اللهم الا اذا أرادت حكومته أن تتخذ من ذلك سبباً للحرب على كل حال . وتلك حالة

نادرة جداً في أيامنا هذه ، اذا لا تعتمد دولة الى الاكثر من أعدائها في مثل هذا العصر الذي تجرى فيه البلاد على سياسة التحالف ، ولا يمكن أن يتصور مثل هذا التصرف الا اذا دعت اليه المصلحة التي تتفق أزماءها كل مصلحة غيرها . ومهمة مبعوث البلد المحارب في البلد المحايد لا ترمى في الغالب الا الى استبقاء حياد هذه الاخيرة أو اخراجها منه لمصلحة بلده ، وهذه مهمة يتيسر له التوفيق في أدائها اذا سلك المسلك الذي جذناه فيما تقدم .

## الفصل الحادي عشر

### اصلاح الدبلوماسية

أن اصلاح الدبلوماسية هو أحد الموضوعات التي كثرت المناقشة فيها منذ الحرب الكبرى . ولشد ما يدهش الانسان حين يسمع أو يقرأ كل ما قيل أو كتب في هذا الموضوع ، لما يبدو في الامر من كبير المبالغة المشوبة بقلة المعرفة . نعم لا شك أن الدبلوماسية يجب أن تتطور مع الزمن ، مثلها في ذلك مثل جميع الانظمة الانسانية . ولكن من الخطأ أن ينظر الانسان الى السلك بعين الكراهية ، ويعتبره السبب في تلك الكارثة الخطيرة التي نزلت بالعالم كما يفعل الكثيرون ممن لا يعرفون السلك ، في حين أن من السهل البحث عن أسباب تلك الكارثة في النفس الانسانية .

المحثة على الدبلوماسية . قول البعض بالغاءها . — ويوجد في المحلة المثارة على الدبلوماسية متطرفون لا يرضون بأقل من الغائها تماماً . والعمل بهذا الرأي ليس إلا رجوعاً الى ما كان عليه الحال في العصور المتقدمة ، حين كانت الدول — انصح أن تسمى بالدول تلك الجماعات الاولى — تعيش كل واحدة لذاتها ولم تكن بينها وبين جاراتها أية علاقات . ومع ذلك فأنتنا نجد البعثات توفد في أقدم الازمان من بلد لاخر في المناسبات الكبرى . والغاء الحالة القائمة أى الغاء حق إيفاد البعثات هو عبارة عن الغاء « قانون الامم » Droit des Gens

فوجود العلاقات بين الدول — ولتسم هذه العلاقات بالاسم الذي يشاء المتطرفون — لازم بين الامم المتعدنة ، كما يلزم إيفاد المندوبين الذين يناقشون وينظمون مصالح هذه الامم السياسية والاقتصادية والخاصة بالعقائد . لا بل ان الاشتراكية لو سادت العالم جميعه لما غيرت شيئاً من هذه الضرورة . وكل

ما في الامر أنه توجد حين ذلك دول اشترائية ومبعوثون اشترائيون . على أن أكبر الحكومات تطرفاً قد ادركت ضرورة استبقاء العلاقات الدبلوماسية ، ونحن لم نشر الى نظرية الانشاء المتقدمة الذكر الاعلى اعتبار أنها أعجوبة ببيكولوجية لم يخش بعض الخياليين أن يشيدوا بذكرها . واذا لم يتألف العالم من دولة واحدة ، كما اقترب من ذلك بالفعل في عهد الامبراطورية الرومانية ، فاننا لا يتيسر لنا تصويره بغير سلك دبلوماسي .

**القول بمجعل الدبلوماسية ممثلة للسلك القسلي .** — كذلك يريد آخرون أن تستبقى القنصليات لتمثيل المصالح الدولية مع الغاء الدبلوماسية ، ويعتبرون هذه المصالح من طبيعة اقتصادية محضة . وليس هذا الا مجرد لعب بالالفاظ والغاء لمناصب الدبلوماسيين مع عدم الغاء الدبلوماسية . ذلك لأن المبعوث هو في الواقع رئيس القنصليات وهو الصلة التي تجمع بينها وبعضها وبينها وبين وطنه . فالتسمية اذن لا تغير شيئاً وانما المهم هو النظام ، وفي الامكان أن يدعى المبعوث بالاسم الذي يرتاح اليه سمع المشاغبين . ونحن نعلم بأن الموظف الواحد الذي يقيم في بلد ما ، يمكنه الحصول على ما يكفي من المعلومات عن الوسط والاحوال العامة . غير أن نفوذ المبعوث وسلطانه هما اللذان يضمنان في الواقع للمصالح الادارية والتجارية السند الكافي . وقد قدمنا القول وكررناه في أن التجربة والدربة تقوم في الدبلوماسية بدور كبير الشأن . والدبلوماسي العارف للوسط والحاصل على الخبرة في شئون المعاهدات يمكنه أن يعقد معاهدة جديدة ، سواء أكانت من نوع سياسي أو تجاري ، أحسن من أي غريب عن السلك مهما كان ماهراً وذكياً ، بل ومهما بلغ علمه ودرأته من الوجهة النظرية . وبديهي أن يلحق بالدبلوماسي خبراء في المسائل التفصيلية والجزئية ، ويكون من مصلحته على العموم أن يتبع نصائحهم بالرغم مما يكون قد اكتسبه من المعارف الخاصة .

ونلاحظ في هذا المقام كذلك — رغم ما سيبدو في ذلك من الفضول للقراء الذين لهم المام بالمسائل العامة — أن الفكرة الذائعة في أيامنا هذه وهي وجوب



تغيير صفة التمثيل الخارجى وجعلها اقتصادية ، انما تقوم على خطأ فى تكيف العلاقات الدولية . ولقد قال مبعوث سويسرى بحق منذ عهد قريب : « ان البعثة هى هيئة سياسية لها علاقات رسمية بالسلطات السياسية فى البلد الذى تقيم فيه ، ومن واجبها بالطبع أن تحمى كذلك مصالح رعايا بلدها الاقتصادية . ولكن هذه المصالح ترتبط بمصالح الدولة بصفة التبعية ، ولا يمكن أن تكون أهمية العمل الاقتصادى ، الذى يجب أن لا يغفله المبعوث بأى شكل كان ، أكبر من أهمية العمل السياسى . ومع ذلك فإن العاملين تحتلطان فى الغالب ببعضهما ، اذ من غير الميسور تصور قيام العلاقات الحسنة الا على أساس علاقات سياسية ودية مستديمة » . ( تلك هى أقوال المسيو واجنيير M. Wagnière وزير سويسرا فى روما وقد نقلتها غازيئة لوزان La Gazette de Lausanne )

الفاء المحالفات والدبلوماسية السرية . — وغير هذا فإن البعض يحبذ من جهة أخرى الفاء الدبلوماسية السرية والمحالفات والمعاهدات السرية ، بل والمحالفات عموماً . وقد أوحى بهذا رأى الاخير مالموظ من أن المحالفات تستتبع حتماً تأليف جماعات مضادة لها ، وينتهى الامر باصطدام الفريقين ببعضهما يوماً ما ، ولكن هذا استنتاج بالغ أشد السذاجة . ذلك لانه طالما بقى العالم غير مستند الى نظام سلام أوروبى أو عالمى — ويظهر أن عصبية الامم بالرغم من حسن رغبها لاتزال بعيدة عن ادراك هذا الغرض — فإن المحالفات تتكون عند الخطيرين الدول ذوات المصلحة المشتركة ، سواء أكانت مسطورة على الورق أم لم تكن . ثم تنحاز الدول عند وقوع الحرب الى احد الفريقين المتحاربين أو تبقى محايدة بغير التفات لآى اعتبار غير مصالحها الخاصة . وقد دل التاريخ بالعكس وبرهنت الحرب الاخيرة على الاخص ، على ان الدول المرتبطة بمعاهدات التحالف قد تضطر الى عدم الوفاء بتعهداتها اذا قضت مصالحها الحقيقية أو المحتملة بتغيير خطتها ، لا بل أنه حين يكون للوفاء بالعهد المقعوغ بالكتابة شأن فى قرار الدولة التى تخوض غمار الحرب من أجل حليفها -- ومثل هذا يحدث بغير

شك — فيغلب أن يتعلق الامر في هذه الحالة بمهاجمة خصم يهدد هذه الدولة أيضا، وهكذا تكون مصالحها الخاصة داخلة في الاعتبار ولو غير مباشرة على الأقل ، وكذلك كانت هذه المصالح نفسها هي السبب الاول فيما ارتبطت به من تعهدات . وفي العمل على غير هذا الوجه ما يشبه الوفاء السماوى فى أمور السياسة فى حين لاترضى دولة فى العصر الديمقراطى الحاضر بأن يدفع بها رئيسها فى غمرة الحرب لمجرد احترام العهد المقطوع فى الوقت الذى ترى فيه الحرب مضادة لمصالحها .

على أن مثل هذا لا يقع الا حين تكون هناك معاهدة سرية تجهل الامة الملتزمة بها نصوصها بل ووجودها ، والفرق بين الحالتين له قيمة كبيرة . ذلك لانه اذا كانت الامة تجهل وجود المعاهدة يكون من فادح الظلم التزامها بمعهد لاتعرفه بينما تقضى مصالحها بعدم التقيده ، والطرف الآخر الذى لم ير بأسا فى الاقدام على عقد مثل هذه المعاهدة إنما أخذ هذا العمل على عهده ومسئوليته ، وفعل ذلك وهو مدرك تمام الادراك مايفعل ، اذ لا يمكن أن يقدر الطرفان ضرورة كتمان موضوع عقد المعاهدة على الرأى العام فى البلدين من غير سبب . أما اذا كانت المعاهدة معروفة ومقبولة ولكن نصوصها غير مذاعة ، فالامر يختلف . وعلى كل حال فان البرلمان الذى لا يعرف الا القليل من اعضائه احكام مثل هذه المعاهدة يشعر بأن مسئوليته فى هذه الحالة أقل بالفعل مما لو كان التحالف بكل التزاماته معلوما له ومقبولا منه . وفوق هذا فان المعاهدات السرية بما يجوز أن ينشأ عنها من التعقيدات لاتزيد خطر الحروب فحسب ، بل انها تنمى هذا الخطر ، لان الدول التى تجهل وجودها تهمل فى اتخاذ وسائل الاحتياط التى لو اتخذت فى الوقت المناسب لحالت دون اندفاع الدولتين المتعاضيتين فى سبيل المجازفة . لذلك لا تيسر للانسان بأى شكل ولا فى أية مناسبة أن يتقدم بالدفاع عن التحالف السرى الذى يقلب أن يكون فيه الطرفان مخدوعين ، فلا يسعنا اذن الموافقة على العهد الذى تقيد به أعضاء عصبة الامم ، والقاضى بتسجيل المعاهدات التى يرتبطون بها فى العصبة .

وعلى هذا الاعتبار تكون الدبلوماسية السرية مما لا يلائم عصرنا الحاضر اذا كانت فكرة قيام المعاملات الدولية على قواعد الاخلاق «*morale internationale*» ليست مجرد خيال .

والامر يختلف في حالة ما لا يقدر الطرفان المتعاقدان ملائمة اذاعة جميع نصوص المعاهدة بمجرد عقدها بينهما . على أن البعض يلح كثيراً في هذه الايام في المطالبة بايقاف الجمهور على مجرى المفاوضات وتطوراتها ، حين قيامها في صدد عقد معاهدة ، تلك المفاوضات التي يغلب أن تكون مجعدة .

على أنه يلوح لنا أن من الخرق في الرأي بل ومن التناقض المطالبة بعلمية الدبلوماسية . ذلك لأن في علمية المفاوضات انكاراً فعلياً للفن الدبلوماسي . وما دام في العالم رجال وأعمال لا يمكن أن يقول أحد كلمته الأخيرة من أول الامر ، ولا أن يلعب لعباً مكشوفاً ، بل ستظل المعاملات والمساومات كما قدمنا القول . وإذا كان هذا هو الشأن في الحياة الخاصة التي ينظمها القانون فهو كذلك ومن باب أولى في الحياة الدولية التي تنقصها الحدود الفعلية . وفضلاً عن هذا يلوح لنا أنه يلزم من الوجهة العملية أن يترك مندوبو الدول ، سواء في المؤتمرات أو في المحادثات البسيطة ، يتناقشون في معزل عن المظاهرات الوطنية أو المبهجمات الصحفية ، فهم بذلك يكونون أكثر حظاً في الوصول الى التفاهم . وما على البرلمان والرأي العام الا رفض الاتفاق بعد ذلك ، اذا تبين لهم عدم صلاحيته ، وهذا ما لا يقع الا نادراً .

واذ تبين أنه لا يوجد كبير مبرر للقضاء قضاء مبرماً على كل المساومات الدبلوماسية التي لا تعلن في الحال وتذاع ، فان الحال كذلك أيضاً بالنسبة لما يوجه كثيراً من العتاب للدبلوماسيين لاستعمالهم في محادثاتهم ، وفي مكاتباتهم على الاخص ، صيغاً يخفي بديعها ما تنطوي عليه من النفاق . ذلك لان المكتابة بين الدول على الاخص يجب أن تصاغ في قالب رقيق المبني ، والا وصل الحال مع الاخذ والرد الى التشاتم الذي لا يلبث أن يهدد السلم ما دام لا يوجد حكم فاصل

في مثل هذه الحال من الوجهة الدولية . هنا الى أن الصراحة المتناهية ليست صالحة على الدوام لا للشخص الصريح نفسه ولا للغير، سواء أكان ذلك فيما يختص بالامم أم بالافراد، والعبارة الرقيقة التي تصاغ بها المذكرات حين يكون موضوعها غير مستحسن تفيد في خدمة قضية السلام أكثر من الغلظة المترتبة على التناهي في الصراحة . وينبغي أن التحرير الدبلوماسي يجب أن لا يكون بادی السذاجة ولا واضح الكذب ، فان ذلك يضعف الثقة . اما التأدب الذي لا يخطر على بال الناقد أن يحمله تحميلاً لفظياً فلا شك في فائدته لاستبقاء طيب العلاقات بين الدول . على أن هذا الامر ليس من الاهمية في المرتبة الاولى ، ومع ذلك فن الخطأ أن لا تعطى له أية أهمية .

ولقد بدت محاولات منذ الحرب الكبرى ، وفي مناسبات مختلفة ، لجعل الدبلوماسية علنية . وكان ذلك على الاخص في المؤتمرات الدولية التي عقدت في السنوات الاخيرة ، أكثر مما كان الحال عند تحرير المعاهدات التي ختمت بها الحرب . غير أن النتيجة لم تكن على الدوام مرضية . فلجئوا شأن ودور يقوم به في هذا الصدد ، وربما أمكن التمشي مع هذه الفكرة الى مدى بعيد في أمريكا حيث لا توجد تقاليد ، وحيث اعتاد الجمهور من زمن طويل على أن يحيا حياة مكشوفة لا تحترمها الصحافة بتاتاً . وربما انتهى الحال الى تقرير الاخذ بهذه الدبلوماسية الشعبية (الدماجوجية) ، التي تجنبها بعض العناصر ، بتأثير ذلك الاندفاع الجنوني في سبيل التأثير والاذاعة . غير أن المؤكد أن هذه الدبلوماسية لن تكون على شيء من الكياسة مثل السلك الارستقراطي القديم . فهل هي ستكون أنجع وأفضل ؟ ذلك ما نسمع لانفسنا بالشك فيه . والظاهر أنه قد عدل بالفعل عن هذه النزعات في أوروبا القديمة على الاقل ، حتى في البلاد ذات المبادئ السياسية الكبيرة التطرف . وينبغي أنه اذا اعطيت للصحف بلاغات عن مفاوضات جارية ، وجب أن تكون حقيقية والا اختل الامر .

ولاشك في أن الدبلوماسية العالمية المستقبلية ستبحث بالضرورة خلال هذين

الاتجاهين المختلفين عن وسط صالح . وعلى كل حال فلن يتيسر أبداً لهذه الدبلوماسية ، مهما بلغت ديمقراطيتها ، أن تعمل بالفعل على استبقاء السلام بل أنها ستؤخذ دائماً على غرة في الازمات الكبرى ، ان لم تكن لديها الانظمة والادوات التي تبلغ من القوة بحيث تمكنها من فرض إرادتها .

**الاصحاحات المقررة . الغاء المحالفات والمعاهدات السرية .** — فهل معنى ما تقدم أن الدبلوماسية غير قابلة للإصلاح ؟ كلا بالتأكيد . وإنما نعتقد أن هذا الإصلاح ضرورى على الاخص في غير ما تقدم ذكره من النواحي .

فن الإصلاحات التي نحبها الغاء المحالفات والمعاهدات السرية — وذلك مستنتج مما تقدم — وبالجمله الغاء الدبلوماسية السرية بالمعنى الضيق الذي أوضحناه . ولتحقيق هذا الغرض يجب تقرير المراقبة البرلمانية ، وهى التي تباشر فعلا في البلاد المتمدنية بواسطة قومسيونات خاصة . ومراعاة الكتان من جانب هذه القومسيونات مهم في هذا الصدد بقدر أهمية كفاءتها واطلاعها .

**ادخال الوسائل الحديثة في الطرائق الدبلوماسية .** — ولا نزاع في أن طرائق الدبلوماسية — ان لم يكن روحها — لا تزال عتيقة من بعض الوجوه لدرجة بالغة في الغرابة . نعم أن السلك قد تمشى في بعض تفاصيل الحياة العمالية اليومية مع الرقى الانسانى ، ككل المهن الاخرى . فهو يستعمل التلغراف والتليفون كما يبدو فيه الميل الى التجاهر من الصيغ والاشكال التي لا تستلزمها عادات هذا العصر ، وتسبب ضياعاً للوقت والجهد . غير أن الدبلوماسية لم تتقدم للأسف مع الزمن في ميدان مهم وهو موضوع النفوذ بين الدول ، وسياسة المظاهر كما كانت تدعى في الماضى .

**الوقوف في مسائل النفوذ عند عدم أهميتها الحقيقية .** — ولا شك في أن من واجب المبعوث أن يحرص على أن تكون المعاملة التي يعامل بها منطوية على اللطف والاحترام ، اذ العكس معناه قلة الاحترام للبلد الذي يمثله . والحال كذلك من باب أولى بالنسبة لوزير الخارجية . الا أنه لا يجب المبالغة في هذه الغيرة

لأن ذلك يؤدي الى عكس الغرض المقصود ، ويضر بالمصالح التي يراد حمايتها .  
فالخوف من الاتهام بالضعف اذا ما تقدم الانسان بالمجاملة ، أو سعى للحصول  
على عطف جار ، أو تملق خصماً ربما كان له ما يبرره في أوقات الحرب . أما في  
حالة السلم ، وخصوصاً اذا كان الجو مكهرباً ، فقد تسبب مثل هذه العقلية اضراراً  
لا تحصى ، وتمجل وقوع الكارثة التي كان يمكن اجتنابها بشيء من صدق الرغبة .  
فن ذلك أنه عند ما استعرت نار الحرب العالمية كان وزيراً خارجية دولتين  
كبيرتين من الدول ذات الشأن المباشر في الحرب — وهما من الدول التي دكتها  
العاصفة — يعرفان بعضهما شخصياً جيد المعرفة وكانت بينهما من قبل علاقات  
ودية ، وكان كلاهما يدرك سوء التفاهم الخطير بين الجانبين ، ويشعر بأنه يهدد  
السلم بين البلدين ، بل وسلم العالم كله بسبب المحالقات القائمة . فلو أن محادثة  
ودية خاصة دارت بين هذين السياسيين ، ولو في الساعة الاخيرة ، ان لم يكن  
في خلال السنوات السابقة من باب أولى حين كانت العلاقات تزداد كل يوم  
سوءاً ، لتيسر بذلك تبديد الكثير من الشبهات أو تأخير وقوع الكارثة بل  
وربما اجتنابها تماماً على كل حال ، والقيام بمثل هذه التجربة كان يستحق بكل  
تأكيد عناء محاولتها . غير أنه لم تدر بينهما أية محادثة ، ولم يجرأ أحد هذين  
الرجلين العظميين على أن يتقدم بالخطوة الاولى ليمهد سبيل المقابلة ، رغم ترديد  
الصحافة في البلدين لفكرة هذه الخطوة الاولى ، فكلاهما كان يخشى أن يؤدي  
بهذا الصنع نفوذه ونفوذه بلده ، وكان ذلك يبدو طبيعياً . هذا ولو فرضنا اخفاق  
هذا المسمى ، فهل يعادل الخذلان الذي كان يصيب أحدهما جميع الآلام التي  
أنزلتها الكارثة بالطرفين ؟ كذلك يحق لنا أن ننهش من أن الملوك الذين تجمع  
بينهم صلة القرابة ، بينما هم من فرق متعادية ، لم يستعملوا تلك الصلة لمحاولة منع  
الاصطدام المسلح بين شعوبهم وذلك بالزيارات والمقابلات العائلية .  
لهذا فان من المهم جداً أن توضع مسائل النفوذ هذه في المكان الصحيح  
الذي لها اليوم ، وأن تتجدد بذلك طرائق الدبلوماسية العالية .

وان من حسنات عصبة الامم ما هيأته من الاتصال المباشر بين وزراء خارجية الدول المختلفة في بعض فنادق جنيف : بغير أن يكون في ذلك ما يعتبر خروجاً على المألوف .

**الفاء الفروغ بين مرتبات الدول .** — واذا نظرنا للوضع من وجه آخر تبين لنا أن هناك خطراً على سلم العالم ينطوى تحت ذلك التمييز الذي أقرته التقاليد ، بين الدول الكبرى والدول الثانوية . نعم أن عصبة الامم قد خففت من هذا التمييز في الواقع ولو نظرياً ولكن ما انتهت اليه الى الآن من النجاح في الدفاع عن الدول الثانوية ، ليس بالنجاح الباهر للدرجة التي تغنينا عن التعرض لهذا الموضوع .

فالدولة الكبرى كانت الى اليوم هي الدولة الارستقراطية في عائلة الامم . فهي التي يمكنها وحدها أن تتدخل في شئون العالم ، وهي وحدها التي لها ( دور ) توقعه في مختلف ( الاجواق ) العالمية ذات القليل أو الكثير من التآلف . وهي وحدها التي كانت — الى ما قبل الآن بزمن قليل — توفد سفراء لهم امتيازات خاصة من ناحية النفوذ على الاقل . ومعلوم أنه لكي تكون الدولة ( كبيرة ) لا يكفي أن يكون عدد سكانها كبيراً ، ولو أن هذا الاعتبار لا يخلو من القيمة . كذلك ليس للماضي المجيدواللبنانية القديمة وزن في هذا الصدد . فالصين ليست دولة كبرى ، وأسبانيا لاتعد من أفراد الجوقة الشهيرة المؤلفة من الدول الكبرى ، ولو أنها احتفظت بمرتبتها فيها . اذاً فالذي يراعى قبل كل شيء انما هو القوة الحربية ، وهكذا كان لابد من أن يفرق أسطول الولايات المتحدة الامريكية السفن الخشبية التي هي البقايا المحزنة للارمادا ( الانبطول ) الاسبانية القديمة ، لكي توفد الدول سفراء الى واشنطن . كما أن اليابان لم تقبل في حظيرة كبار هذا العالم الا بعد انتصاراتها على روسيا وهي من خيار الدول الكبرى .

وما دامت تلك الفخفخة الخاصة بالسفراء مقتصرة على دائرة بلاط الملوك لا يكون في الأمر أى ضرر . غير أن الحال للأسف يخالف ذلك والتمييز المتقدم

الذكر خمس — في الواقع وفي العمل — الحياسة الدولية بين الامم . فالدول الكبرى تنظر الى مقامها بعين الجذوتقدّر أنها أعلى مرتبة من غيرها ، وحكومات هذه الدول تعتقد وجود ذلك التمييز وتعمل كما لو كان الامر يديها لا يقبل المناقشة . ويعبر بكلمة ( وقاحة ) وكلمة ( تنازل ) في صدد علاقات الدول الصغرى والكبرى ببعضها . وترتكب الدولة ( الكبرى ) مخالفة اذا تحدثت مع ( الصغرى ) محادثة النذلند . وليس من النادر أن يعامل مبعوثوها هذه الدولة الاخيرة معاملة خشنة . وبالرغم من أن النفوذ يرتبط دائماً بالقوة فإنه لم يعدما يلائم هذا الزمان أن يكون الفرق محسوساً لتلك الدرجة في المسائل الخارجية .

لذلك فإننا مع كبير الارتياح نحكي تلك القدوة التي قدمتها بعض الدول الامريكية وبلجيكا والبرتغال ، عندما لم ترد أن تظهر بمظهر الكائنات الصغرى في عالم الامم واستعملت حق تمثيلها بواسطة السفراء . وقبول الدول الكبرى هذا الحدث الجديد في الدبلوماسية — ذلك لان حالة السفارة الفرنسية في سويسرا كانت الى هذه الايام الاخيرة أعجوبة دبلوماسية — فيه الدليل على طيب الروح التي تسودها . أما حالة البرتغال فإنها حالة عجيبة ، ذلك أنها كانت في الماضي دولة خيرية استعمارية كبيرة ، وكانت توفد السفراء وتستقبلهم في بلادها ، فلما نزلت الى مرتبة الدول الثانوية لم يعد يمثلها الا مبعوثون ووزراء مفوضون . ولا شك أن هذا العصر الجديد سيعيد لها تمثيلها القديم .

ولما كان هذا التمييز لم يعد ملائماً للزمن الحاضر فإن المأمول أن يقتدى في العالم بتلك الامثلة . واللقب لا تأثير له وإنما الروح هي التي تههم وحدها ، ولذلك فإن في الامكان تقرير قاعدة تمثيل البلاد بسفراء أو بمبعوثين بغير أى تمييز بينها . وبما أنه لا يحتمل أن تقبل الدول الكبرى الدول عن سفاراتها ، فإن الدول الاخرى تضطر بالمثل لانشاء سفارات لها . ولا يجب أن يكون للمال تأثير في هذا الموضوع المتعلق بالمبدأ ، لأن من الميسور إيجاد سفراء بمرتبات أقل من غيرهم كما يوجد ملوك ورؤساء حكومات تقل مرتباتهم عن غيرهم . هذا



والمساواة في اللقب لازمة أيضاً لسبب آخر، ذلك أن السفير يتمتع في المهية الدبلوماسية التي تتألف من وزراء مفوضين بامتيازات خاصة، ومن السهل إذن أن تحصل دولة بالذات بهذه الوسيلة على ميزة تفوق بها على الدول الأخرى. فالواجب أن يفصل في هذا الموضوع بواسطة مؤتمر دولي أو بواسطة عصبة الأمم.

هذا وما أعظم الأضرار — ان أغفلنا الحوادث المفجعة — التي سببتها مسائل النفوذ القائمة في الغالب على التفاهة. فكم من مرات تأذى مبعوث من المكان المخصص له على مائدة فامتنع عن معالجة موضوع هام مع ذلك الذي يعتبر أنه قد (أهانته) ؟ بل أنه لو لم يتمتع لكان في حديثه بلبى الضجر قليل الإقبال. وكم من الإهمال الدبلوماسي ترتب على مثل هذا النوع من التأذى ؟ لهذا فإن مما لا يصدق العقل أن تصاب المصالح الوطنية بالضرر في القرن العشرين لأسباب راجعة إلى الزهو أو للصغار من مثل ما تقدم.

**اصطلاح الموظفين .** — وإذا كان من الضروري إدخال الإصلاح من إحدى النواحي على الطرائق الدبلوماسية، فليس في وسعنا أن نتجاهل أن الإصلاح يتحتم أيضاً من وجهة صفات موظفي السلك الذين لا تتوافر دائماً لديهم الأهلية التي تتطلبها مقتضيات العصر الحاضر. ويتبين مما قلناه أننا لا نشير بالتجديد الكلي وبقلب نظام السلك، كما أننا لا نشير بمليء الوظائف العالية في الدبلوماسية بغير المديرين مهما كانوا من الرجال البارزين. فلا اختبار الذي لا يمكن الوصول إليه إلا بالتدرج في السلك هو على درجة من الأهمية لا محل معها لزيادة التنويه. أما تلك الحالات الاستثنائية التي قد تقدم دليلاً على عكس ما نؤكد أنه فليس من شأنها ألا تعزز القاعدة وتدعيمها. والدول التي جرت على إدخال الغربيين عن السلك جماعات فيه، لم تحصل منهم إلا على نتائج مكيدة.

والذي نشير به هو العناية أولاً بأمر الانتخاب من بين العناصر التي تقدم للامتحان الدبلوماسي. وإذا لم يكن شرطاً النبوغ ضرورياً ليكون الإنسان دبلوماسياً

طياً ، وأن من الميسور تعيين الشخص المتوسط في المعلومات في مزر غير ذى شأن ، فإن التفوق في الذكاء والاطلاع وفي الشخصية عن المنسوب العادى ، ليس من شأنه ان يعثر بالسلك على كل حال . والقاعدة التى فيها المصلحة — مع استثناء الحالات الخاصة — هى أن يختار الشبان المرشحون من كل الاوساط المديرية لشئون البلد ( الاشراف . أعيان الطبقة الوسطى . الموظفون . رجال المال والصناعة والتجارة الخ ) .

**الاموال والاسباب المحرمة فى التربية الدبلوماسية .** — كذلك نطالب ببعض الاساليب الحديثة للتربية الدبلوماسية . وتبدأ هذه الاساليب فى امتحانات القبول بالسلك ، اذ لا يزال يطالب المرشح الى اليوم بمعرفة النظريات والمعلومات الخاصة التى لا تنهى له فرصة تطبيقها الا بعد مضى نحو العشرين سنة ، أى عند ما يعين فى منصب مستقل ، وعندئذ يكون قد نسى أغلبها . ولو أن الوزراء والشعراء أعيد امتحانهم على غرة فيما سبق لهم أن نجحوا فيه من المواد فى شبوبتهم لرسبوا بشكل مزر . والذى نراه هو أن يطلب الى الملحق الحديث الذى توهمه شخصيته من ناحية أخرى للسلك أن يكون على شئ من العلم بالتاريخ الدبلوماسى — وهذه مادة لا تجب المغالاة فى أهميتها اذ لا فائدة عملية لها الا فى النادر — علاوة على معرفة القانون الدولى العام والخاص والاقتصاد الوطنى خصوصاً فيما يتعلق بالتجارة والصناعة وعلم المالية وكذلك السيلسة التجارية ، ولا يشترط التعمق بل يكتفى بالعلم المتين . ويجب أن يكون الامتحان شفويًا وتحريريًا لاسباب ينداجوجية ، وتفرض فيه بالطبع كذلك معرفة لغة البلد الرسمية واللغة الدبلوماسية وهى الفرنسية . وتعلق على حسب الظروف أهمية كبيرة أو صغيرة على معرفة الطالب بلغة أو أكثر من اللغات العالمية ، اذ توجد حالات يكون لا بد فيها من هذه المعرفة ، وقد تعرضنا فيما سبق لهذا الموضوع . ومن المفيد أن يضاف الى البرنامج الاجبارى للامتحان معرفة الكتابة على الآلة الكاتبة والاختزال .

على أن من الخطأ الظن بأن الترييه الدبلوماسية تنتهى بامتحان القبول ثم

يترك الملحق الشاب ينعم بالراحة بعد عناء الفوز . والنزى نعتقه بالعكس هو أن من المفيد عمل امتحانات مسابقة دورية اختيارية في مختلف الموضوعات المتصلة بالدبلوماسية ، يتقدم إليها الاحداث من أعضاء السلك بمحض رغبتهم . وتكون هذه الامتحانات عبارة عن اختبارات تحريرية لا يقيد الممتحنون فيها بأية قاعدة أو قيد خاص . وليس في هذا العمل في الواقع الا ما يشبه التوسع في تطبيق عادة متبعة في العمل ، اذ الرؤساء الذين يعنون بأمر مرؤوسيههم يكلفونهم أحياناً بتحرير بعض التقارير في مواضيع معينة . ومثل هذا الامتحان يوقظ الرغبة وينبه الى الطموح ويزيد في معارف الدبلوماسى الحديث ، كما يمكن الادارة المركزية من معرفة استعدادة ، وفي هذا وحده مزية كبرى .

أما من الوجهة العملية فمن المفيد أن يلحق الموظف الحديث مدة للتدريب في بعض محال التجارة أو الصناعة أو على الاقل في احدى الغرف التجارية . واذا تيسر الحاقه زمنأما بأحد المكاتب القنصلية كانت له في ذلك مصلحة كبيرة . وكذلك الحال ومن باب أولى اذا تدرب على الاعمال المركزية وقضى بعض الوقت في وزارة الخارجية .

ولا شك في أننا لا نقول أن كل ملحق يجب أن يقوم بالتدريب في شئون عديدة وأن يتعمق في كل المسائل . بل نعتقد بالعكس وجوب عمل حساب الميل والذوق الشخصى للدبلوماسى سواء من الوجهة العملية أو من الوجهة النظرية . وبما أن للسلك جوانب عديدة ومختلفة ، فليس من بأس أن يتخصص الملحق كما يعمل المحامى والتاجر في واحد من الموضوعات أو أكثر ، ومن مصلحة السلطة المركزية أن تشجعه على ذلك . غير أنه لا يجب العمل بما هو جار اليوم بهففة عامة ، اذ نرى دبلوماسيين اخصائيين في المسائل الشرقية ، يعرفون اللغات الروسية والتركية ، يفسون في أمريكا الجنوبية ، في حين أن غيرهم ممن يعرفون انجلترا أو أمريكا حق المعرفة يقضون كل حياتهم في اليابان أو الصين . وأخيراً ليسمح لنا بأن نقترح فرض اداء امتحان خاص على الدبلوماسى حين يصل الى الوقت المناسب لأن

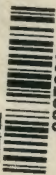
يعهد له فيه بمركز هام كقائم بالأعمال . وكذلك الحال يوم يصبح أهلاً للترقية  
لوظيفة مستشار ، لأن كل درجة من درجات السلك تتطلب جدارة وأهلية خاصة .  
ويكون موضوع الاختبار هو معرفة القانون الدولي العام والخاص معرفة  
دقيقة ، وكذا المسائل الاقتصادية التي هي الشاغل اليومي لكل رئيس بعثة .  
ويعنى ، كذلك في هذا الاختبار بالالتفات الى الاستعداد والنوق الخاص ، فقد  
تؤثر نتيجة الاختبار على ترتيب الممتحن ، كما في امتحان القبول ، ولكنها تؤثر  
على كل حال في كيفية توجيهه في المستقبل . ولا شك في أن البعض سيستاء  
من هذا الرأي ، ويقدر أن مثل هذا التصرف لا يتفق وكرامة الدبلوماسى المتقدم  
نوعاً في السن . غير أنه لم يقل أحد أن امتحان الضباط عند الترقية الى أركان  
الحرب ينقص من كرامتهم . وإذا كان من المهم لقيادة الأورطة أن يكون القائد  
خبيراً بالتدابير الحربية ، فليس الأمر أقل شأنًا بالنسبة للرجل الذي قد يعهد اليه  
بعد القليل من السنوات في عقد معاهدات باسم بلاده ، سياسية أو تجارية ، اذ  
يجب أن يكون هو الآخر متمكناً من هذه الموضوعات بقدر الاستطاعة . وإذا  
ما استقرت عادة العمل بهذه القاعدة فإن الدبلوماسى المعهود اليه بمركز مهم  
يكون هو أول الراضين عن مثل هذا الابتكار . ويحدث اليوم بالفعل أن يعرض  
للبعوث أمر مباشرة مفاوضات معقدة هو غير مستعد لها ، اذ لم يكن في أى وقت  
من الاوقات متمكناً من القانون الدولي ، كما أنه قد نسى من زمن ما تعلمه منه  
وهو ملحق . ونظن أن الخلل في مثل هذه الحالة يعتذر عن قبول الدعوى .  
فالدبلوماسى الذى يتخرج من المدرسة التى نشير بها إنما يضيف الى الخبرة  
العملية أكبر جانب ممكن من المعارف الخاصة ، ويعرف كيف يطبق طرائق  
الاعمال الحديثة بكيفية مفيدة في عمله .







Biblioteca Alexandrina



0227680